وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

التعديل الدوري للسياسة المالية استجابة لفجوة الناتج في أقتصادات بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق (1990-2018)

رسالة تقدم بها الطالب

حسين علاء حسين معتوق

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
محمد حسين كاظم الجبوري

1441

2020

بسم الله الرحمن الرحيم

{إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ (29) لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ(30)}

صدق الله العلي العظيم

سورة فاطر ، الآيات(29- 30)

الإهداء

* باسم الخالق الذي أضاء الكون بنوره إليه وحده أعبد وله وحده أسجد خاشعا شاكرا لنعمته عليَّ في إتمام هذا العمل.
* برهاني الوحيد بأن العالم ليس فيه شر مطلق..مثلي الأعلى.. والدي العزيز.
* ينابٌيع الرقة والحنان ...والدتي العزيزة.
* ملهمتي وسندي في الحياة ... الزوجة المخلصة مودة ورحمة.
* فرحتي الكبيرة وقرة عيني .... مريم وزهراء.

أهدي خلاصة جهدي المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أكرمنا بالإسلام دينا وبالقران كتابا وختم لنا بمحمد (صلى الله عليه وسلم) نبياً ثم كل دينه وأتم نعمته بعلي وليا وبأهل بيته حججاً وسفن الهداية والنجاة والحمد لله رب العالمين.

أتقدم بعظيم شكري وامتناني وفائق احترامي لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور محمد الجبوري لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة وتحمله عناء المتابعة المستمرة ، ولما أبداه من ملاحظات وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير في وصول الرسالة إلى ما عليه ألان ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة و ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات سديدة لاغناء هذه الرسالة

وكما أتقدم بالامتنان والشكر الجزيل إلى جميع أستاذتي واخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور هاشم ألشمري والدكتور سرمد عبد الجبار والدكتور سلطان النصراوي وجميع أساتذة الاقتصاد الأفاضل والتي لاتسع هذه السطور لذكر فضلهم علي وسؤالهم عني بصورة مستمرة فضلا عن زملائي الأعزاء في الدراسات العليا وكما أسجل شكري إلى جميع موظفين مكتبات الدراسات العليا في كافة الجامعات العراقية وفي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء خاصة .

شكري وتقدير إلى جميع إخوتي وأصدقائي الذين وقفوا وقفة مشرفة مقدمين يد العون وداعمين لي لإكمال هذا الجهد واخص بالذكر الأخ والصديق محمد النصراوي متمنياً لهم الموفقية والنجاح الدائم .

واقف وقفة احترام وتقدير إلى عائلتي جميعا داعي الله عز وجل أن يمن عليهم بالصحة والعافية والعمر المديد والى كل من دعى لي بالخير والله ولي التوفيق.

الباحث

المستخلص

يسعى البحث إلى التعرف على الأثر الناجم عن فجوة الناتج في السياسة المالية في اقتصادات بلدان مختارة (النرويج ، ماليزيا) فضلاً عن العراق خلال المدة (1990-2018) ، ولمعرفة نوع السياسة المالي التي تعمل فيها، هل سياسة مالية تلقائية (ذاتية)، أم سياسة مالية معدلة دوريا، وعليه، تم حساب فجوة الناتج في كل بلد من بلدان العينة باستخدام قانون (اوكن) للبطالة وقياس أثر العلاقة بين السياسة المالية وفجوة الناتج باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، توصل البحث إلى نتيجة مفادها وجود أثر حقيقي لفجوة الناتج في السياسة المالية لبلدان العينة ، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات البحث.

وتم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات لعل من أبرزها إن الاقتصاد النرويجي هو اقتصاد استطاع إن يدير الإيرادات المالية النفطية بحكمة وبالشكل الأمثل واتبع منهج للسياسة المالية تقوم على التعديل الدوري للتغيرات الحاصلة في فجوة الناتج، وانتقل إلى اقتصاد متنوع يقوم على قاعدة واسعة من القطاعات الاقتصادية، أما الاقتصاد الماليزي فقد استطاع هو الآخر من بناء اقتصاد قوي ومتنوع يقوده القطاع الصناعي، أما الاقتصاد العراقي فقد بقى رهين الريع النفطي، ويعاني من اختلالات هيكلية عميقة، وأضحت السياسة المالية فيه تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية والمعبر عنها بفجوة الناتج السالبة، وكان الاقتصاد العراقي يعاني بشكل مزمن من فجوة ناتج سالبة ناتجة عن الاعتماد المفرط على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الإنتاجية.

وبناءً على ما سبق، تم اقتراح جملة من التوصيات والتي من شأنها أن ترتقي بواقع الاقتصاد العراقي بالاستفادة من تجارب دول العينة، عن طريق الإدارة الرشيدة للإيرادات النفطية، والخروج من نفق الاعتماد على المورد الريعي الذي يجعل الاقتصاد يتأرجح بتأرجح أسعار النفط العالمية، الأمر الذي ينعكس على واقع التنمية.

قائمة المحتويــات

الموضوع	الصفحة
الآيــة الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقديــر	جـ
المستخلص	هـ
قائمة المحتويــات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ن
المقدمة	1
الدراسات السابقة	4
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية ـ فجوة الناتج	9- 44
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	10
المطلب الأول/ مفهوم السياسة المالية	10
المطلب الثاني/ أهداف السياسة المالية	11
المطلب الثالث/ السياسة المالية بين ثنايا المدارس الاقتصادية	12
المطلب الرابع/ السياسة المالية والنمو الاقتصادي	17
المطلب الخامس/ السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي	18
المطلب السادس/ السياسة المالية ودورها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية	20
المبحث الثاني: فجوة الناتج والية قياسها	23
المطلب الأول/ مفهوم وأنواع فجوة الناتج	23
المطلب الثاني/ أهمية تقدير الناتج المحتمل وفجوة الناتج	24

المطلب الثالث / آلية قياس فجوة الناتج	25
المطلب الرابع/ فجوة الناتج والبطالة ومساهمة قانون" Okun"	30
المطلب الخامس/ فجوة الناتج والتضخم	31
المبحث الثالث/ السياسة المالية المعدلة دورياً	36
المطلب الأول/ مفهوم السياسة المالية المعدلة دورياً	36
المطلب الثاني/ أنواع السياسة المالية المعدلة دوريا	38
المطلب الثالث/ المشاكل التي تواجه السياسة المالية المعدلة دوريا	41
المطلب الرابع/ مقارنة بين السياسة المالية التلقائية والسياسة المالية المعدلة دورياً	42
الفصل الثاني: تحليل واقع العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في بلدان مختارة	46- 91
المبحث الأول: تحليل واقع العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد النرويجي	47
المطلب الأول / نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي	47
المطلب الثاني / تحليل فجوة الناتج وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة للمدة (1990-2018)	53
المطلب الثالث/ تحليل واقع أدوات السياسة المالية في النرويج للمدة (1990-2018)	59
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد الماليزي	63
المطلب الأول / نظرة عامة عن الاقتصاد الماليزي	63
المطلب الثاني/ تحليل فجوة الناتج وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة للمدة (1990-2018)	67
المطلب الثالث/ تحليل واقع أدوات السياسة المالية في الماليزي للمدة (1990-2018)	74
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد العراقي	77
المطلب الأول / نظرة عامة عن الاقتصاد العراقي	77

المطلب الثاني / تحليل فجوة الناتج وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة للمدة (1990-2018)	80
المطلب الثالث / تحليل واقع أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2018)	87
الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية وفجوة الناتج في بلدان العينة	133 - 93
المبحث الأول / توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة	94
المطلب الأول / توصيف النموذج	94
المطلب الثاني / أساليب وبرامج التقدير - مفاهيم أساسية	95
المبحث الثاني: تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي	100
المطلب الأول/ تقدير وتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد النرويجي	100
1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	100
2. تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية وفجوة الناتج باستخدام نموذج (ARDL)	101
3. تقدير العلاقة بين النفقات الحكومية وفجوة الناتج باستخدام نموذج (ARDL)	106
المطلب الثاني / تقدير وتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد الماليزي	111
1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	111
2. تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية وفجوة الناتج باستخدام نموذج (ARDL)	112
3. تقدير العلاقة بين النفقات الحكومية وفجوة الناتج باستخدام نموذج (ARDL)	117
المطلب الثالث / تقدير وتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد العراقي	122
1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	122
2. تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية وفجوة الناتج باستخدام نموذج (ARDL)	123
3. تقدير العلاقة بين النفقات الحكومية وفجوة الناتج باستخدام نموذج (ARDL)	128
المطلب الرابع / مقارنة دراسية بين دول العينة	133
الاستنتاجات والتوصيات	134
المصادر والمراجع	140

قائمة الجداول

ت	العنــوان	الصفحة
1	الخصائص الرئيسة للسياسة المالية التلقائية والمعدلة دورياً	43
2	تطور الاحتياطي النفطي في النرويج (1990-2017)	48
3	تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال للمدة (1996-2018)	51
4	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في النرويج للمدة(1990-2018)	54
5	الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في النرويج للمدة (1990-2018)	57
6	الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدة(1990-2018)	60
7	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في الاقتصاد الماليزي للمدة (1990-2018)	68
8	الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في ماليزيا للمدة (1990-2018)	71
9	الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة(1990-2018)	75
10	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)	81
11	الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في العراق للمدة (1990-2018)	84
12	الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2018)	89
13	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للنرويج	100
14	اختبار أنموذج ARDL لدالة الإيرادات الحكومية	101
15	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	102
16	اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين	102

17	اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر	104
18	اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات الحكومية	104
19	اختبار أنموذج ARDL لدالة النفقات الحكومية	106
20	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	107
21	اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين	107
22	اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر	109
23	اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة النفقات الحكومية	109
24	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لماليزيا	111
25	اختبار أنموذج ARDL لدالة الإيرادات الحكومية	112
26	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	113
27	اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين	113
28	اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر	115
29	اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات الحكومية	115
30	اختبار أنموذج ARDL لدالة النفقات الحكومية	117
31	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	118
32	اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين	118
33	اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر	120
34	اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة النفقات الحكومية	120
35	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للعراق	122
36	اختبار أنموذج ARDL لدالة الإيرادات الحكومية	123

37	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	124
38	اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين	124
39	اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر	126
40	اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات الحكومية	126
41	اختبار أنموذج ARDL لدالة النفقات الحكومية	128
42	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	129
43	الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين	129
44	اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر	131
45	اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة النفقات الحكومية	131
46	مقارنة النتائج لعينة البحث (النرويج-ماليزيا-العراق)	133

قائمة الأشكال

ت	العنــوان	الصفحة
1	أنواع فجوة الناتج	23
2	العلاقة بين الناتج والتضخم	33
3	احتياطي النفط النرويجي	49
4	تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال المدة (1996-2018)	52
5	نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في النرويج للمدة (1990-2018)	55
6	الناتج المحلي الاجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل بالأسعار الثابتة	58
7	فجوة الناتج في الاقتصاد النرويجي خلال المدة (1990-2018)	59
8	الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في النرويج للمدة (1990-2018)	61
9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في ماليزيا للمدة (1990-2018)	69
10	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل بالأسعار الثابتة	72
11	فجوة الناتج في الاقتصاد الماليزي خلال المدة (1990-2018)	73
12	الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في ماليزيا للمدة (1990-2018)	76
13	نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في العراق للمدة (1990-2018)	82
14	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل بالأسعار الثابتة	85
15	فجوة الناتج في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2018)	86
16	الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في العراق للمدة (1990-2018)	90
17	أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE) للإيرادات في النرويج	103
18	أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE) للنفقات في النرويج	108
19	أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE) للإيرادات في ماليزيا	114
20	أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE) للنفقات في ماليزيا	119
21	أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE) للإيرادات في العراق	125
22	أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE) للنفقات في العراق	130

المقدمة

يتسم اقتصاد العراق بالأحادية واعتماده المفرط على النفط، هذه الخاصية رهنت سياسته المالية بوضعية سوق النفط العالمية وما ينتابها من تقلبات، أسهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الرواج والركود التي بدورها تتعارض مع شروط الاستقرار الاقتصادي كمناخ ملائم لنمو اقتصادي مستقر يفضي إلى توليد فرص عمل مناسبة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فضلاً عن التحديات الاقتصادية المترتبة على الاعتماد على النفط، وتشوه أداء السياسة المالية.

وفي هذا الإطار جاء البحث ليتقصى اثر فاعلية السياسة المالية المعدلة دوريا في بلدان مختارة إلى جانب الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2018)، لمعرفة آلية عمل السياسة المالية فيها هل هي معدلة دوريا أم أنها مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية متمثلة بفجوة الناتج (التي تعبر عن الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل).

إذ إن من أهم المؤشرات التي تبين فاعلية الاقتصاد لبلد ما هي فجوة الناتج، إذ أن الناتج المحتمل يعبر عن الحد الأقصى للسلع والخدمات التي يمكن لاقتصاد ما إنتاجها، أي عندما يكون بكامل طاقته وكفاءته وبذلك فإن ارتفاع وانخفاض الناتج الفعلي يؤدي إلى اتساع أو انكماش بفجوة الناتج ، إذ هناك نوعين من الفجوات (فجوة سالبة – فجوة موجبة) ونقصد بالموجبة هو أن يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج المحتمل، أما الفجوة السالبة نقصد بها أن يكون الناتج الفعلي اقل من الناتج المحتمل، يحدث هذا الفرق عادة في البلدان الريعية والتي تعتمد على مورد واحد من الموارد الاقتصادية لتمويل نفقاتها العامة ،كما في الاقتصاد العراقي إذ إن المورد الرئيس الذي يمول الموازنة بالإيرادات هو النفط ، والسبب هو تقلب أسعار النفط آو تغير في الكميات المطلوبة بشكل مستمر ،لذلك يتطلب وجود سياسة مالية معدلة دوريا لتضيق الفجوة الحاصلة في الناتج قدر الإمكان .

وللتعرف على فجوات الناتج والسياسة المالية في اقتصادات مختلفة لمقارنتها مع الاقتصاد العراقي، تم اخذ نموذجين احدهما اقتصاد متطور صناعيا ولديه قاعدة عريضة إضافة إلى امتلاكه موردا ريعيا (النفط) ممثلا بالاقتصاد النرويجي، والأخر اقتصاد متنوع ومتطور صناعيا وفي مختلف المجالات الإنتاجية وهو بالاقتصاد الماليزي.

تم اخذ هذين النموذجين للتعرف على نوع السياسة المالية وشكل فجوة الناتج والعلاقة بينهما ومحاولة مقارنة ذلك بالاقتصاد العراقي الذي يعتمد في سياسته المالية علة الأسلوب التلقائي التقليدي وذلك بانجرار السياسة المالية وراء المتغيرات الاقتصاد العالمي ، حيث ان السياسة المالية أصبحت تابعة لاتجاه تغيرات الدورة الاقتصادية متمثلة بفجوات الناتج ، أي أنها متأثرة بدلا من أنها مؤثرة ،

وأصبحت تابعة بدلا من كونها مستقلة ونرى بان ذلك كان بسبب الاعتماد المفرط على المورد الريعي التي تكون عرضة للتغيرات وعدم الثبات.

أولا - أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من تنامي فجوة الناتج السالبة في الاقتصاد العراقي فضلا عن عشوائية الإنفاق العام وعدم استهدافه للقطاعات الإنتاجية التي من شأنها أن تقلل من سالبية تلك الفجوة .

ثانيا - مشكلة البحث:

إن تطور الأزمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد العالمي وعدم انتظامها استدعى تطورات كبيرة في السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية على وجه الخصوص وأصبحت السياسة المالية تعدل دوريا استجابة لتلك الأزمات التي يعبر عنها بفجوات الناتج الموجبة والسالبة، ويمكن التساؤل هل ان السياسة المالية المتبعة في بلدان العينة وفي العراق بشكل خاص هي سياسات مالية معدلة دوريا ام سياسات تلقائية مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية ؟

ثالثا - فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة المالية دوراً مؤثراً في تقليص فجوة الناتج من خلال أتباع إجراءات معاكسة لاتجاه الدورات الاقتصادية كما في بعض الدول المتقدمة والناشئة، ألا أن السياسة المالية في الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد العراقي تنتهج الأسلوب التلقائي المساير لفجوة الناتج وليس الأسلوب المعدل دوريا الذي يكون عكس اتجاه تلك الفجوة كما في دول العينة (النرويج وماليزيا)

رابعا - أهداف البحث:

1. دراسة وتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية المعدلة دورياً.
2. قياس وتحليل اثر فجوة الناتج على السياسة المالية في بلدان العينة .

خامسا - أسلوب منهجية البحث:

إن طبيعة مشكلة البحث وفرضيته وأهدافه تستدعي من الباحث إتباع الأسلوب الاستقرائي والمنهج القياسي للتوصل إلى بيان تأثير السياسة المالية على فجوة الناتج .

سادساً: الدراسات والأبحاث السابقة:

1. دراسات الخاصة بالسياسة المالية المعدلة دورياً

أ/ دراسة(John Taylor) (2000)	
عنوان الدراسة	Reassessing Discretionary fiscal policy
نوع الدراسة	بحث منشور في (Journal of Economic Perspectives)
أهداف الدراسة	أن السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية يجب أن تركز على المثبتات التلقائية بدلاً من الإجراءات التقديرية ، كانت السياسة النقدية تتفاعل بشكل أكثر منهجية مع الإنتاج والتضخم
عينة الدراسة	دراسة حالة الولايات الأمريكية المتحدة باستخدام البيانات السنوية (1960-2000)
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي بالإضافة إلى الأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	إلى إن السياسة المالية المعدلة دوريا ومن خلال المثبتات التلقائية لها استجابة متسقة وبمرور الوقت مع الاقتصاد الحقيقي يمكن التنبؤ بها لتحقيق توازن الموازنة.
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة لعرض السياسة المالية المعدلة دورياً

ب/دراسة (عدنان عقيل،سعد محمود)(2014)	
عنوان الدراسة	السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية
أهداف الدراسة	اثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي في الأردن
عينة الدراسة	دراسة حالة الأردن باستخدام البيانات السنوية (1976-2011)
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية الاستنسابية ، فضلا عن ذلك إن السياسة المالية الاستنسابية في الأردن تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة وكذلك للتعرف على آلية عمل السياسة المالية المعدلة دورياً (الأستنسابية)

ج/ دراسة (محمد شهاب) (2018)	
عنوان الدراسة	فاعلية السياسة المالية الاستنسابية في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق
نوع الدراسة	أطروحة دكتورا
أهداف الدراسة	التعريف بآلية عمل السياسة المالية الاستنسابية وفاعليتها في بلوغ الاستقرار الاقتصادي، ومدى تأثيرها في المتغيرات الكلية، ومواكبة ظروف الركود والانتعاش التي تواجهها.
عينة الدراسة	دراسة حالة العراق باستخدام البيانات السنوية (2004-2016)
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي بالإضافة إلى الأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	تتوقف فاعلية السياسة المالية الاستنسابية وقدرتها على تعبئة الموارد المالية بشكل كافٍ لتمويل الخدمات العامة ومشاريع التنمية، ومن ثم تخصيص هذه الموارد وإنفاقها حسب الأولويات الإستراتيجية وأهداف السياسة الاقتصادية العامة.
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة لعرض الية حساب فجوة الناتج باستخدام قانون (Okun)

2. **الدراسات الخاصة بفجوة الناتج**

أ/دراسة(Hilde)(2005)	
عنوان الدراسة	The output gap in Norway – a comparison of different methods
نوع الدراسة	بحث منشور في صحيفة (Economics Bulletin)
أهداف الدراسة	تقدير فجوة الناتج بمناهج تقدير مختلفة وبيان فائدة فجوة الناتج في التنبوء بالتضخم
عينة الدراسة	دراسة حالة النرويج باستخدام البيانات السنوية (1978-2004)
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي بالإضافة إلى الأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	تقديم نظرة عامة على بعض الطرق شائعة الاستخدام لحساب فجوة الناتج حيث تستخدم الأخيرة كمقياس لتخليص الاقتصاد من الضغوط التضخمية
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة وكذلك الاطلاع على طرق قياس فجوة الناتج

ب /دراسة(Dahmani Driouche)(2012)	
عنوان الدراسة	Economic Growth and Unemployment in Algeria: An Econometric Study
نوع الدراسة	بحث منشور في كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيلالي ليباس
أهداف الدراسة	تحليل اتجاهات البطالة والنمو في الاقتصاد الجزائري باستخدام قانون أوكن
عينة الدراسة	دراسة حالة الجزائر باستخدام البيانات السنوية (1980-2011)
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي بالإضافة إلى الأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	تطبيق قانون (OKUN'Law) والذي يبين العلاقة العكسية بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدل المحتمل.
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة للتعرف على الية تطبيق قانون (OKUN)

ج/ دراسة(Mindaugas Butkus) (2019)	
عنوان الدراسة	The Output Gap and Youth Unemployment: An Analysis Based on Okun’s Law
نوع الدراسة	بحث منشور في (Journal of Economic Perspectives)
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة حساب فجوة الناتج باستخدام قانون (Okun's law) ومن ثم تقدير معدل التوازن بين بطالة الشباب من الذكور والإناث ، والتحقيق في حساسية بطالة الشباب لفجوة الناتج ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس المحتمل لهذه العلاقة .
عينة الدراسة	دراسة حالة دول الاتحاد الأوربي باستخدام البيانات السنوية (2000-2018)
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي بالإضافة إلى الأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان تأثير فجوة الناتج السالبة على البطالة بين الشباب مقارنة بالفجوة الموجبة وكانت هناك مؤشرات تدل على اختلاف كبير بين تأثير التوسع الاقتصادي والركود على مستوى البطالة.
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة لعرض الية حساب فجوة الناتج باستخدام قانون (Okun)

سابعاً - هيكلية البحث

في ضوء مشكلة البحث والتي انطلقت منها الفرضية تم تقسيم الرسالة على ثلاث فصول فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، تضمن الفصل الأول، التأطير النظري للسياسة المالية وفجوة الناتج وهو على ثلاثة مباحث، تناول الأول الإطار النظري للسياسة المالية، فيما ذهب المبحث الثاني لفجوة الناتج وآلية حسابها، وتخصص المبحث الثالث بتناول مفهوم السياسة المالية المعدلة دوريا وعلاقتها بفجوة الناتج. في حين ذهب الفصل الثاني لدراسة وتحليل واقع العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في بلدان العينة وهو أيضاً على ثلاث مباحث، اختص الأول منه لتحليل واقع فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد النرويجي للمدة 1990-2018، أما الثاني فقد تناول تحليل واقع فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد الماليزي للمدة 1990-2018، وجاء المبحث الثالث ليتناول تحليل واقع فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990- 2018 .

واختص الفصل الثالث بالجانب القياسي لتحليل العلاقة بين السياسة المالية وفجوة الناتج في بلدان العينة وهو على مبحثين، تناول الأول منها لتوصيف النموذج القياسي ومتغيرات الدراسة، واختص المبحث الثاني بتقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية وفجوة الناتج

- ❖ المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية
- ❖ المبحث الثاني: فجوة الناتج والية قياسها
- ❖ المبحث الثالث: السياسة المالية المعدلة دورياً

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية وفجوة الناتج

تمهيد:

أن السياسة المالية هي إحدى أهم السياسات الاقتصادية إذ يتم رسم الخطط والتوجهات التي يمكن من خلالها تصحيح المسار الاقتصادي لدولة معينة والعمل على صد العوامل الخارجية التي تهدد استقرار الاقتصاد مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وكذلك قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية ، لذلك يستلزم دائما وجود سياسة مالية تستجيب لهذا التغيرات لتجنب الاقتصاد المحلي من عبء الأزمات الخارجية وسيتطرق البحث في المبحث الأول دراسة الإطار النظري للسياسة المالية في حين اختص المبحث الثاني دراسة فجوة الناتج والية قياسها أما المبحث الثالث فقد تناول دراسة السياسة المالية المعدلة دوراً .

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

أولاً – مفهوم السياسة المالية :

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية " Fisc " التي تعني حافظة النقود أو الخزانة [1]، وتتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه إذ تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، من ثمَ تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي، إذ يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدفت الحكومات قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، نظرا لأنّ الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين اتخاذ قرارات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثارا متعارضة أحياناً، فتنشأ مشكلة كيفية التوافق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على النحو المرغوب[2].

وتوجد مجموعة من المفاهيم للسياسة المالية نذكر منها (مجموعة الإجراءات التي تنفذها الدولة بشأن إدارة نشاطها المالي – إيرادات ونفقات – بما يحرك القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي لتحقيق أهداف توفر حاجات المجتمع من السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول والثروات وتحقيق التنمية المالية والمستدامة من خلال إعداد الخطط والبرامج) .

ويعرفها بعض الاقتصاديون بأنها مجموعة السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].

---

[1]طارق الحاج، المالية العامة، ط 1 ، صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص47 .

[2]هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ، الهيئة العامة السورية للكتب ، دمشق ، 2010 ، ص11

[3]خالد أحمد فرحان المشهداني ، رائد عبد الخالق العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، 2013 ، ص180 .

كما عرفت بأنها الأهداف والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة [1].

ويراها بعضهم الأخر بأنها (هي سياسة الحكومة بما يتعلق بالضرائب والإنفاق والاقتراض في الاقتصاد)[2] .

ويمكن تعريفها بأنها (الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدولة لتحقيق أهداف ترتقي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة) .

ثانياً: أهداف السياسة المالية

مما سبق من مفاهيم السياسة المالية يمكن القول أن السياسة المالية بأنها جزء مهم من السياسة الاقتصادية لذلك ينبغي الوقوف على أهم الأهداف للسياسية الاقتصادية[3]:

1) تحقيق النمو الاقتصادي : ويعرف بالزيادات المستمرة في القدرات الإنتاجية للاقتصاد بمعدل اكبر من معدل زيادة السكان.
2) الوصول إلى الاستخدام الكامل : والمقصود به قدرة الاقتصاد على تشغيل جميع الطاقات والموارد المتاحة وخاصة توفير فرص العمل لأفراد المجتمع.
3) تحقيق استقرار الأسعار: إذ إن زيادتها تؤدي إلى انتشار الظاهرة التضخمية والتي ينجم عنها تدهور مستوى المعيشة للإفراد ، إما حالة الانخفاض في الأسعار سوف تؤدي إلى حالة الانكماش لذا تعد حالة الاستقرار التام للأسعار الحالة المثلى .
4) أعادة توزيع الدخل: ومعناه توزيع الدخل القومي بشكل منصف لتحقيق العدالة الاجتماعية.
5) تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إذ تستطيع السياسة المالية أن تحقق التوازن من خلال ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة والضرائب الكمركية.

وفيما يخص السياسة المالية فمن أهم أهدافها هي :

1) تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية : بما إن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل الإنتاج ، وتستطيع إن تؤثر فيها تأثيرا كبيرا [4]، وكالأتي:

---

[1]محمود حسين الوادي، زكريا أحمد، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2007 ، ص212 .

[2]T.N. Hajela, Public Finance, 4th adition, New Delhi, 2010 , P 301.

[3]حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، 1992 ، ص12 .

[4]هيفاء غدير غدير، مصدر سابق، ص21 .

أ. في مرحلة الإنتاج : يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة ، إذ تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة ، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي، وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية ، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها ، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها .

ب.وفي مرحلة التوزيع : يمكن توجيه السياسة المالية توجيها صحيحا من شأنها إن تستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع ، إذ يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الرابحة وتخفيضها على السلع والخدمات وبحسب درجة مرونة السلع.

ج. مرحلة الإنفاق: يمكن للسياسة المالية إن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

2) التأثير على الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد [1] :

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد، ففي حالة الرواج تعتمد الحكومة سياسة مالية انكماشية إذ تقوم الحكومة بزيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض بدوره الطلب على الاستثمار ومن ثمَّ تهدأ الحركة التضخمية التي يسير نحوها البلد، إما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخول وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار ومن ثمَ يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد

ثالثاً: السياسة المالية بين ثنايا المدارس الاقتصادية

ما زال تطور السياسة المالية مرادفا ومرافقا لتطور المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)، آذ تحتاج معظم البلدان إلى الأنفاق لتتمكن من القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها وتسير المصالح العامة، وفي العقود الماضية حصلت تطورات كبيرة في مفهوم المالية العامة والسياستين (المالية والنقدية)، ففي الوقت التي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العادلة بين الأفراد (المفهوم التقليدي) أصبحت تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إي إقامة المشاريع العمرانية وتحسين الأوضاع المعيشية وحماية الاقتصاد الوطني وزيادة الثروة الوطنية ومعالجة الأزمات الاقتصادية.

---

[1]. Cheryl .Gray,Tracey Lane,Fiscal policy and economic growth ,Human development ,europe and central Asia region ,world Bank , Washington D.C., 2017, p:319

وبذلك سوف نتعرض لتطور السياسة المالية في مختلف المدارس الاقتصادية :

1. السياسة المالية حسب رأي المدرسة التجارية :

سادت الافكار التجارية في مطلع القرن السادس عشر واستمرت على ما يربو من قرنين من الزمن حتى مطلع القرن الثامن عشر، وكانت هذه المدرسة تدعم فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك لفرض وهيمنة قوتها الاقتصادية والسياسية من خلال زيادة ما تملكه الدولة من معادن نفيسة وغيرها من الموجودات المالية، شهدت تلك الحقبة تفككا في العلاقات الإقطاعية وانهيارا للنظام الإقطاعي، كانت هنالك عدة أسباب ساعدت في انهيار النظام الإقطاعي وتكوين الدولة القومية منها زيادة عدد السكان والطلب المتزايد على الغذاء وضعف النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الحقبة وعجزه عن توفير المواد الغذائية للسكان، وكذلك حركة النهضة والإصلاح الديني والاجتماعي التي شهدتها أوربا هذه العوامل أدت دورا مهما في انهيار النظام الإقطاعي ومهدت الطريق لنشوء الدولة القومية[1] .

بدأت تتكون معالم الدولة القومية بعد حروب طويلة ودامية وعملت على بناء قواها العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والتجارية. وتشكلت فكرة بان مصدر القوة لتلك الدول هي ما تمتلكه من الثروات المعدنية حتى سمي ذلك العصر بعصر المعدنيين، لما يمتلك المعدن النفيس من أهمية بالغة [2] .

إن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة هو زيادة حجم النشاط التجاري وزيادة التدفق الكبير للذهب والفضة، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتطبيق مبدأ الحماية في التجارة الخارجية، فضلاً تدعيم سلطة الدولة التي بدأت بالظهور خلال تلك المرحلة.

إن الإيرادات المتمثلة بالمعدنين يمكن الحصول عليها من خلال الصادرات إلى جانب الرسوم الجمركية والقيود المختلفة الأخرى التي تفرضها الحكومة للإنفاق على الوظائف الرئيسية للدولة وعلى العمليات العسكرية .

2.السياسة المالية حسب منظور المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط) :

في إطار فلسفة الفيزوقراط الرافضة لأفكار التجاريين التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة، وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، وأكد فرانسوا كيناي بوصفه من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي

---

[1] عبد القادر يوسف الجبوري ، التاريخ الاقتصادي ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، 1985 ، ص84 .

[2] حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقد في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2009 ، ص4 .

وليس أجور الإفراد ، وذلك بحسب رأيه سوف يؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار ومن ثمَ الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، وذكروا أيضا بضرورة توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريع، وأكد أيضا على ضرورة ضخ ما يتم جمعه من الضرائب في حركة النشاط الاقتصادي.

ويمثل الفكر الطبيعي (الفيزوقراطي) مؤيدة للانتقادات التي وجهت إلى الفكر التجاري. يشكل مفهوم القانون الطبيعي المبدأ الأول والمحوري لدى الطبيعيين لأنه من وجهة نظرهم يمثل القانون الذي يحكم السلوكيين الاقتصادي والاجتماعي إذ لابد أن تسير الأمور تبعا للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل، إذا عارضوا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما نشاط الأفراد ألا في حدود معينة تسمح في حماية حقوق الملكية الخاصة ، لأن التدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد سيؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية،كما إن عدم التدخل سيسمح بظهور المنافسة الحرة في الأسواق والتي تملك القدرة على تحقيق السعر العادل[1] .

وتلخصت أفكار هذه المدرسة من النظام الطبيعي إذ أن الضرائب المفروضة على الزراعة أهم مصادر الإيرادات للدولة، إذ ان الزراعة هي مصدر الثروة من وجهة نظر الدولة والمواطنين، لذا فإن الضرائب المفروضة على الزراعة يجب أن تكون متسمة بالاعتدال والموضوعية . وان الأشخاص الذين يعملون في قطاعات أخرى غير الزراعة لا يدفعون الضرائب ، لأنهم لا ينتجون ولا يضيفون أي شيء للثروة . وذلك انطلاقا من رؤيتهم بأن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج للثروة .

إن الفيزوقراط لا يؤمنون بتعدد الضرائب ولابد من فرض ضريبة واحدة على الزراعة والأفضل فرضها على الإنتاج الصافي المتولد من هذا القطاع بصفته القطاع الوحيد الذي يضيف ويزيد من الثروة [2] .

3. السياسة المالية من منظور المدرسة الكلاسيكية :

تبلورت أفكار هذه المدرسة من رأيها بتلاشي أو محدودية الدور الاقتصادي للدولة. إذ يرى الكلاسيك إن دور الدولة يجب إن يكون ضيقا ومحدود ولا يتعدى دور الدولة عن مهامها الأساسية وهي الأمن والدفاع، إذ إن الكلاسيك كانون يؤمنون بتخوف القطاع الخاص، وضرورة

---

[1] جورج نابهانز ، تاريخ النظرية الاقتصادية ، ترجمة صقر احمد صقر، ط1 ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 1997 ، ص81

[2] عبد علي كاظم المعموري ، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص298 .

توفير كل الإمكانات اللازمة لازدهار هذا القطاع وضمان عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

وتتبلور أفكار المدرسة الكلاسيكية في النقاط الآتية :

أ- الإيمان المطلق بمبدأ حيادية السياسة المالية ولكي يضمنوا تحقيق هذا المبدأ لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف الأساسية (الأمن والدفاع) وهذا يعني إن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا تؤثر في الأوضاع الاقتصادية للبلد [1] .

ب- ضرورة إخضاع السياسة المالية للقيود، إذ لا يتعارض النشاط الاقتصادي العام مع النشاط الخاص، لأنهم يعتقدون إن النشاط الخاص يملك القدرة على تحقيق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل [2] .

ج- ترك النشاط الاقتصادي للإفراد دون تدخل الدولة ، فالحرية الاقتصادية وفق المدرسة الكلاسيكية هي الموجه للنشاط الاقتصادي التي تضمن للاقتصاد الكلي تحقيق التوازن [3].

د- يجب أن يكون هناك توازن في كفتي الموازنة (من الناحية المحاسبية) وان هذا التوازن هو المبدأ المثالي الواجب تحقيقه بين الإيرادات العامة والنفقات العامة [4] .

4.السياسة المالية من منظور المدرسة الكنزية :

لعل الثورة المالية العامة التي تحدث عنها الاقتصاديون أمثال(ستان*)في كتابه (الثورة المالية في أمريكا) هي التي عبرت عنها النظرية الكنزية بعد ظهورها عام 1936 . فبعد أن طبقت هذه الأخيرة في كل بلدان العالم الرأسمالي فيما بعد الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) أصبحت السياسة المالية سياسة – الإيرادات العامة والنفقات العامة- إحدى الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في هذه الدول، وأصبح التدخل الحكومي في النشاط الاقتصاد من أقوى أدوات معالجة البطالة والكساد وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. ومن هنا صار للدولة وموازنتها العامة دور فعال وقوي في توجيه النظام الاقتصادي في كل الدول الرأسمالية [5].

---

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات المالية والنقدية ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص50.

[2] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص.226

[3] عبد الكريم بركات ، دراسة في الاقتصاد المالي، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1983 ، ص12 .

[4] Gilbest Abraham Foris, economic politique, 10 th edition, 2000 , P 142.

[5] Levine .Chars ,Rubin.Jrene , Fiscal stress and public policy , sage publication , Beverly Helis , London ,2007 ,p :13

(*) ستان ليبويتز (stan liebowitz) هو واحد من الاقتصاديين الأمريكيين ولد عام 1950 في مدينة نيويورك وهو أستاذ في جامعة تيكساس ولديه العديد من الاعمال منها :

- Winners, Losers and Microsoft with Stephen Margolis, 1999
- The Economics of Qwerty with Stephen Margolis, 2002

لقد رفض كينز في كتابه (النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة) أفكار التقليديين وبيَن إن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل من خلال التغيرات في الدخل، وان التوازن يحدث ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل وإنما عند أي مستوى من مستويات العمالة والتشغيل، وانه يمكن للسياسة المالية أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وان فكرة تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة التي ابتدعها الكلاسيك أصبحت من الأفكار القديمة، إذ أوضح كنز إمكانية حدوث توازن للاقتصاد عند مستوى اكبر من التوظيف الكامل إذ تظهر الفجوات التضخمية وهنا لابد من تدخل الدولة لغلق هذه الفجوات من خلال سياسات اقتصادية انكماشية، أما إذا حدث التوازن عند اقل من مستوى التوظيف الكامل سوف تظهر الفجوات الانكماشية ، وهنا تقوم الدولة بإتباع سياسة توسعية (تخفيض الضرائب وزيادة الأنفاق) لمعالجة الفجوة الانكماشية. وبذلك نرى أن الفكر الكنزي يعطي دوراً كبيراً للطلب الفعال* في معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية بعد أن كان هذا الدور المهم مهمشا في ظل المدرسة التقليدية [1] .

5.السياسة المالية من منظور المدرسة النقودية :

ظهرت أفكار المدرسة النقودية بعدما عجزت السياسات الكنزية (السياسات المالية) عن مواجهة أزمة التضخم الركودي التي أصابت الاقتصادي العالمي في عقد السبعينات من القرن الماضي، وتوقف منحنى فليبس عن العمل وأصبح التضخم يسير جنباً إلى جنب مع البطالة، وهنا انبرى رائد المدرسة النقدية ميلتون فريدمان بالهجوم الحاد على السياسة المالية، وقد أشار الى عدم فاعلية السياسات المالية في مواجهة الازمة.

ومن أهم الأفكار التي جاءت بها المدرسة النقودية فيما يخص السياسة المالية هي :

لقد اعتقد النقوديين إن السياسة المالية لها تأثير على الناتج والأسعار على نحو يمكن التغافل عنه سواء في المدى القصير أم المدى الطويل، لذلك لا تعد ذات أهمية حسب رأيهم لان التغيرات في السياسة المالية حسب رأيهم يمكن إهمالها ما لم يصاحبها تغيرات نقدية، وقد حمل أصحاب هذه المدرسة مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادية يرجع إلى تدخل الحكومة من خلال أدواتها الأنفاق العام والضرائب، وان السياسة المالية لها تأثير مهم في توزيع الدخل وحدوث مشكلة التضخم[2] .

---

* هو الطلب الذي يؤثر فعلاً في النشاط الاقتصادي وحركته.

[1] سعد عبد الفريد عثمان ، المالية العامة ، مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2008 ، ص27

[2] حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ، الدار الجامعة للطبع والنشر، الإسكندرية ، 2007 ، ص405-406 .

ويرى أنصار المدرسة النقودية أن السبب وراء حصول التضخم ونمو الأجور والأسعار هو الزيادة في المعروض النقدي الناتج من الزيادة في الإنفاق العام، ولذلك كانوا يرون بأن الإنفاق العام أمراً غير مرغوب به. وكانوا ينددون دائما بعدم رفع أسعار الضرائب لان الضرائب تُعد احد أسباب انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة وان فرض الضرائب يؤدي إلى تقليل التراكم الرأسمالي وانخفاض معدلات الإنتاجية [1] .

وأخيرا كان النقوديون يعارضون بشدة استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي وذلك لان زيادة الضرائب لا تعالج من ظاهرة التضخم، وان الإنفاق العام سوف يزيد من الارتفاع الحاصل في الأسعار والأجور ومن ثمَ فان السياسة المالية ليس لها دور في تحقيق التوازن بل على العكس تقف عائقا أمام تحقيق التوازن وتؤثر سلبا على سير النظام الاقتصادي.

رابعاً: السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تؤدي السياسة المالية دورا ايجابيا لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدول عادة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصل إلى أهداف التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، ويجب أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية وتعدّ السياسة المالية جزءاً من السياسة الاقتصادية للنظام الاقتصادي وتحتل السياسة المالية أهمية كبيرة إلى جانب السياسة النقدية في الدولة، فالسياسة المالية هي استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدول ولتحقيق مستويات عالية من الناتج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي[2]. ويمكن القول إن السياسة المالية التي تتعامل مع الضرائب والإنفاق الحكومي ما هي إلاّ وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها لتكون إلى جانب السياسة النقدية في تحقيق معدلات تشغيل عالية واستقرار نسبي في الأسعار [3].

ويتناول الفكر الاقتصادي موضوع السياسة المالية في مفاهيم متعددة من حيث الآثار منها التوزيع وإعادة التوزيع ، والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار ، والفقر ، والتضخم ، والبطالة ، والنمو الاقتصادي. ويرتبط موضوع السياسة المالية بموضوع النمو الاقتصادي ، وفي ظل عدم وجود تقارب بين معدلات النمو بين اقتصاديات العالم الذي يعدّ من أكثر الموضوعات جدلاً بين الاقتصاديين في دراساتهم النظرية والتطبيقية ولاسيما في مسائل النمو طويل الأجل ، ويرجع سبب

---

(1)حمدي حسن عبد العظيم ، مصدر سابق ، ص648 .

2) الطيب داودي ،الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص13 .

3)ارجست سواينتبيرج،الاقتصاد الكلي، ترجمة خالد العامري ،ط1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية،عمان،2008،ص88

الاهتمام بهذا الموضوع إلى خاصيتين تركتهما المحاولات النظرية التي جرت في الستينات والسبعينات دون حل ، الأولى هي الحاجة إلى توضيح محددات النمو طويل الأجل ، أما الثانية فهي لتقديم توضيح متأنٍ لمشكلة عدم تقارب معدلات النمو بين دول العالم المختلفة.

وعلى أية حال ، ربما يكون عدم تجانس السياسات المالية التي تعتمدها بلدان العالم المختلفة من أكثر الأسباب المؤدية إلى اختلاف معدلات النمو، وهذا ما تؤكده اغلب الدراسات الحديثة.

وتوضح "نظرية النمو الداخلي " الكثير من الخصائص المهمة للعلاقة بين السياسة المالية والنمو، فعندما يكون النمو داخلياً ، تؤثر السياسة المالية في معدل الادخار ، ويمكن عدّه أنموذجيا لمثل هذه السياسة. وهذا يعني أن السياسة المالية تؤثر في معدل نمو الحالة المستقرة عن طريق النمو المتوازن، وليس فقط من خلال الانتقال من حالة مستقرة إلى أخرى.

خامساً: السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل القومي.

نظرا لوجود مجموعة من الأسباب التي تسبب الاختلالات والتقلبات الاقتصادية والتي تستهدف الاستقرار الاقتصادي في اي مجتمع من المجتمعات والتي يمكن إرجاعها إلى نوعين أساسيين هما [1]:

1. ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
2. وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتكون النتائج ناجحة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا .

الحالة الأولى : ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي.

1. عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن

[1]) محمد طاقة ،أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)،ط1،مكتبة الجامعة ،إثراء للنشر والتوزيع،عمان، 2008،ص370.

تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية .

أما كيف يمكن للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والانفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة التي يواجهها الاقتصاد فتستطيع الدول من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة وشق الطرق والمدارس والمستشفيات أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة ، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس بمقدار الإنفاق العام فحسب بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار ، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة . كما تستخدم الإيرادات العامة(تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الدخل[1].

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال خفض الضرائب على الإرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج . ولابد أن نذكر أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب .

2. زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) اي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض في عرض النقد، حيث أن الاستثمار اكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن

[1]) حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية، مصدر سابق، ص 21.

طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الانفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من شقين زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة.

سادساً:السياسة المالية ودورها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية :

إن للسياسة المالية في اقتصاديات الدول المتقدمة دوراً مهماً في إطار سياستها الاقتصادية العامة وارتباطها بواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ومن أهم الأهداف للسياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة[1]:

1. تحقيق الاستخدام الكامل والذي يُعد الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة المالية إلى ضمانه في الدول المتقدمة، إذ ينبغي على السياسة المالية القضاء على البطالة وتحقيق الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية، أن توسع الدولة في نفقاتها وإيراداتها من خلال الإنفاق العام وتقديم الإعانات للمنتجين وإفراد المجتمع ومن خلال إقامة المشاريع الكبيرة والبنى التحتية التي تتبناها الدولة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تمويلها ، تؤدي إلى استخدام الموارد بشكل أفضل من خلال الإسهام في زيادة العرض الذي بدوره يزيد من استخدام العمالة وخفض نسبة البطالة، آذ إن الإنفاق العام على البرامج الحكومية وتنفيذ المشاريع الوطنية يقود إلى خفض نسب البطالة في فترات الكساد وكما تضمنت النظرية الكينزية وهو ما تم الأخذ به في علاج أزمة الكساد في الثلاثينات من القرن الماضي ،وبذلك نرى إن السياسة المالية تأخذ دورا تعويضيا يعوض النقص في الطلب الكلي في الاقتصاد والناجم عن الانخفاض في الإنفاق الخاص، إذ إن التوسع في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال سياستها المالية يقود إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الطلب على العمالة ومن ثمَ تحقيق الاستخدام الكامل وهو الأمر الذي أكدت عليه المالية الحديثة، وفي حدود النظرية الكينزية ووجود اقتصاد ناضج ومتطور ولديه طاقات إنتاجية واسعة ومتنوعة ومهيأة للعمل وامتلاكها جهاز إنتاجي مرن، فإن زيادة الطلب ومن خلال السياسة المالية وعن طريق نفقاتها وإيراداتها وبالنتيجة يؤدي ذلك لزيادة الاستخدام تدريجيا، ويستمر بالزيادة لحين تحقيق الاستخدام الكامل وهو الهدف الأساس الذي ينبغي أن تركز عليه السياسة المالية.
2. الحفاظ على تحقيق معدل نمو منتظم في الاقتصاد وبعيدا عن التضخم أو الكساد، وهو الأمر الذي تضمنته وجهات النظر اللاحقة للنظرية الكينزية والمستندة إليها وبالذات ما يعتمد علة نظرية جانب العرض الذي أكدت عليها المدرسة الكلاسيكية ارتباطا بالحاجة إلى زيادة الإنتاج

[1]) محمد مروان السامان ، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ،ص313

والعرض في بدايات تطور الدول الرأسمالية ،وكذلك التأكيد على نظرية جانب الطلب التي أكدت عليها المدرسة الكينزية ارتباطا بالحاجة لزيادة الطلب من اجل معالجة حالة الكساد في الاقتصادات المتقدمة بوصف أن عملية الإنتاج تزيد من السلع والخدمات المعروضة وتسهم أيضا في زيادة الطلب من خلال ما يتم توليده من دخول عناصر الإنتاجية التي تسهم في العملية الإنتاجية ،ومن ما سبق يمكن ملاحظة الدور المهم للسياسة المالية من خلال أدواتها (النفقات والإيرادات) في تحقيق معدلات النمو[1].

3. ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي استبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في الاقتصاد إذ ينبغي على السياسة المالية إن تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بجانب السياسات الاقتصادية الأخرى في الدول المتقدمة ،وبما يتضمن استقرار مستوى الأسعار، وان الارتفاع في مستوى الأسعار قد يحفز على التوسع في الاستثمار والتكوين الرأسمالي، إذ ان تحقيق هامش ربح أعلى للمستثمرين والمنتجين هو الأمر الذي يشجعهم على التوسع في نشاطاتهم الاستثمارية والإنتاجية ،ولكن بطبيعة الحال أن ارتفاع الأسعار بشكل ملموس ولمدة زمنية وجيزة هذا الأمر يلحق الإضرار بالمستثمرين والمنتجين ،إذ يرفع التكاليف الخاصة بإنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة ، أضاف إلى ذلك الأضرار بالمستهلكين من خلال ارتفاع كلف معيشتهم ،وفي هذه الحالة تعمل السياسة المالية على تخفيض الطلب الكلي في الاقتصاد بإذ يتساوى ويتوازن مع العرض الكلي عن طريق التحكم بالنفقات والعمل على تخفيضها وكذلك زيادة الإيرادات من خلال زيادة الحصيلة الضريبية واللجوء إلى الاقتراض من الجمهور لسحب القوة الشرائية الفائضة حالة التضخم ،إما حالة الكساد فتعمل السياسة المالية على زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الإيرادات الحكومية المتمثلة بالحصيلة الضريبية الأمر الذي يعمل على تحفيز المستثمرين والمنتجين لزيادة نشاطهم الاستثماري وخصوصا في الدول المتقدمة وفي حالة وجود جهاز إنتاجي مرن يكفي لاستجابة الزيادة الحاصلة في جانب العرض بالشكل الذي يؤدي الى توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي ، بما يتضمن تحقيق استقرار الأسعار في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

4. أن من أهم الأهداف للسياسة المالية في الدول المتقدمة الرأسمالية هو تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات وصولا إلى تحقيق عدالة اكبر في هذا التوزيع ،إذ أن السياسة المالية سواء عن طريق الإيرادات العامة وبالذات الإيرادات التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب

---

[1]) فليح حسن خلف ،المالية العامة ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان الأردن ،2008، ص345.

[2]) John W eeks and Shruti Patel, Training Modules of the Research Programme Economic Policies, MDGs and Poverty, Centre for Development Policy & Research School of Oriental & African Studies, University of London,2007,p:4

التصاعدية التي تفرض على الفئات ذات الدخول المرتفعة وعن طريق النفقات التي يعاد توزيعها وبالذات التي تتم لصالح الفئات الأقل دخلا سواء بشكل إعانات وخدمات وخاصة الصحية منها والتعليمية ،الأمر الذي يحقق توزيع ثانوي للدخل من خلال السياسة المالية متمثلا باعادة توزيع الدخل بشكل الذي يقلل من التفاوت في التوزيع الأولي وبما يضمن تحقيق العدالة في التوزيع[1].

اما تشترك الدول النامية في خاصية أساسية تتمثل في أنها تعاني من جهاز إنتاجي منعدم المرونة وان إي محاولة لزيادة الطلب الفعال سيؤدي إلى حدوث تضخم فضلاً عن انخفاض الادخار الوطني، كما يمكن إن ندرج الخصائص التالية[2]:

1. تدني متوسط الدخل الفردي وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة في الناتج القومي.
2. عدم وجود نظام رأسمالي واضح المعالم اذ نجد نظام متداخل بين الرأسمالية والاشتراكية.
3. انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك .
4. تعتمد اغلب هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية الخارجية .

وتتميز الدول النامية عامة بمجموعة من الخصائص المشتركة، فعلى سبيل المثال على صعيد الإنتاج نجد ارتفاع نسبة السكان إلى رأس المال، وكذلك الارتفاع النسبي في الاعتماد على نوع معين من الإنتاج الأولي، وقد تختلف تفاصيل تنظيم الإنتاج كثيراً بين تلك الدول غير أن الخصائص العامة تبقى مع ذلك صحيحة، وعلى جانب الاستهلاك، فإن الخصيصة المميزة هي انخفاض مستوى الدخول والرفاهية في معظم الدول باستثناء بعض الدول النفطية ذات الحجم السكاني المنخفض[3].

وعليه فان الهدف الرئيسِ من صياغة السياسة المالية هو دفع عجلة التنمية للوصول إلى المستوى المنشود والمطلوب تحقيقه ،ومن ثمَ هي تركز جل اهتماماتها على تمويل البرامج التنموية ، أضف إلى ذلك إن هذه السياسة تولي أهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

---

[1])حامد عبد المجيد دراز،السياسات المالية،مركز الإسكندرية للكتب ،القاهرة ،2000 ،ص16.

[2]) ناصر ألعبادي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء ، عمان ، 2000 ، ص 197.

[3]) وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،مكتبة حسين العصرية ، بيروت ،2010، ص96.

المبحث الثاني

فجوة الناتج والية حسابها

أولا: مفهوم وأنواع فجوة الناتج

تعد دراسة الفجوة بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي من أهم دراسات الاقتصاد الكلي، التي حازت على اهتمام الباحثين وراسمي السياسة الاقتصادية ويعدّ تقدير فجوة الناتج مصدرا مهما للبيانات الخاصة عن الدورة الاقتصادية والاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصاد.

وتعرف فجوة الناتج بأنها الفرق بين مستوى الإنتاج الفعلي للقطاعات الاقتصادية ومقدار الناتج الذي يمكن أن تحققه تلك القطاعات إذا كانت تعمل بكامل طاقتها. ويطبق هذا المصطلح على الاقتصاد الوطني وكذلك على الأعمال التجارية، مع وجود فجوة في الناتج الوطني تتصل بالناتج الفعلي بالمقارنة بالناتج الذي تحققه الدولة إذا استخدمت جميع مواردها بأكثر الطرق كفاءة[1].

وتهتم الدول والمنظمات الدولية ولاسيما صندوق النقد الدولي ،بتقدير الناتج المحتمل وفجوة الناتج بوصفها توفر معلومات مفيدة لراسمي السياسات الاقتصادية لتقديم خطة عمل تهدف لمعالجة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية الناجمة بالأصل عن الدورة الاقتصادية ، من الممكن أن يواجه الاقتصاد فجوة ناتج موجبة أو سالبة كما في الرسم البياني الآتي:

شكل (1)

أنواع فجوة الناتج

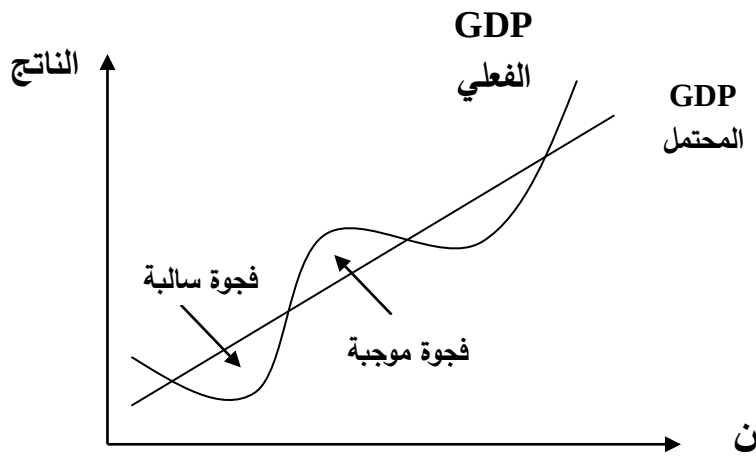

sours: Potential output and the output gap in Ireland ,Geraldine Slevin , Central Bank of Ireland , Technical paper , 5RT01 , 2001

[1] Jarocinski .M and M. Lenza , An inflation-predicting measure of the output gap in the euro area, ECB Working Paper No. 1966, 2016,p11.

فجوة الناتج الموجبة: وهي الفجوة التي تحدث عندما يفوق الناتج الفعلي الناتج المحتمل أي أن الاقتصاد عمل بأقصى طاقاته وبأقل معدل بطالة يمكن تسجيله، ومن ثمَ يكون استخدام الموارد الاقتصادية هو في الحال الأمثل .

إما **فجوة الناتج السالبة:** التي تُعد واسعة النطاق بشكل استثنائي هي إشارة إلى وجود صعوبات خطيرة في اقتصاد البلد، وأنه يجب اتخاذ إجراءات سريعة من أجل عكس الوضع وتجنب حدوث أزمة اقتصادية أسوء من ذلك[1] .

وبطريقة مماثلة، يمكن أن تكون فجوة الناتج ضمن نشاط معين دليلاً على أن الشركة تتحرك في اتجاه مربح أو أن هناك مشاكل عملية خطيرة يجب معالجتها قبل تقويض الشركة ويجب إغلاقها. فعندما يكون الناتج الفعلي قريبا من السعة، فهذا دليل على أن العمل سليم ويعمل بشكل صحيح. وإذا كان الناتج الفعلي أقل بكثير من إمكاناته، فإن الإجراءات الرامية إلى خفض النفقات والاستفادة من الموارد على نحو أفضل أمر ضروري إذا ما أريد للشركة تصحيح الوضع وتجنب الوقوع في أزمة مالية، وهذا ينطبق أيضا على مستوى الاقتصاد ككل، ويشير حدوث فجوة في الناتج إلى أن الاقتصاد يعمل بمستويات غير مناسبة ،إذ يمكن أن يفرط في استخدام موارده ، أو لا يستخدمها بالمعدلات المثلى .

وتُعد فجوة الناتج مقياسا لدرجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، وهي حلقة وصل مهمة بين الجانب الحقيقي من الاقتصاد (أنتاج السلع والخدمات) والتضخم ،وتمثل مستوى ثابت من الإنتاج المرتبط بمنحنى العرض الكلي في الأمد الطويل إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي[2].

ثانياً: أهمية تقدير الناتج المحتمل وفجوة الناتج

تعد دراسة الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل من أهم دراسات الاقتصاد الكلي، والتي حازت اهتمام الباحثين وراسمي السياسة الاقتصادية على حد سواء. كما أن تقدير فجوة الناتج مصدراً مهماً للبيانات الخاصة عن الدورة الاقتصادية والاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصاد. كما تلخص هذه الدراسات الاستخدامات النوعية والكمية للموارد الاقتصادية المتاحة. يمكن التعبير عن الناتج الممكن، في إطار دراسات الاقتصاد الكلي، أنه يتوافق مع التوازن المثالي لجميع المتغيرات الاقتصادية الكلية، أي مع حالة التوازن الاقتصادي الكلي. وتختلف النظريات الاقتصادية الكلية في ما بينها في ما يتعلق بالنظر إلى هذا الوضع التوازني الكلي ودور الناتج الممكن فيه. ويرى الكينزيون أن وضع التوازن الكلي هو حالة مثالية،

---

[1] Eu independent fiscal institution , A Practitioner's Guide to Potential Output and the Output Gap, working paper No.369,slovakia,2018,p23.

[2] Yash P. Mehra , The output gap -expected future inflation and inflation dynamics, The Federal Reserve Bank of Richmond, working paper No.04-06 ,2004,p:13.

وفي حقيقة الأمر أن الأداء الاقتصادي (المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي) يتذبذب حول هذا الوضع المثالي، وأن فجوة الطلب تعكس تقلبات دورة الأعمال في الاقتصاد . أما النقديون، فإنهم يرون أن الاقتصاد يفترض أن يكون في حال توازن أو في حالة مستقرة، ومن ثمً، فإن الناتج المحتمل يتساوى مع الناتج الفعلي، ولكن الصدمات المختلفة يمكن أن تنتج تقلبات حول الناتج الممكن. وأيضاً، فإن الصدمات طويلة الأجل تحدد الناتج الممكن، بينما تحدد الصدمات، قصيرة الأجل، فجوة الناتج[1].

وتشير الفجوات الإيجابية في الناتج، إلى أن تأثيرها يكون على شكل ضغوط تصاعدية على نمو الأسعار في الاقتصاد، في حين تشير فجوة الناتج السالبة إلى الضغط الهبوطي في الأسعار. إن مثل هذه الحالات يستدعي إجراء تغيرات مهمة في السياسة الاقتصادية. وعلى السلطات أن تراقب ذلك بشكل دقيق، وتقدير هذه التغيرات في الوقت الحالي والمستقبل.

ثالثاً: آلية قياس فجوة الناتج

هناك مجموعة من الدراسات البحثية التي تصب اهتمامها بتقدير الناتج الممكن، ومن ثمً تقدير فجوة الناتج. وغالبا ما تعاني هذه الدراسات والمقاربات القياسية من ثغرات عدة ، مما يجعل من مسالة تقدير الناتج الممكن مسالة احتمالية محدودة بصحة الافتراضات الأولية ودقة البيانات المستخدمة في القياس، ويمكن قياس حجم الفجوة من خلال معرفة الفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي وكما في المعادلة الآتية[2]:

$$gap_t = y_t - y_t^T \quad .....(1)$$

إذ تشير (gap) إلى فجوة الناتج ،وتشير (y_t) إلى الناتج الفعلي و (y_t^T) إلى الناتج المحتمل،ومن خلال المعادلة يشير الرقم الموجب إلى زيادة الطلب والرقم السالب يشر إلى السعة الزائدة .

وبالنظر إلى ان الناتج المحتمل لا يلاحظ فيجب تقديره ، وليس من الغريب إن تؤدي الافتراضات المختلفة حول الناتج المحتمل ومنهجيات التقدير المختلفة إلى تقديرات مختلفة لفجوة الناتج ، وسوف نتحدث عن أكثر الطرق استخداما في قياس الناتج المحتمل وفجوة الناتج كالأتي:

---

[1]Dominique Ladiray, Gian Luigi Mazzi, and Fabio Sartori, Statistical Methods for Potential Output Estimation and Cycle Extraction, Office for Official Publications of the European Communities,Luxembourg,2003,P67.

[2] Iris Claus, Paul Conway, The output gap: measurement, comparisons and assessment , Reserve Bank of New Zealand, Research Paper No. 44,2011,p33.

1. الطريقة الخطية (Linear Method) :

تعد من أبسط الطرق لتقدير فجوة الناتج من خلال حساب الناتج المحتمل باستخدام اتجاه خطي ،إذ نفترض بهذه الطريقة أن الناتج المحتمل ينمو بمعدل أسي ثابت :

$$y_t = \mu + \beta_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

إذ أن yt هو اللوغاريتم الطبيعي لمستوى الناتج الفعلي في المدة t ، ويعد المعامل التقديري β مقياسا للمعدل الثابت لنمو الناتج المحتمل ،إذ يمكن استخدام نتائج الانحدار لتحليل المخرجات على شكل مسار خطي يمثله (μ + βt) ،ولكي تكون النتائج واقعية ومقبولة نسبيا يجب أن يكون الخطاء العشوائي εt قريب من الصفر لكي نحصل على نتائج دقيقة[1].

يعتبر "آرثر آوكين" هو من وضع هذه الطريقة بعد الحرب العالمية وتحديدا عام 1960 في ظل ظروف معينة إذ كان الاقتصاد ينمو بمعدل نمو ثابت نسبيا ، وأصبحت الطريقة الخطية هي الطريقة القياسية لتقدير الناتج المحتمل حتى عام 1970 عندما تعرض الاقتصاد العالمي إلى صدمات في جانب العرض سبب ذلك عدم استقرار في المعلمات وظهور نتائج غير واقعية بسبب التغيرات المفاجأة الحاصلة في السلسلة الزمنية، وسعى "اوكين" جاهدا لآنقاذ هذه الطريقة من خلال إدخال الإبطاء الزمني على دالة الإنتاج وبقت هذه الطريقة مستخدمة حتى عام 1980.

2. طريقة مرشح هودريك–بريسكوت(Hodrick-Prescott Method) :

تعد هذه الطريقة من أهم الطرق المستخدمة في تمهيد السلاسل الزمنية وتحديد الاتجاه العام لهذه السلاسل، كما تستخدمها الدراسات الاقتصادية الكلية من أجل التوصل إلى سلسلة زمنية للقيم التوازنية في الأجل الطويل ، وذلك لأن هذه الطريقة، ومن خلال عملية التمهيد تؤدي إلى إزالة التغيرات في الأجل القصير والإبقاء على القيم التوازنية، أو طويلة الأجل. إن ترشيح بيانات السلسلة الزمنية بواسطة مرشح هودريك وبريسكوت يقوم على حساب السلسلة (τ) من السلسلة (Y) بحيث يكون تباين السلسة الزمنية (τ) أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها ومعادلة حساب المرشح هي :

$$\min_{\tau}\left(\sum_{t=1}^{T}(y_t-\tau_t)^2+\lambda\sum_{t=2}^{T-1}\left[(\tau_{t+1}-\tau_t)-(\tau_t-\tau_{t-1})\right]^2\right) \quad \text{.....(3)}$$

[1] Luis J. Álvarez , A menu on output gap estimation methods ,Bank of ESPAIN , Working documents , N.1720,2017 , p9.

إذ λ هي معامل التنعيم (معامل الانسياب)، فعندما نفرض λ ← 0 فإن السلسلة المنعمة تكون منطبقة على السلسلة الأصلية (أي بمعنى اقترب الناتج الممكن من الناتج الفعلي)، بينما عندما نفرض λ ← ∞ فإن السلسلة (τ) تصبح خطية(أي بمعنى ابتعاد الناتج الممكن عن الناتج الفعلي). وبما أن مصفاة هودريك – بريسكوت (HP) هو إحدى طرائق تمهيد السلاسل الزمنية، ومنه فإن ترشيح بيانات السلسلة الزمنية بواسطة مرشح هودريك وبريسكوت (HP) يقوم على حساب السلسلة (YPo) من السلسلة (Y) بحيث يكون تباين السلسلة الزمنية YPo أقل ما يمكن حول الفرق الثاني.

3. طريقة مرشح كالمن متعدد المتغيرات :

تتعامل هذه الطريقة مع مشكلة تصفية في نظام صغير من أجل تقدير الناتج المحتمل وبعض المقدرات في نموذج ديناميكي في آن واحد (ما يشبه نظام المعادلات الآنية)، ومع ذلك، فإن هذا النهج له ميزة على الطرائق التقليدية[1]، لأنه يتيح دمج النظرية الاقتصادية عن طريق تحديد العناصر الدورية أي التي تتأثر بمسارات الدورة الاقتصادية على وجه الخصوص، قد يكون من المفيد استغلال المعلومات حول درجة فائض الطلب في سوق العمل، لأنه من المحتمل أنه كان هناك فائض طلب في سوق المنتجات عندما نلاحظ ضغوط الأجور في سوق العمل. باختصار، هذا الأسلوب يسمح باتخاذ مراعاة التفاعلات بين المخرجات وسوق العمل . تتميز هذه الطريقة عن الطرائق الإحصائية (HP على سبيل المثال) بحيث تمكننا من دمج النظرية الاقتصادية من أجل تحديد العناصر الدورية ومسار الناتج. وقد يكون من المفيد استغلال كامل المعلومات بخصوص مستوى فائض الطلب في سوق العمل، باعتباره يشير إلى احتمال وجود فائض في سوق المنتجات. هذه الطريقة تسمح بأخذ التفاعلات بين المخرجات والمدخلات (عناصر الإنتاج) بعين الاعتبار.

4. طريقة دالة الإنتاج (Production Function Method):

تعتمد طريقة دالة الإنتاج على الطرق الهيكلية وأهمها منهجية تقدير الناتج المحتمل من خلال دالة الإنتاج الكلي ، وهي طريقة تعتمد في تقديرها على النظرية الاقتصادية وتأخذ بعين الاعتبار (دالة كوب دوكلاس – Cobb-Douglas production function) الصدمات في جانب الطلب والعرض في الاقتصاد. ويتيح استخدام هذه الطريقة تفسير النمو في الناتج الفعلي والناتج المحتمل على أساس سلوك عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا).

---

[1] Rodrigo Fuentes, estimating the output gap for CHILE, Central Bank of Chile, Working Papers.N:455,2018,p3.

كما يمكن من خلال هذا الأسلوب تحليل مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في نمو الناتج المحتمل وإمكانية معرفة مصدر التغير الهيكلي في الناتج المحتمل، والصيغة العامة لهذه الدالة :

$$Y_t = A_t K_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha} \quad .....(4)$$

إذ Y هو الإنتاج الفعلي ، K هو مخزون رأس المال ، L هي العمالة ، A هي الإنتاجية الكلية للعوامل ، و α هي حصة رأس المال في الاقتصاد، إذ أن مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ليس متغير كما يظهر في الدالة، ويتم الحصول عليه من بقايا المعادلة المذكورة أعلاه، وهي نسبة من المنتجات التي لا يمكن تفسيرها سواء من عامل رأس المال أو عن طريق العمل[1] ، ويرتبط حدوث تحسن في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باستخدام اليد العاملة ورأس المال بشكل كفوء مما ينتج عنه معدل أنتاج أعلى ،وبما إن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج غير متوفرة ،إذ يمكن قياسها كسلسلة زمنية عن طريق استخراج مساهمة عنصر العمل وعنصر رأس المال في الإنتاج الفعلي لكل سنة من سنوات السلسلة الزمنية وحسب المعادلة الآتية:

$$A_t = \frac{Y_t}{K_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha}} \quad .....(5)$$

وعند الحصول على سلسلة زمنية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، نطبق أحدى الطرق الإحصائية السابقة(كمرشح HP) على السلسلة الانتاجية للحصول على الاتجاه العام لكل متغير، ومن ثم نعوض هذه البيانات في دالة إنتاج(كوب – دوكلاس) لاستخرج معدل النمو للناتج الفعلي ومن ثم حساب معدل النمو للناتج المحتمل ،ومن ثم استخراج فجوة الناتج.

5. طريقة العناصر غير الملحوظة(un-observed components method):

تعتمد هذه الطريقة استخدام مسارات المتغيرات الملحوظة كالإنتاج والتضخم للحصول على نتائج بخصوص المستوى غير الملحوظ (غير قابل للقياس) للناتج المحتمل[2] .

وبشكل أكثر دقة، يتم تحديد العلاقة المحتملة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل والتضخم من خلال التوصيف الآتي :

---

1) Dainis Stikuts , Measuring output gap in LATVIA, Latvijas Bank , working paper N.877 ,2003 ,p7.

2) Carlos Hamilton , Estimating Potential Output and the Output Gap for Brazil, Central Bank of Brazil, Working Papers.N:E53,2016,p7.

$$\bar{y}_t = \mu + \bar{y}_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots (6)$$

$$\Delta y_t = \beta_0 + \beta_1(\bar{y}_{t-1} - y_{t-1}) + u_t \quad \dots (7)$$

$$\Delta\pi = \gamma_1 (y_{t-1} - y_{t-1}) + e_t \quad \dots (8)$$

من المعادلة (6) يمكن ان نلاحظ كيف يتطور الناتج المحتمل(y_t) عبر الزمن إذ ان (μ) هو متوسط معدل النمو، وتمثل (ε) التغيرات العشوائية في النمو ،وهذا التوصيف يمنح مرونة نسبية بالنتائج.

أما المعادلة (7) تؤكد بان التغير في الناتج الفعلي (Δyt) هو نتيجة الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل ($\bar{y}_{t-1} - y_{t-1}$) ذلك لان الإنتاج يتجه دائما نحو الاستقرار النسبي ، أي لو فرضنا أن الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فسوف يكون هناك موجه تدفع بالأسعار نحو الارتفاع وهذا من شانه أن يخفض الطلب الكلي ومن ثمَ سوف يقلل المنتجين من أنتاج سلعهم والعودة إلى الحالة التوازنية، وبالعكس في حال ان الناتج المحتمل اكبر من الناتج الفعلي فهذا يعني وجود موارد اقتصادية غير مستغلة يجب استغلالها وزيادة الإنتاج نحو الحد التوازني ،وهكذا يكون المعامل (β1) موجب وان (u) هي صيغة المتغير العشوائي[1] .

والمعادلة (8) تؤكد أن التغير في التضخم (Δπ) سببه أيضا الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل والمقصود (فجوة الناتج) ، إذ يأخذ التضخم بالارتفاع عندما يكون الناتج الفعلي فوق المستوى المحتمل ويكون العكس عندما يكون الناتج المحتمل اكبر من الفعلي.

6. طريقة مجال الترددات (Frequency Domain Filters)

تفترض هذه الطريقة أن متغيرات السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي غالبًا ما تظهر تقلبات متأصلة من مصادر مختلفة. يتردد صدى هذه التقلبات في الميزات المحددة لعمليات توليد البيانات التي تحدث مع ترددات معينة. ويتم وصف الترددات على أنها عدد الدورات لكل مدة ويتم تقسيمها إلى مكونات الترددات العالية والمتوسطة والمنخفضة. يتم وصف المكونات عالية التردد للبيانات إما موسمية أو غير منتظمة ؛ يرتبط التردد المنخفض بعنصر الاتجاه (أي الناتج المحتمل) بينما يوصف التردد المتوسط على أنه المكون الدوري (أي فجوة الناتج) والذي هو محور التركيز الرئيس لهذا النوع من التصفية. تعمل عوامل تصفية مجال

[1] Gordon de Brouwer, estimating the output gaps, Economic Research Department- Reserve Bank of Australia , Research Discussion Paper , N.9809 , 2018 , p 16.

التردد على إزالة مكونات البيانات عالية التردد ومنخفضة التردد من أجل عزل مكونات البيانات ذات التردد المتوسط[1].

رابعا: فجوة الناتج والبطالة ومساهمة قانون" Okun"

يعد "Arthur Okun " احد الاقتصاديين الأمريكيين الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع معدلات البطالة.

ويعد قانون "أوكين" احدث الأدوات المستخدمة بصورة واسعة من صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي، وقدم قانون أوكين آلية لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة من خلال علاقتين تربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي[2].

ونجح اوكين عام 1962 في ايجاد علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي ، إذا ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (3%) انخفضت البطالة بنسبة (1%) ، بالمقابل عندما ينخفض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (3%) فان ذلك يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بمقدار (1%) كما بين انه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة.

إن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن أن تقدر بعدة طرائق ، تتمثل الطريقة الأولى في التعبير عن التغير في معدل البطالة كدالة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي وكما في المعادلة رقم (9) [3]

$$\frac{\Delta u}{u} = a + b * \frac{\Delta y}{y} \quad \text{..... (9)}$$

إذ أن ← معامل اوكين : b الناتج الفعلي : y البطالة : u

1)Mohamed A. Osman, Which Output Gap Measure Matters for the Arab Gulf Cooperation Council Countries (AGCC), University of Dubai, Dubai,2008,p13.

2)Laurence Ball, Okun's Law: Fit at 50, 13th Jacques Polak Annual Research Conference - Johns Hopkins University, Washington,2012,p5.

3)Y. Hsing ,Unemployment and the GNP gap Okun's law revisited, Eastern Economic Journal, Vol:XVII,No.4,1991,p410

وهذه المعادلة توضح أن التغير في معدل البطالة هو دالة في التغير في الناتج المحلي الأجمالي ، وان a إلى b تمثل قدرة الاقتصاد في الحفاظ على المستوى الطبيعي للبطالة.

تتمثل الطريقة الثانية بان يكون معدل البطالة دالة في فجوة الناتج المحلي الإجمالي وهي تأخذ العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل لهذا عبر اوكن عن العلاقة بمعادلة تباين وكما موضح في المعادلة رقم (10) [1]

$$U_t = c + d\ gap\ (GDP) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

إذ أن ← GDP : الناتج المحلي الإجمالي ، gap : فجوة الناتج ، d :معامل اوكين

أن نسبة الثبات من c إلى d يمثل نسبة التفاوت بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل ،إذ آن بطئ نمو الناتج المحلي عادة ما يكون متزامن مع ارتفاع معدلات البطالة وهذه مدعاة تسمية قانون اوكين "بالارتباط السلبي" ، وان دعم العلاقة بين معدل البطالة وفجوة الناتج المحلي الإجمالي وحسب قانون "اوكين" يتضح من خلال دراسة طبقت على الولايات المتحدة التي أوضحت إن أثر التغيرات في فجوة الناتج اكبر عند معدلات البطالة المرتفعة.

خامسا: فجوة الناتج والتضخم

اعتمدت السلطات النقدية والمالية مؤخرا في رسم سياستها على عدد من المؤشرات التنبيهيه والاسترشادية التي قد تقدم بعض المعلومات عن الاتجاهات المستقبلية للتضخم ، ولعل من أهم هذه المؤشرات التي حظيت بنوع من الاهتمام حديثا في كلا المجالين الاكاديمي والتطبيقي ،هو ما يسمى بفجوتي الناتج واللتان تعبران عن انحراف كل من الناتج والبطالة عن مستوياتهما التوازنية.

ومن خلال ما سبق من الدراسات العملية في هذا الصدد فقد تمكنت فجوة الناتج أن تؤدي دورا هاما كمتغير ذي دلالة في تنفيذ السياستين المالية والنقدية، فغالبا ما تسبق التغيرات في معدل التضخم تقلبات في فجوة الناتج، فمن خلال تعريف فجوة الناتج ،إذ تبين الفجوة انحراف الناتج الفعلي عن نظيره المحتمل ،فعلى سبيل المثال لو كان الانحراف" موجبا " فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية ، وهذه الضغوط غالبا ما تعزى إلى وجود بعض الاختلالات في أسواق السلع والعمالة ، وهو ما يتطلب التدخل من السلطات المعنية من اجل استعادة التوازن بين الناتج الفعلي ونظيره المحتمل[2] .

---

[1] Imad.A.Moosa, Economic growth and Unemployment in Arab countries ,Is Okun's low valid, Journal of Development and Economic Policies,Vol.10,No.2,2008, p13

[2] Todd E. clark, ,The Predictive Content of the Output Gap for Inflation: Resolving In-Sample and Out-of-Sample Evidence, Ohio State University Press,Vol. 38, No. 5 , USA , 2019, p:21.

وهناك مجموعة من الفرضيات التي تصف العلاقة بين فجوة الناتج والتضخم :

1. يكون التغير في فجوة الناتج مرتبطا بمعدل التضخم ،إذ أن التضخم يؤثر بشكل سلبي على معدل نمو الناتج ، إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إعادة تخصيص الموارد الناضبة والشحيحة للأنشطة غير الفعالة والمنتجة ،ويعمل التضخم أيضا على تشويه الكفاءة الاقتصادية وتقليل فرص العمل ،وأيضا زيادة أسعار الفائدة ومن ثمَ خفض الاستثمار[1] .

2. وقد يكون حجم فجوة الناتج مرتبطا بالمعدل الذي يزيد فيه معدل التضخم أو معدل تسارع مستوى الأسعار العام مثل معدل التضخم غير معجل للبطالة، إذ أن معدل التضخم يتزايد إذا كان معدل البطالة اقل من المعدل الطبيعي ،وينخفض معدل التضخم إذا كان معدل البطالة اكبر من المعدل الطبيعي ،ويستقر معدل التضخم عندما يتزامن معدل البطالة مع المعدل الطبيعي[2].

3. وأن واحدة من الفرضيات التي توصف العلاقة بين التضخم وفجوة الناتج تلك التي تستخدم منحنى " فيلبس " الذي يفترض أن معدل التضخم ومعدل نمو الناتج تربطهما علاقة ايجابية في الأمد القصير، أي أن الطلب المرتفع يحفز الإنتاج للارتفاع فوق المستوى الذي يمكن الاقتصاد من الحفاظ على الضغوط التضخمية، في حين انخفاض استخدام الطاقة الإنتاجية يعني انخفاض الضغوط التضخمية[3].

ويمكن الإشارة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل أجر العامل ،إذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض في متوسط أجر العامل ،وهذا سوف يدفع المنتجين إلى زيادة العمالة المستخدمة في العملية الإنتاجية ومن ثمَ توفير فرص عمل جديدة وتحقق زيادة في الناتج الفعلي.

أن حقيقة ارتفاع الإنتاج مع ارتفاع معدلات التضخم يكمن في أن بعض المنتجين يقوم بزيادة إنتاجه من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع أسعار تلك السلع بفعل التضخم وبذلك يحدث ارتفاع بالتضخم والناتج معا، أو يقوم بعض المنتجين بالاتفاق على توريد السلع في أوقات مستقبلية وبأسعار متفق عليها مسبقا ومن ثمَ حتى لو ارتفعت الأسعار فان الإنتاج لن ينخفض ،وهذا بسبب أن المنتج لديه التزام بتجهيز المستهلك بالسلع المتفق عليها مسبقا . ويمكن توضيح العلاقة بين الناتج والتضخم من خلال الرسم البياني (شكل 2)

---

1) Athanasios Orphanides and Simon van Norden, The Reliability of Inflation Forecasts Based on Output Gap Estimates in Real Time, Finance and Economics Discussion Series, Washington, D.C,2004,p:11.

2) Tsutomu Watanabe, Output gap and inflation: the case of Japan, University of Tokyo , working paper , No.3-43,P11.

3) W. Bolt and P.J.A. van Els ,output gap and inflation in the eu , Nederlandsche Bank, for more details visit : https://www.researchgate.net/publication/4799500

شكل(2)

العلاقة بين الناتج والتضخم

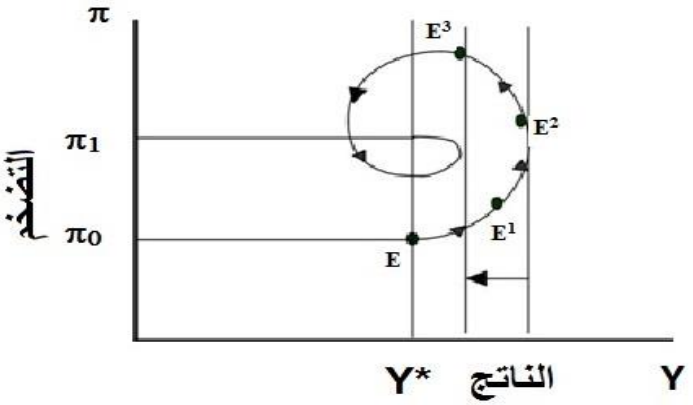

sours:Vikesh Gokal,Subraina Hanif,Relationship between inflation and economic growth,Reserve Bank of Fiji ,working paper N.04,2004,p:8

إن النقطة (E) تبين مستوى الناتج (Y^*) عند مستوى تضخم (π_0) ، وعند الانتقال من النقطة (E إلى E_1) نلاحظ ارتفاع مستوى الناتج والتضخم معاً وذلك ، لعدة أسباب منها إن المنتجين سوف يرفعون من مستوى أنتاجهم في الأجل القصير وذلك لارتفاع أسعار السلع بسبب التضخم والذي يكون حافز قوي لزيادة أرباحهم من خلال زيادة الإنتاج، ويستمر الإنتاج بالتزايد بشكل متناقص مع ارتفاع مستمر بمستوى التضخم وصولا إلى النقطة (E_2).

ومن المهم ملاحظة التأثير السلبي للتضخم على الناتج المحلي وفجوة الناتج من خلال:

1. في بعض الأحيان ينخفض الناتج ويزيد معدل التضخم في أن واحد كما هو الحال الانتقال من النقطة (E_2 إلى E_3) إذ يرتفع التضخم نحو مستويات معينة مع انخفاض فعلي في الناتج وتسمى هذه الحالة بالتضخم الركودي.
2. يتبع التضخم مسار انتقالي تدريجي مع زيادة الناتج على الأقل في الأمد القصير ويبقى مستمر في الارتفاع حتى لو بدا الإنتاج بالانخفاض ،ولكن في الأمد الطويل يصل التضخم إلى مستوى ثابت عندما ينخفض الناتج إلى المعدل الطبيعي (Y^*) .

ويمكن تسليط الضوء أكثر على العلاقة بين فجوة الناتج والتضخم من خلال استعراض نموذج فليبس المطور أو ما يسمى نموذج التضخم ثلاثي الأضلاع (أو الإبعاد) .ويمكن التعبير عن هذا النموذج من خلال الصيغة البيانية الآتية[1]:

$$\pi = \alpha(Z)\pi_{t-1} + \beta(Z)\, d_t + \gamma(Z)s_t \quad .....(11)$$

إذ أن π يمثل معدل التضخم ، d يمثل متغير يعبر عن جانب الطلب ، s يمثل متغير يعبر عن جانب العرض ، ويمكن التعبير{$\alpha(Z)$، $\beta(Z)$، $\gamma(Z)$}على انها متسلسلات متعددة الحدود وهو عبارة عن الصيغة الأحدث لنموذج "فيلبس" المعروف ضمن النطاق الاقتصادي ،إذ يفترض هذا النموذج وجود علاقة مباشرة تربط فجوة الناتج بالتضخم ، إذ ينظر إلى معدل التضخم وفقا لهذا النموذج :

1. **التضخم الذاتي** :وهو نوع من أنواع التضخم الذي يتكون نتيجة أحداث اقتصادية سابقة متراكمة ومستمر تأثيره على الأوضاع الاقتصادية الحالية للدولة ،أو بمعنى أخر هو عبارة عن التضخم الذي حدث عند نقطة زمنية معينة في الماضي ومستمر كأحد العوامل المؤثرة على التضخم إلى هذه اللحظة ،ويمثل هذا النوع من التضخم بمثابة الضلع الذي يمثل قاعدة المثلث لنموذج التضخم ثلاثي الإضلاع ويتم التعبير عن هذا النوع من التضخم بالحد [$\alpha(Z)\pi_{t-1}$] .

وغالبا ما يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمقياس لهذا النوع من التضخم .

2. **التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف** :ويطلق عليه أيضا بتضخم صدمة العرض، وهو ذالك النوع من التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي ،وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لعاملين أساسين هما :الزيادة في معدلات الأجور أو ارتفاع في أسعار المواد الخام، واللذان سوف يؤديان إلى ارتفاع التكاليف ، ويعبر عن هذا النوع من التضخم في النموذج السابق بالحد [$\gamma(Z)s_t$] ،ولكي يتم احتساب اثر صدمات العرض على التضخم يجب استخدام

[1] Samantha Gonzaga, triangle model vs. hybrid new keynesian: comparing forecast results of two phillips curves, A Thesis Presented to the Faculty of California State Polytechnic University, In Partial Fulfillment Of the Requirements for the Degree Master of Science In Economics, Pomona,2014,p:12-15.

أسعار الواردات السلعية والخدمية الحقيقة والتي تعبر عنها بأسعار الطاقة والمواد الخام الأخرى وكذلك الأرقام القياسية لأسعار المنتجين في الدول المستورة والمصدرة.

3. **التضخم الناتج عن زيادة الطلب :** وهو نوع من أنواع التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ، أي وجود فائض بالطلب ،وذلك نتيجة عدة عوامل منها : زيادة الأنفاق الحكومي (زيادة المشتريات الحكومية) أو زيادة عرض النقد او ارتفاع مستوى الأسعار في الدول الأخرى ويعبر عنه بالحد $[\beta(Z)\, d_t]$ [1] .

[1] Bushra Sharif and Abdul Qayyum , Estimating the Inflation-Output Gap Trade-Off with Triangle Model in Pakistan , MPRA Paper No. 91166, posted 2 January 2019,p:9.

المبحث الثالث

السياسة المالية المعدلة دورياً

أولا : مفهوم السياسة المالية المعدلة دورياً

تقوم الدولة في بعض الأحيان باستخدام أدوات السياسة المالية بشكل مباشر فتقوم بزيادة الإنفاق العام أو تخفيضه كما تقوم بزيادة الضرائب أو تخفيضها بحسب الواقع الاقتصادي السائد.

ويقصد بالسياسة المعدلة دورياً: تلك التغييرات التي تقوم بها الدولة في سياستها المالية بهدف مواجهة الصدمات الاقتصادية ، أو بمعنى أخر هي الحالة التي تتدخل فيها الدولة مستعملة أدوات السياسة المالية لتخفيف الآثار الظرفية للصدمات التي تضرب جنبات الاقتصاد وإعادته للاستقرار[1] ، في حين يرى البعض إن السياسة المالية المعدلة دورياً هي التي " تنطوي على التغييرات المتعمدة في الموازنة نتيجة للتغيرات في قانون الضرائب وفي التشريعات التي تحكم برامج الإنفاق"، استجابة للاضطراب أو التغيرات في الظروف الاقتصادية التي تحدث، وذلك عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي أو تقليصه بحسب الحاجة عبر الدورات الاقتصادية، من خلال تغييرات مميزة في أدواتها، والممثلة بالإنفاق والإيرادات الحكومية لتصحيح مسار الناتج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2]، إذ تعالج السياسة المالية المعدلة دوريا قضايا تأخذ بنظر الاعتبار مراقبة التقلبات الدورية في النفقات والإيرادات ومن ثم تقدير موازنة مختلفة لكل مستوى من مستويات الدخل القومي،التي يشار إليها بعمل التعديل الدوري أو توازن الموازنة المعدل دوريا والذي من خلاله يمكن تقديم رؤية أوضح لأسس العجز القصير الأمد أو الفائض الناجمين عن تقلبات دورة الإعمال، فضلا عن توفير أداة تحليلية لتحديد ما إذا كانت تغييرات الموازنة تميل إلى توسيع الطلب الكلي أو تقليصه ومن ثم فإن التدخل المقصود يندرج تحت اطر تخدم كلا الغرضين.

في حين يرى البعض إن السياسة المالية المعدلة دوريا (الاستنسابية*) هي التي " تنطوي على التغييرات المتعمدة في الموازنة نتيجة للتغيرات في قانون الضرائب وفي التشريعات التي تحكم برامج الإنفاق" ، فهي السياسة التي " تعكس التغييرات في برامج الإنفاق أو الإيرادات الضريبية نتيجة للتغييرات المقصودة في السياسة المالية"[3].

---

1) J. Bradford DeLong, Discretionary Fiscal Policy as a Stabilization Policy Tool: What Do We Think Now That We Did Not Think in 2007, U.C. Berkeley,2013,p14.

2) John Taylor, Reassessing Discretionary Fiscal Policy, Journal of Economic Perspectives 14:3 Summer,2012, p:27.

* تسمى بالأستنسابية لأنها سياسة إرادية تسير عكس اتجاه الدورة الاقتصادية

3) Frick Andres , Discretionary Fiscal Policy The Case of Switzerland ,Swiss federal institute of technology zurich , working paper ,2010, p:15.

ويمكن التمييز بين أداتين رئيستين تستخدمهما الحكومة في مجال السياسة المالية المعدلة دورياً للتأثير في النشاط الاقتصادي هما[1]:

- **التغيير في معدل النفقات المعدلة دورياً:** ويمثل التغيير في حجم النفقات الحكومية المعدلة بعد استبعاد اثر العوامل الدورية المتحققة، عندما يكون الناتج عند مستواه المحتمل، وتتوقف درجة تأثير الإنفاق الاستنسابي على مدى كفاءة استخدامه ونوعه، إذ يؤثر الإنفاق العام في مجمل المتغيرات الكلية ومنها الناتج المحتمل من خلال زيادة القدرة الإنتاجية، إذ ينعكس بالإيجاب على الناتج المحلي وزيادة الدخل المكتسب للأفراد، ومن ثم إلى إنفاق إضافي يحفز على إنتاج جديد ودخل اكبر(اثر المضاعف). ويختلف تأثير الإنفاق في تلك المتغيرات وحسب نوعه واتجاهه، والتوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية المعدلة دورياً .
- **التغيير في معدل الإيرادات المعدلة دورياً** :ويمثل تغيير مقصود من الحكومة في حجم الإيرادات الحكومية المعدلة بعد استبعاد أثر العوامل الدورية المتحققة، عندما يكون الناتج عند مستواه المحتمل، فالوسائل التمويلية اللازمة للإنفاق الحكومي تبعا لقواعد معينة يسمح للحكومة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج حسب احتياجات الاقتصاد الوطني. وتمارس الإيرادات الضريبية تأثيراً في تحجيم التضخم، لا سيما المعدلات الضريبة المرتفعة تكبح الإنفاق ألتبذيري، فضلا عن فرض الضرائب التصاعدية على الدخل تسهم في إعادة توزيعه.

يتضح مما سبق بان السياسة المالية المعدلة دوريا هي مجموعة من الإجراءات المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية التي تسخرها الحكومة لتحقيق غايات معينة(اقتصادية،اجتماعية،سياسية)، في إطار توظيف الأدوات المالية والمتمثلة بالنفقات حجما واتجاها والإيرادات حجما ومصدراً، ومن ثم تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التغيير المتعمد في الإنفاق العام أو الأدوات الضريبية لتعويض تقلبات دورة الإعمال، والتخفيض التلقائي للادخار الحكومي خلال مدة الركود وزيادته في مدة الرواج، وتصميم نظام ضريبي يحفز على تعظيم الكفاءة الاقتصادية ويعزز مرونة الاقتصاد لمواجهة الصدمات.

تعد خيارات الحكومة لتوظيف إي نوع من السياستين الماليتين هو لضمان استجابة الاقتصاد بشكل مناسب للتغيرات التي ينبغي إن يراعي راسميها نقطتين مهمتين هما: التوقيت المناسب

[1]) John B. Taylor, Reassessing Discretionary Fiscal Policy, Journal of Economic Perspectives, Volume 14, Number 3,2012,p:30.

لتعديلات السياسة المالية، فضلا عن اثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت واتجاه التغيرات المالية .

ثانياً: أنواع السياسة المالية المعدلة دورياً :

1. **السياسة المالية التوسعية (سياسة الإنعاش):** إذ تهدف الدولة من خلال السياسة المالية التوسعية إلى إعادة إنعاش الاقتصاد تطبيقا لنظرية التمويل بالعجز[1]،اذ نبعت فكرة التمويل بالعجز نتيجة لمجموع الأزمات التي هزت الاقتصاد العالمي (مثال على ذالك أزمة الكساد الكبير عام 1929) ، والتي أثبتت للاقتصاديين إن توازن الميزانية العامة لا معنى له أن لم يكن يعكس توازنا اقتصاديا على ارض الواقع، وان الدولة هي الحل الوحيد للاقتصاد لانتشاله من حالة الركود وذلك عن طريق اللجوء إلى إحداث عجز منظم في الميزانية من اجل إعادة تنشيط الاقتصاد، وجوهر هذه النظرية هو قيام الدولة في حالة الركود الاقتصادي بتنشيط الطلب الفعال من خلال زيادة التحويلات الحكومية وتخفيض الضرائب وتتولى هي القيام بالاستثمارات التي يعجز الأفراد عنها (مثل بناء المنشئات لتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المشاريع ذات الكلفة العالية) ،إذ أن هذه الإجراءات المتمثلة في زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب من شانها أن تحدث عجز في الميزانية أي أنفاق مبالغ تزيد عن الإيرادات المحصلة إلا انه عجز مقصود ومنظم لأنه سيبعث في النهاية على تنشيط الاقتصاد.

وتشير هذه النظرية إلى عدم التخوف من التضخم في هذه الحالة بالذات لأنه التضخم نافع ومفيد طالما كان الاقتصاد لم يبلغ حد العمالة الكاملة ،مما يعني وجود طاقات إنتاجية جاهزة للتشغيل عند حدوث طلب أضافي على منتجاتها وهذا ما يكفله عجز الميزانية .وعندما تعود حالة العمالة الكاملة للاقتصاد فان هذا كفيل بمفرده لإعادة توازن الميزانية ،فمن خلال زيادة الإنتاج سوف تزيد الحصيلة الضريبية من ناحية ومن ناحية أخرى تكف الدولة عن منح إعانات للعاطلين مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة والاقتصاد في نفقاتها .

تختلف فعالية نظرية العجز المنظم بين الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة ،فالدول المتقدمة تمتلك جهاز إنتاجي يوصف بأنه مرن يستجيب لأي تغيرات تطرأ فضلا عن امتلاكه مهارات فنية متقدمة ورؤوس أموال معطلة ،وبذلك فان إجراءات السياسة المالية التوسعية المتمثلة في تخفيض الضرائب وزيادة تقديم المنح والإعانات يترتب عليه تحفيز الطلب الفعلي وزيادته ،ومن ثم يستجيب الجهاز الإنتاجي للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي من خلال زيادة إنتاجه من السلع والخدمات، إما في الدول المتخلفة إذ لا يتوفر فيها جهاز إنتاجي مرن ولا يمتلك أدنى المعاير

[1]) Alan J. Auerbach, IS THERE A ROLE FOR DISCRETIONARY FISCAL POLICY?, National Bureau Of Economic Research, Working Paper 9306, Cambridge,2002,p:7.

التي تمتلكها الدول المتقدمة فضلا عن كونه يتصف بالجمود وعدم المرونة ،وبذالك زيادة الطلب الفعال من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات بالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك إنما زيادة الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع الأسعار استجابة لقوى العرض مما يسبب في حدوث ظاهرة التضخم والتدهور في قيمة النقود

2. **السياسة المالية الانكماشية (التقشفية):** عادة ما يتم استخدام مثل هذه السياسات لمعالجة العجز المؤقت المرتبط بحركة نزولية في النشاط الاقتصادي والتي ينجم عنها انكماش في الإيرادات العامة نتيجة انكماش في الدخل الإجمالي ويمكن أن تكون الوسيلة لمعالجة ذلك أما تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الإيرادات العامة ، أو معالجة الاثنين معا[1].

أ. ففي الحالة الأولى والتي نتحدث عن **تخفيض الإنفاق العام** ، وتماشيا مع منطلق الموارد العامة تتحدد بناء على مستوى الإنفاق العام، فان السبب الرئيسِ في تخفيض النفقات العامة في هذه الحالة هي الوصول إلى حالة التوازن مع الموارد العامة المتاحة ،ولكن هناك سلبيات عديدة قد تنجم عن استخدام هذه السياسة نذكر منها : أن تخفيض النفقات العامة معناه تخفيض في مجموع طلب القطاع الحكومي ومن ثمَ زيادة النقص الحاصل في الطلب الكلي مما ينجم عنه زيادة في درجة انكماش الدخل الإجمالي ،ونقص الحصيلة الضريبية الناجم عن تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وهذا ما يزيد من تفاقم الأزمة .ومن اتجاه أخر يمكن ملاحظة أن سياسة تخفيض الإنفاق العام يمثل مقاومة غير مجدية لظاهرة محققة تسمى ظاهرة تزايد النفقات العامة ، إذ أن الدولة مهما حاولت الإنقاص من حجم النفقات العامة إلا أن معدلها سيستمر في الاتجاه إلى التزايد في الأمد الطويل ، وأيضا هناك جانب مهم ينبغي الإشارة إليه وهو أن الدولة لا تملك الحرية الكاملة والمطلقة في تخفيض النفقات العامة نظرا لوجود بعض أنواع النفقات الغير قابلة للإنقاص ، ومنها النفقات الناتجة عن اتفاقات والتزامات دولية (كنفقات خدمة الدين العام) ،أو أن تخفيض تلك النفقات سوف يترتب عليه مشاكل ونتيجة لذلك سوف تتفاقم الأزمة كتخفيض الأجور ورواتب الموظفين التي ستؤدي إلى انكماش الطلب الكلي من جهة وينجم عنها ردود أفعال عنيفة من الموظفين من جهة أخرى ، وكمحصلة لما سبق يمكن أن نشير إلى إن تطبيق سياسة الإنقاص في النفقات كأسلوب لمعالجة عجز

[1]) Marinaş Marius , Effects of Discretionary Fiscal Policy in Romania, Bucharest University of Economic Studies, "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series Volume XIV, Issue 1,2014,p:35.

الموازنة هو أسلوب غير فعال وذلك لوجود الإشارات السلبية التي تحدثنا عنها والتي تمس الدخل الجمالي[1].

ب. أما الحالة الثانية التي اشرنا إليها وهي **الزيادة في الموارد العامة** إذ المقصود هنا الزيادة في الحصيلة الضريبية والتي تأتي عن طريقين أما فرض ضرائب جديدة أو زيادة المعدلات الضريبية المفروضة حاليا ،ونظرا لتطور مفهوم الضريبة إذ أنها لم تعد مورداً مالية يغطي النفقات العامة فحسب ، بل أصبحت أداة مالية تستعملها الدولة في أغراض متعددة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن من المهم الإشارة إلى أن للضريبة حدود اقتصادية لا ينبغي تجاوزها تتمثل في إن كثرة الضرائب إلى مستوى أعلى من الحد المقبول (الأمثل) ينجم عنه انكماش الحصيلة الضريبية رغم زيادة سعرها ، وان ارتفاعها بشكل عام سيؤدي إلى إحداث نقص في الدخل بوصف إن زيادة الضريبة ستؤدي إلى زيادة الجزء المقتطع من الدخل ومن ثمَ انتقاص من الجزء المخصص للاستهلاك والادخار وهذا يعني حدوث انخفاض في الطلب الكلي أي تراجع حجم الاستثمارات وزيادة تردي النشاط الاقتصادي وكل هذه الآثار تؤدي إلى تفاقم الأزمة من الناحية الاقتصادية (أي الانكماش الحاصل في الاقتصاد)، وتأجيج أزمة جديدة على الصعيد الاجتماعي نتيجة التغير الحاصل في النظام الضريبي .

ج. أما الأسلوب الثالث فيتبع آلية تخفيض النفقات العامة ورفع الضرائب معا ولكن هذا الأسلوب بحد ذاته يدفع الاقتصاد نحو الانكماش الحاد ويمكن أن يزيد من حدة الأزمات ، ولكن يمكن استخدام هذا الأسلوب بطريقة ايجابية من خلال إحداث تغيير في آلية إنفاق الأموال لا في حجم الإنفاق (أي إحداث تغيير نوعي بدلا من التغير الكمي) وذلك بزيادة بعض البنود على حساب البعض الأخر وهذه البنود تقتضي تحديد أنواع الإنفاق حسب طبيعة النفقة وأثارها ،زمن جهة أخرى تُعد السياسة الانكماشية ملاذ الدولة للتحكم في معدلات التضخم وضبطه.

---

1) Todd E. Clark and Michael W. McCracken ,The Predictive Content of the Output Gap for Inflation, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 38, No. 5,p39

ثالثاً: المشاكل التي تواجه السياسة المالية المعدلة دوريا:

بالرغم من أن السياسة المالية الاستنسابية (المعدلة دوريا) تُعد أداة فعالة في استعادة الاستقرار الاقتصادي لكن هناك مجموعة من المشاكل التي تقلل نسبة الاعتماد عليها بشكل مطلق كأداة مضادة للاتجاهات الدورية ومن هذه المشاكل [1]:

1. **مشاكل الفجوات الزمنية** :عادة ما تكون هناك مدّة زمنية بين وقت حدوث الصدمة الاقتصادية ووقت استهداف هذه الصدمة من السياسة المالية الاستنسابية ويعود سبب هذه الفجوات أن هذه السياسة لا تعمل بشكل تلقائي حال حدوث الصدمة بل تحتاج إلى إن تكون الأزمة واضحة المعالم وقد بدأت بالفعل تؤثر على الاقتصاد ومن ثمَ تدرس الصدمة بشكل جيد من واضعي السياسة ووضع الحلول المناسبة لها ،وهذه الإجراءات بحد ذاتها قد تستغرق مدة ليست بالقليلة قبل بدا المعالجة الفعلية للمشكلة الاقتصادية ،ويمكن تقسيم الفجوة إلى ثلاث فترات:

أ. مدة الإدراك: وهي المدة التي تستغرقها السلطات لتدرك طبيعة الأزمة او الطفرة والإجراءات اللازمة لتغيير سياستها المالية للتصدي لهذه الصدمة ،ويرجع سبب هذه الفجوة الزمنية إلى المعلومات الإحصائية التي تكون في كثير من الأحيان ما وراء الحدث أو من الصعب أحيانا التمييز بين التقلبات العشوائية والتحولات الجوهرية في الاتجاهات الاقتصادية ،إذ تفضل الحكومات الانتظار لحين التأكد بان هذه الأزمة الحاصلة غير عابرة.

ب. مدة التقرير: وتُعد هذه المدَة هي الفاصل بين وقت التعرف على طبيعة الأزمة ووقت اتخاذ الإجراء وتطبيقه، وتعد مدّة التقرير اقصر بكثير في السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية ويرجع السبب في ذلك إن السياسة النقدية تستطيع إن تغير من سياستها بين ليلة وضحاها ،في حين إن التغيير في السياسة المالية هو أكثر تعقيدا لا سيما على الصعيد السياسي والإداري .

ج. مدة التأثير: وهي المدة الفاصلة بين تطبيق الإجراء وحدوث أثاره وتتسم هذه الآثار بطول مدتها في السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية ،كما إن بعض السياسات المالية المتبعة من اجل معالجة أحوال الكساد لا تظهر نتائجها إلا بعد أن يبدأ الاقتصاد بالتعافي تلقائيا .

---

[1] Gabriel Caldas Montes, Discretionary fiscal policy and sovereign risk, Fluminense Federal University and National Council for Scientific and Technological Development, Economic Bulletin, Volume 38, Issue 3,2018,p:43.

2. السياسة الماليـة واثـر المزاحمـة: من الآثار الثانوية للسياسة المالية ما يسمى بأثر المزاحمة، والذي يقصد به اتخاذ إجراءات من شانها إن تؤدي إلى تضييق الخناق على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص ويمكن إن تحدث جمله من المشاكل منها[1]:

أ. عند الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة العبء الضريبي ، فيتقلص بذلك حجم الإنفاق الاستثماري الخاص.

ب. عند ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة الطلب العام على التمويل المتاح بسبب انتهاج سياسة مالية توسعية هذا بدوره يعمل على إضعاف وتلاشي الاستثمار الخاص.

ج. عند تمويل العجز المالي من خلال الاقتراض من الجمهور فيتم الاستحواذ على الادخار المتاح ويزاح الاستثمار الخاص.

د. عند ارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل الكامل يتقلص حجم الطلب الاستهلاكي والاستثماري .

رابعاً: مقارنة بين السياسة المالية التلقائية والسياسة المالية المعدلة دورياً :

يكمن نجاح أداة السياسة المالية المعدلة دوريا من حيث الوقت المسموح لرد الفعل بحدوث المواءمة والفاعلية بين عناصر النظام الاقتصادي، التي تعمل وتتطور بشكل مستمر وفقاً للظرف الاقتصادي، الذي يتوقف على كيفية استجابة الاقتصاد وفقا لما تمليه ظروف الطلب والعرض. وتحديد فيما إذا كانت التغييرات المقصودة في بنود الموازنة مؤازرة باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما إن تصحيح مسار الناتج المحلي إلى مستوى مرغوب بعد اضطراب دورة الإعمال يستلزم توظيف أدوات السياسة المالية المعدلة دوريا ليس لتقليل آثار الانحراف فحسب، بل لكبح مسببات الانحراف، لما تنطوي على تدابير لتصحيح مسار الناتج المحلي واستحثاث النمو اعتماداً على قواه الذاتية فيما بعد، الذي يتجسد في توسع الإنفاق الاستنسابي وأثره في ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل فتزداد الدخول،مما يسمح بتمويل العجز[2].

من المهم إجراء مقارنة شكلية بين السياستين (التلقائية والمعدلة دوريا) لنستطيع معرفة اتجاه وأدوات كل من السياستين وأيضا معرفة متطلبات نجاح كلا منها وكما مبين في الجدول (1).

---

[1]) Martin Larch and Matteo Salto , Fiscal rules, inertia and discretionary fiscal policy, European Economy, Economic Papers,2013,p:11.

[2]) رجاء الربيعي،دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم ألركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان،2013،ص69.

جدول (1)

الخصائص الرئيسة للسياسة المالية التلقائية والمعدلة دورياً

من حيث	السياسة المالية التلقائية	السياسة المالية المعدلة دورياً
مجال التدخل	يتم تفعيل أدواتها للتكيف من دون تحديد مجال التدخل في الاقتصاد الحقيقي (توزيع عفوي)	يتم تفعيل أدواتها استنادا إلى أهداف محددة سلفا من السلطة المالية لمعالجة الاختلال وتعميق الاتجاهات المطلوبة (فعل تصحيحي)
الادوات	تكون أدواتها ذات طابع ضمني وغياب الحدود بين الحوافز والقيود خلال دورة الإعمال التي تنتاب النشاط الاقتصادي	تكون أدواتها ذات طابع واضح تتيح إمكانية تحديد الحوافز الممكنة خلال مدة الانكماش،والقيود التي توظفها في مدة الازدهار.
التباطؤ	تتميز بتباطؤ كبير لكونها تستغرق وقتاً لتحقيق الموائمات المالية حتى تصبح فعالة	تتميز بتباطؤ اقل بين قواعد التنفيذ والأثر لاستجابة الاقتصاد
المسار	تتخذ مسار محدد عند تصميمها إذ لاتبدأ بالتغيرات في الاقتصاد، وإنما سيستجيب الاقتصاد لها بسبب وجودها	تتخذ مسارها الخاص لكبح تقلبات النشاط الاقتصادي مستحثه سلوكًا ماليًا معاكساً للتقلبات الدورية غير المرغوبة ومؤازرة للاستقرار
المعلومات	تتطلب معلومات دقيقة وشاملة عن التخصيصات سواء كانت زيادة أم تخفيض النفقات والإيرادات	لاتتطلب معلومات دقيقة وشاملة عن التخصيصات

المصدر:محمد شهاب أحمد عبد الله ، فاعلية السياسة المالية الاستنسابية في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ،2018،ص22

يستخلص بان السياسة المالية المعدلة دوريا هي مجموعة من الإجراءات المضادة للدورة الاقتصادية التي تسخرها الحكومة لتحقيق غايات معينة(اقتصادية،اجتماعية،سياسية)، في إطار توظيف الأدوات المالية والمتمثلة بالنفقات حجما واتجاها والإيرادات حجما ومصدراً، ومن ثم تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التغيير المتعمد في الإنفاق العام أو الأدوات الضريبية لتعويض تقلبات دورة الإعمال، والتخفيض التلقائي للادخار الحكومي خلال مدة الركود وزيادته في مدة الرواج، وتصميم نظام ضريبي يحفز على تعظيم الكفاءة الاقتصادية ويعزز مرونة الاقتصاد لمواجهة الصدمات، اما السياسة المالية التلقائية فهي سياسة يتم تفعيل أدواتها للتكيف دون تحديد مجال التدخل في الاقتصاد الحقيقي تكون أدواتها ذات طابع ضمني وغياب الحدود بين الحوافز والقيود خلال دورة الإعمال التي تنتاب النشاط الاقتصادي ، ويكون عمل السياسة المالية التلقائية بشكل مساير للدورة الاقتصادية ولا تعمل باجراءت من شانها أن تغير من مسار النظام الاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية

❖ المبحث الأول : تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد النرويجي للمدة 1990-2018

❖ المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد الماليزي للمدة 1990-2018

❖ المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2018

الفصل الثاني

تحليل واقع العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في بلدان مختارة

تمهيد:

يعد تحليل العلاقة بين بين السياسة المالية وفجوة الناتج من المواضيع المهمة جدا إذ تُعد فجوة الناتج من المؤشرات الحيوية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي لبلد ما والتي من خلالها يمكن للاقتصاديين وصانعوا السياسات وضع حلول استباقية لكافة العقبات والأزمات التي قد تصيب الاقتصاد في المستقبل، أن احد أهم المشاكل هو مدى ابتعاد او اقتراب الناتج الفعلي من الناتج الممكن (المحتمل) ، ومدى ابتعادهما عن بعضهما ، وان قياس هذا التقارب والتباعد يدعونا لقياس ما يسمى بفجوة الناتج ، والتي تعبر عن الفرق بين الناتج الفعلي لاقتصاد ما وناتجه المحتمل ، وان ارتفاع الناتج المحتمل أو انخفاضه يتبعه ارتفاع آو انخفاض لفجوة الناتج بالاتجاه الموجب والسالب ،وكلاهما غير مثاليين لأنهما يعبران عن اقتصاد غير كفوء.

ووفقا لما تقدم نعرض في هذا الفصل تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في بلدان العينة (النرويج ، ماليزيا ، العراق) لمدة الدراسة (1990–2018) ، وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث اختص كل مبحث لتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية لدولة من دول العينة

المبحث الأول

تحليل واقع العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد النرويجي للمدة 1990-2018.

أولا – نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي :

النرويج دولة من الدول الاسكندينافية عاصمتها (أوسلو) تقع في أقصى شمال غرب قارة أوربا ،ويمتاز مناخها بالبرودة العالية لقربها من القطب الشمالي ،ولكن قياسا بالدول الأخرى الواقعة في الجزء الشمالي من قارة أوربا يعد أكثر اعتدالا ،وتتسم مناطقها الجبلية بالبرودة الشديدة ويغطيها الثلوج معظم أيام السنة. وتصل مساحة النرويج الكلية إلى (385,207 كيلومتر مربع) أي ما يقارب (148,747 ميل مربع) ويبلغ عدد سكانها حوالي (5) مليون نسمة[1]، تعد إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية. تمتلك النرويج حدوداً طويلة مع السويد في الشرق، وتحد أقصى حدودها الشمالية فنلندا من الجنوب وروسيا إلى الشرق، بينما تقع الدنمارك إلى الجنوب عند طرف البلاد الجنوبي عبر مضيق سكاجيراك، وتمتلك النرويج سواحل عريضة تواجه المحيط الأطلسي وبحر بارنتس.

إن الخصائص الجغرافية التي تتميز بها النرويج قد منحت اقتصادها تنوعاً فريداً لا يملكه كثير من البلدان ،إذ فسحت المجال لتفجير الطاقات الشبابية وظهور الإبداع في مختلف المجالات من خلال استغلال ما توفره الطبيعة من موارد غنية تملكها النرويج من غابات ومياه وثروة حيوانية وبحرية فضلا عن ثرواتها الأحفورية والتي مكنتها من حصولها المراكز الأولى في تصدير النفط والغاز على مستوى العالم .

ويمتلك الاقتصاد النرويجي مجموعة من نشاطات السوق الحرة والتدخلات الحكومية. وتسيطر الحكومة على المجالات الرئيسية ، مثل قطاع النفط الحيوي، والأسماك ، والغابات ، والمعادن، ويعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب نصف الصادرات وأكثر من 30% من العائدات الحكومية.

وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت النرويج نمواً اقتصادياً سريعاً بالأخص في العقدين الأولين بسبب الشحن النرويجي والتجارة البحرية والتصنيع المحلي. أما ازدهارها في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين فيعود لاستثمار كميات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي التي تم

1) statistics Norway , NBIM

اكتشافها في بحر الشمال وبحر النرويج. تعد النرويج حالياً ثالث أغنى بلد في العالم من إذ القيمة النقدية، مع ثاني أكبر احتياطي للفرد الواحد والمركز الثاني عشر تصديراً للنفط، والسادسة عشر إنتاجاً له، والدولة الثامنة عالمياً إنتاجاً للغاز الطبيعي، وتسهم الصناعات البترولية بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي ،ويمثل الجدول أدناه مراحل تطور الاحتياطي النفطي في النرويج [1]

جدول (2)

تطور الاحتياطي النفطي في النرويج (1990-2017)

(مليون برميل)

السنوات	الاحتياطي
1990	16,433.0
1991	16,197.0
1992	15,735.0
1993	15,069.0
1994	14,427.0
1995	13,612.0
1996	11,280.0
1997	10,913.0
1998	10,366.0
1999	13,485.0
2000	11,343.0
2001	11,553.0
2002	10,401.0
2003	9,637.0
2004	9,691.0
2005	8,548.0
2006	8,168.0
2007	7,491.0
2008	7,078.0
2009	7,078.0
2010	6,837.0
2011	5,320.0
2012	5,366.0
2013	5,825.0
2014	5,497.0
2015	5,120.0
2016	4,989.0
2017	4,657.0

source: OPEC Secretariat, Annual Statistical Bulletin,2018,p:52
for more information visit : https://www.opec.org

[1]) OPEC Secretariat, Annual Statistical Bulletin,2018,p:43

احتل النفط دوراً بارزاً في تطور وتنمية الاقتصاد النرويجي وأصبحت مثالاً يحتذى به على المستوى العالمي، ومنذ اكتشاف النفط عام 1969 أصبحت صناعة البترول العصب الرئيس للاقتصاد النرويجي، وقد أدى ذلك إلى تنشيط الاقتصاد وتطويره، لقد كان عقد الثمانينات عقد الاكتشافات النفطية، إلا أن هذه الاحتياطات ومنذ العقد الماضي بدأت في الانخفاض، ويوضح الشكل البياني الآتي احتياطيات النفط في النرويج للمدة 1990-2016

شكل (3)

احتياطيات النفط في النرويج للمدة 1990-2017

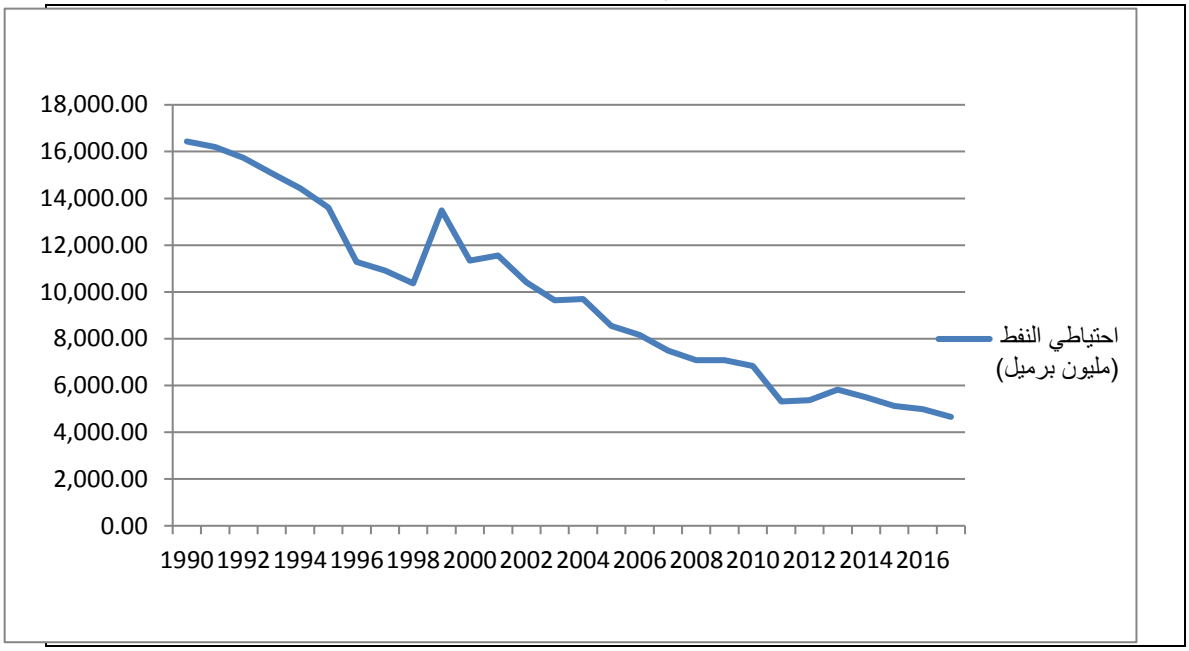

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستخدام البرنامج الإحصائي (EXCEL)

وقد أصبحت صناعات البترول والغاز الطبيعي حيوية للاقتصاد النرويجي وهذا أدى إلى زيادة فرص العمل من جهة وارتفاع نسب التضخم من جهة أخرى ،واعتمد الاقتصاد أيضا على تصنيع وتصدير الموارد المعدنية الأخرى مثل خام الحديد والنحاس والرصاص والزنك والتيتانيوم والنيكل، وإنتاج الألمنيوم والسبائك الحديدية، والطاقة الكهرومائية. وأيضا تجهيز الأغذية ، وبناء السفن ، وصناعة لب الورق والمعادن والكيماويات والمنسوجات ، إما على صعيد التجارة البحرية فيعد الأسطول النرويجي واحداً من اكبر الأساطيل في العالم ويحمل جزءاً كبيراً من تجارة العالم من النفط ومنتجاتها، والآلات والمعدات والمعادن والمواد الكيميائية وغيرها .

وفي ضوء ذلك، عملت النرويج على تكوين وتأسيس صندوق لوضع الإيرادات النفطية وأصبح هذا الصندوق بمثابة صمام الأمان للاقتصاد، ففي عام 1991 بدأت الطاقة الإنتاجية للنفط في النرويج تدخل مراحل التطور والانتعاش إذ ارتفعت الطاقة الإنتاجية من (1.783) مليون برميل

يوميا الى (2.697) مليون برميل يوميا عام 1995 واستمر بالارتفاع حتى وصل مرحلة الانتعاش عام 2000 إذ بلغ الإنتاج 3.182 مليون برميل يوميا ، وهذا أعلى معدل إنتاج وصلت إليه النرويج من النفط الخام ، وبعدها بدأت مرحلة الانخفاض إذ كان التراجع تدريجيا في الإنتاج حتى وصل 1.388 مليون برميل يوميا عام 2016 [1].

إن مجمل إيرادات الحكومة النرويجية من النفط والغاز توجه إلى صندوق النفط ،ويمكن للحكومة إن تستغل فقط (4%) من قيمة العائد على استثمارات الصندوق كل عام دون الاعتماد على رأس مال الصندوق لتمويل العجز في ميزانية الدولة ، وان ارتفاع أسعار النفط واستثمار أمواله أدى إلى تطور أصوله.

إن المنهجية التي كانت النرويج تتبعها لإدارة أصول صندوق النفط النرويجي تتسم بالشفافية والعقلانية ،إذ كانت وزارة المالية هي المسئولة عن إدارة أصول هذا الصندوق، ووكلت بنك النرويج المركزي في الإدارة التشغيلية لتلك للأصول .

وتقوم وزارة المالية برسم إستراتيجية الاستثمار من خلال تحديد أصول المحفظة الاستثمارية وتقدمها إلى البنك المركزي كخطة عمل يسعى البنك المركزي على ضوئها تحقيق أعلى عائد ممكن وبأقل مخاطر ، ويمكن أن تتحكم وزارة المالية في مدى التعرض للمخاطر حتى يظل العائد الحقيقي في حدود المطلوب.

إذ تتكون المحفظة الاستثمارية من نوعين أساسيين من الأصول وبنسب مختلفة وكالاتي[2]:

1. الأسهم الموزعة في البورصات العالمية وتمثل نسبة 40% من أصول المحفظة الاستثمارية ، وتقسم هذه النسبة على النحو الأتي:
   - الأسهم المستثمرة في البورصات الأوربية وتقدر بنسبة 50% .
   - الأسهم المستثمرة في بورصات الأمريكيتين وإفريقيا وتقدر بنسبة 35% .
   - الأسهم المستثمرة في البورصات الأسيوية وتقدر بنسبة 15 % .
2. أما النسبة المتبقية 60% من أصول المحفظة الاستثمارية فهي عبارة عن أدوات دخل ثابتة مصدرة بمجموعة من العملات الدولية والتي تقسم بالشكل الأتي:
   - الأدوات المصدرة بالعملات الأوربية تقدر بنسبة (55%) .
   - الأدوات المصدرة بالعملة الأمريكية تقدر بنسبة (35%) .
   - أما النسبة المتبقية فهي أدوات مصدرة بالعملات الأسيوية وتقدر ب (10%) .

[1])OPEC , Monthly Oil Market Report – December 2018, Feature article: Review of 2018, Outlook for 2019 , p:52.

[2])NBIM ,Government Pension Fund Globa , annual report 2010 ,p:25.

وقررت الحكومة النرويجية عام 2007 من رفع نسبة الاستثمار في الأسهم من 40% إلى 60% وخفض نسبة الاستثمار في أدوات الدخل الثابتة من 60% إلى 40% ،وقررت أيضا الحكومة تخصيص (5%) من أصول الصندوق للاستثمار في القطاع العقاري كوسيلة اتبعاتها الحكومة لتنويع أصول المحفظة الاستثمارية.

ويمكن أن نلاحظ مراحل تطور إيرادات المحفظة الاستثمارية التي بدأت تظهر عام 1996 وتتطور تدريجيا إلى يومنا هذا من خلال الجدول الآتي[1]:

جدول (3)

تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال للمدة (1996-2018) (مليار كرونة نرويجية)

السنوات	الإيرادات
1996	47
1997	113
1998	172
1999	222
2000	386
2001	614
2002	679
2003	845
2004	1016
2005	1399
2006	1784
2007	2019
2008	2275
2009	2640
2010	3018
2011	3312
2012	3723
2013	5038
2014	6431
2015	7019
2016	7678
2017	8589
2018	9239

source: statistics Norway , NBIM

(تم زيارة الموقع بتاريخ 13-5-2019)

واستطاعت الحكومة تحقيق معدل عائد سنوي مقدر بـ (4.5%) منذ إنشاء الصندوق ولهذا اليوم التي تمكنت من خلالها إلى ارتفاع كبير في أصول الصندوق كما مبين في الشكل البياني الاتي:

[1]) Matthias Lücke, Stabilization and Savings Funds to Manage Natural Resource Revenues:Kazakhstan and Azerbaijan vs. Norway, Kiel Working Paper No. 1652 , 2010,p:17.

الشكل(4)

تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال المدة (1996-2018)

(مليار كرونة نرويجية)

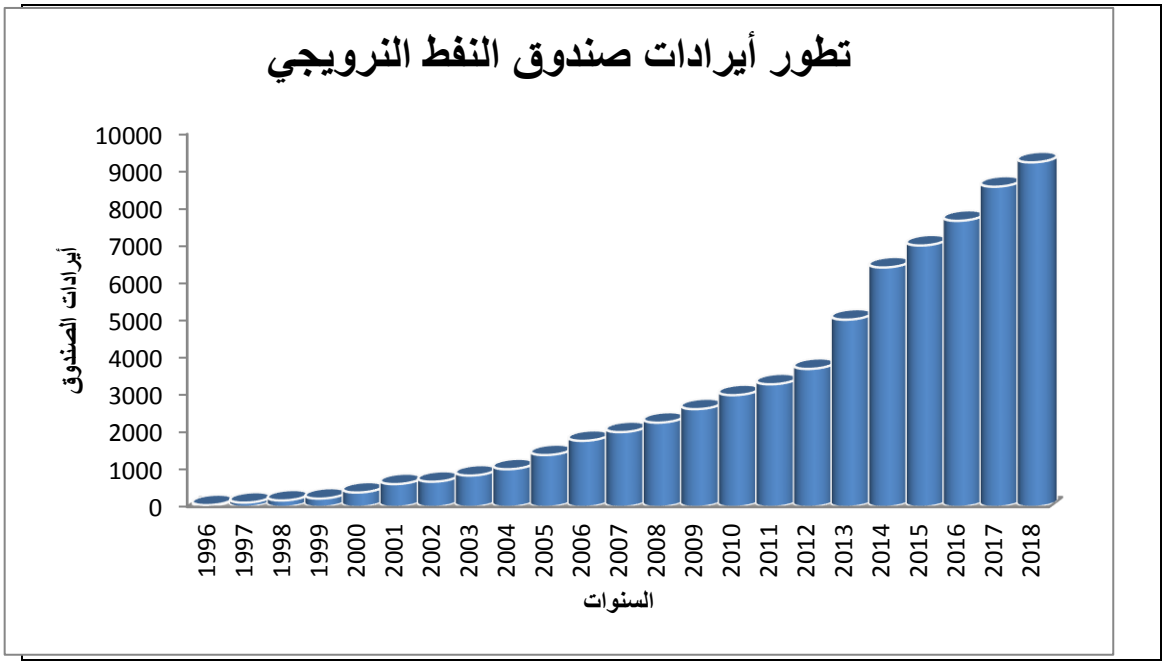

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

من خلال الشكل يتضح، مدى التطور الكبير في حجم أصول صندوق النفط النرويجي، إذ ارتفعت أصوله من(47 مليار كرونة نرويجية) سنة 1996 إلى (9,239 مليار كرونة نرويجية) سنة 2018 ، وبالرغم من الأزمات المالية والاقتصادية التي أصابت الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الصندوق حقق معدلات نمو مرتفعة جداً خلال المدَة السابقة، إذ تضاعف بحدود 190 مرة ، وهذا كله بفضل السياسة المالية التي اتبعتها وزارة المالية النرويجية وبالخصوص إستراتيجية التنويع في استثمارات صندوق النفط التي هدفت إلى تقليل المخاطر، والتي مكنت الصندوق من تحقيق ارتفاع في حجم أصول الصندوق حتى في ظل الأزمات المالية ، وهذا دليل على أن الإستراتيجية المتبعة جيدة وتتميز بدرجة عالية من الكفاءة في إدارة عوائد النفط من خلال الاستثمار الحقيقي والتسيير الفعال والكفء لموارد الصندوق والذي بالأساس يهدف إلى تحقيق نمو مستدام في أصوله من اجل حماية حقوق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة الناضبة

إن الحكومة تستطيع أن تمول العجز الحاصل بميزانيتها بحدود (4%) من العائد السنوي على استثمارات أصول الصندوق ،إذ إن الأموال ألموجهه للصندوق ليست مرتبطة بأسعار النفط مباشر بل مرتبطة بالعائد على استثمارات الصندوق .

أن هذه العوائد مكنت من تمويل العجز في الميزانية وتنمية فوائض الصندوق منذ إنشائه رغم الانخفاضات المتعددة التي عرفتها أسعار النفط ، وبذلك تمكنت الحكومة حماية ميزانيتها من

التقلبات الشديدة لأسعار النفط ، وحسب معطيات وزارة المالية النرويجية أن الحكومة اضطرت في عام 2015 ولأول مرة منذ إنشاء الصندوق لتمويل ميزانيتها من أصول الصندوق بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط وانخفاض العائد على الاستثمار[1] .

ثانياً:تحليل فجوة الناتج وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة للمدة(1990-2018)

1. تحليل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي :

شهد الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد النرويجي ومتوسط دخل الفرد منه تطورات متلاحقة ومتسارعة خلال مدة الدراسة 1990-2018 ، فبعدما كان الناتج المحلي الإجمالي نحو (749,860.00) مليون كرونة في عام 1990 ارتفع ليصل إلى ما يقارب (813,093.00) مليون كرونة في عام 1992 وبمعدل نمو سنوي (2.91%) ومن ثم وصل في عام 1996 إلى (1,054,657.00) مليون كرونة وكان معدل نموه (9.50%)، واستمر الاقتصاد النرويج بالتطور والنمو والسير في نفق الازدهار خلال الأعوام ألاحقة وذلك لتنامي عوائد الاستثمارات التي حققها النرويج من صندوق الأجيال، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 ما يقارب (1,507,886.00) مليون كرونة وبمعدل نمو سنوي بلغ (19.13%)، وفي عام 2001 اتبعت النرويج سياسات مالية ونقدية هدفها استهداف التضخم الناجم عن الإيرادات النفطية والحد منه، وكانت النرويج من ضمن مجموعة من دول منظمة OECD[*] التي تبنت هذه السياسات[2]، وظهرت نتائج تلك السياسات على الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في عام 2002 نحو (1,560,181.00) مليون كرونة وبمعدل نمو (0.28-%)، من جانب أخر، قامت ببيع أصول ماليه عديدة (منها بيع ثلث أسهم شركة النفط المملوكة للدولة "ستايل اويل" في الاكتتاب العام) كجزء من خطة تطوير القطاع الخاص وزيادة العمالة والقضاء على البطالة، وفعلاً لوحظ انخفاض في معدلات البطالة من عام 2000 الى عام 2007 إذ وصلت البطالة (1.5%) وهي اقل مستوى شهدته النرويج منذ عقد الثمانينات وذلك للتطور المشهود في سوق العمل[3] .

---

[1]) Jan Fagerberg , Structural change and economic policy: the Norwegian model under pressure,working paper No:465, Oslo, Norway,2016,p11.

[*] منظمة OECD وهي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأسست في عام 1961 مقرها في باريس وتظم مجموعة من البلدان المتقدمة التي تؤمن بالديمقراطية التمثيلية والاقتصاد الحر.

[2]) واين نافزيجير، التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين،ياسر عز الدين حسين، ط1،دار حميثرا للطباعة والنشر،القاهرة،2017، ص670

[3]) Knut Are Aastveit, Nowcasting Norwegian GDP: The role of asset prices in a small open economy, Working Paper ANO 2017,p:15.

الجدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في النرويج (مليون كرونة) للمدة(1990-2018)(*2015)

السنوات	GDP بالعملة المحلية	معدل نمو GDP سنويا %	نصيب الفرد من GDP بالأسعار الثابتة	نمو نصيب الفرد من GDP سنويا %
1990	**749,860.00**	5.81	**364,273.8**	1.85
1991	**790,087.00**	5.36	**373,725.4**	2.59
1992	**813,093.00**	2.91	**384,856.1**	2.97
1993	**855,400.00**	5.20	**393,457.5**	2.23
1994	**897,243.00**	4.89	**411,001.7**	4.45
1995	**963,124.00**	7.34	**425,858**	3.61
1996	**1,054,657.00**	9.50	**445,008.8**	4.49
1997	**1,141,324.00**	8.21	**465,992.5**	4.71
1998	**1,163,192.00**	1.91	**475,383.1**	2.01
1999	**1,265,701.00**	8.81	**481,644.6**	1.31
2000	**1,507,886.00**	19.13	**493,866.8**	2.53
2001	**1,564,585.00**	3.76	**501,620.7**	1.57
2002	**1,560,181.00**	-0.28	**506,095.8**	0.89
2003	**1,619,613.00**	3.80	**507,764.2**	0.32
2004	**1,781,981.00**	10.02	**524,756.6**	3.34
2005	**1,988,942.00**	11.6	**534,874.7**	1.92
2006	**2,215,312.00**	11.38	**543,292.1**	1.57
2007	**2,351,026.00**	6.12	**553,750.1**	1.92
2008	**2,608,807.00**	10.96	**549,520.8**	-0.76
2009	**2,431,198.00**	-6.80	**533,458**	-2.92
2010	**2,593,739.00**	6.68	**530,498.1**	-0.55
2011	**2,795,755.00**	7.78	**528,750.6**	-0.32
2012	**2,968,258.00**	6.17	**536,054.1**	1.38
2013	**3,075,575.00**	3.61	**535,142.6**	-0.17
2014	**3,146,665.00**	2.31	**539,592.7**	0.83
2015	**3,118,116.00**	-0.90	**544,774.9**	0.96
2016	**3,119,296.00**	0.03	**546,408.4**	0.29
2017	**3,304,439.00**	5.93	**552,747.2**	1.16
2018	**3,535,612.00**	5.36	**559,786.5**	1.27
النمو المركب		0.056		0.015

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من الموقع أدناه:

International Financial Statistics (IFS) ,for more information visit :https://data.imf.org (تم زيارة الموقع بتاريخ 25-5-2019)

الشكل(5)

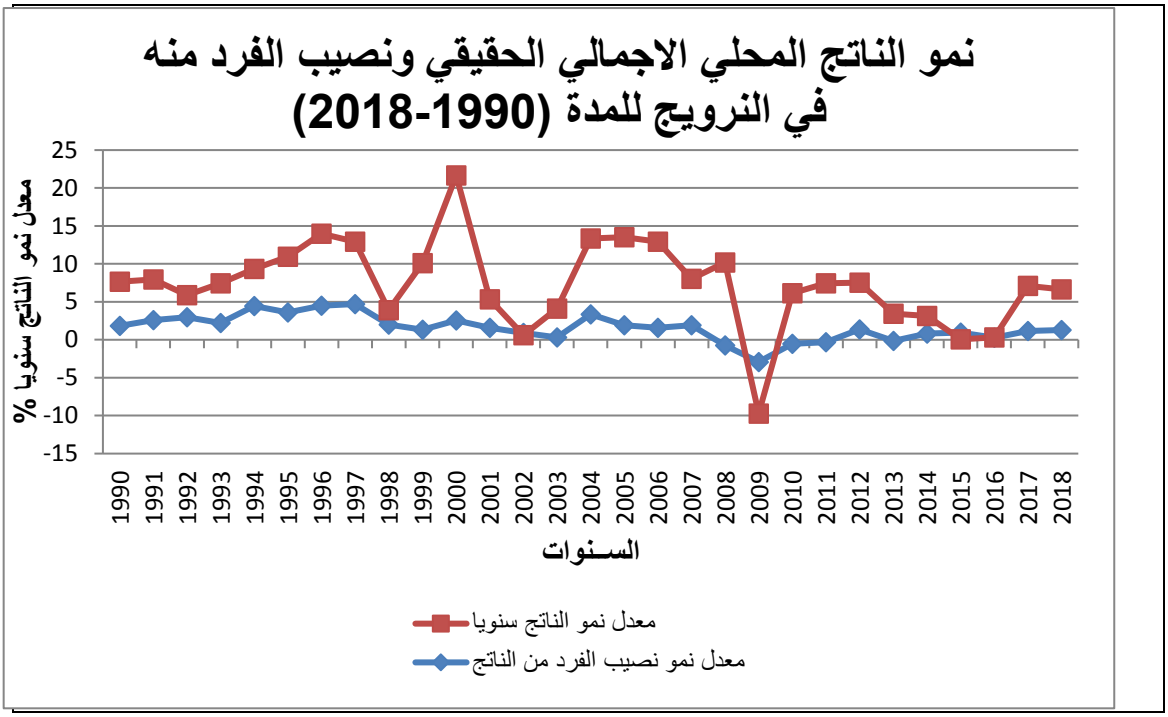

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

وحقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة خلال الأعوام ألاحقة إذ بلغ الناتج لعام 2008 (2,608,807) مليون كرونة وبمعدل نمو(10.96%)، لكن وبسبب تداعيت الأزمة العالمية عام 2009 (أزمة الرهن العقاري) تراجع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (2,431,198) مليون كرونة وبمعدل نمو(6.80- %)استجابة لانخفاض الطلب الداخلي والخارجي .

وانسحب الاقتصاد النرويجي من الأزمة منذ عام 2010 وبدأ في استعادة الحيوية والاستقرار وواظب على تحقيق النمو والتنمية وصولا إلى عام 2018 ليبغ الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (3,535,612.00) مليون كرونة وبمعدل نمو (5.36%) .

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج فقد شهد هو الآخر تطورات ونمواً كبيراً نتيجةً لنمو الناتج المحلي الإجمالي، فبعدما كان (364,273.8) كرونة في عام 1990 ارتفع ليصل الى نحو (493,866.8) كرونة في عام 2000 ومن ثم وصل إلى (553,750.1) كرونة في عام 2007، وشهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 تراجعاً بسبب الانخفاض الحاصل في الناتج الإجمالي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ليصل (533,458) كرونة وبمعدل نمو (2.92- %) ، واستمر نصيب الفرد من الناتج بالنمو المستقر ليصل عام 2018 إلى (559,786.5) كرونة .

2. تقدير وتحليل الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في النرويج للمدة (1990–2018):

كما تم الإشارة إليه في الفصل الأول فأن الناتج المحتمل هو الذي يمكن أن تحققه القطاعات الاقتصادية إذا كانت تعمل بكامل طاقتها، ويمكن من خلال ملاحظة الجدول (5) إن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل قد بلغ عام 1990 **(779,134.53)** مليون كرونة بمعدل نمو **(4.93%)** سنوياً، وكانت البطالة قد بلغت **(5.2%)** وسجلت فجوة ناتج سالبة **(3.757-%)** التي بلغ حجمها **(29,274.53-)** مليون كرونة .

وشهدت المدّة (1990–1997) فجوة ناتج سالبة أي أن الاقتصاد كان ينتج اقل من إمكاناته وكان السبب الرئيسِ وراء ذالك ارتفاع معدل البطالة في تلك المدَة، إذ سجلت البطالة عام 1993 أعلى معدل لها إذ وصلت نسبتها **(5.845 %)** من إجمالي القوى العاملة وبدا ينخفض تدريجيا إلى أن وصل عام 1998 دون حد البطالة الطبيعي* (3.18%) من إجمالي القوى العاملة ،إذا كان الناتج المحلي الإجمالي المحتمل عام 1991 بلغ **(826,999.86)** مليون كرونة وبمعدل نمو (6.14%) سنوياً.

وشكل الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أعلى معدل نمو في العام 2000 فقد بلغ الناتج المحتمل **(1,480,189.15)** مليون كرونة وبمعدل نمو **(20.14 %)** وجاء هذا الارتفاع نتيجة استغناء الدولة على أصول وموجودات مالية تابعة لها وبيعها في الاكتتاب العام في سبيل التخلص من مشكلة البطالة وتطوير القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة ، واستمر نمو الناتج المحتمل خلال المدَة (1998–2008) بمعدلات نمو متفاوتة إذ إن الناتج المحتمل عام 2008 بلغ حجمه**(2,491,097.63)** مليون كرونة، وفي عام 2009 وبعد أن تأثر الاقتصاد النرويجي ببواعث الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة ، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي المحتمل بنسبة **(5.04- %)** وبلغ حجمه **(2,365,614.00)** مليون كرونة ، ولكن سرعان ما تعافى الاقتصاد النرويجي واستعاد نشاطه إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في العام اللاحق **(2,558,879.15%)** وبمعدل نمو **(8.17 %)** سنوياً [1].

ونلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل حقق نمواً مستمرا خلال السنوات التي تبعت الأزمة المالية عام 2009 والى نهاية مدة الدراسة إذ بلغ الناتج المحتمل عام 2018 **(3,535,612.00)** مليون كرونة وبمعدل نمو **(5.64 %)** سنويا.

---

* يعد معدل البطالة الطبيعي وحسب قانون "ارثر اوكن" هو (4%) من إجمالي القوة العاملة للسكان .

1) http://www.economywatch.com/economic-statistics/Norway

الجدول (5)

الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في النرويج للمدة (1990–2018)

(مليون كرونة)

السنوات	الناتج الإجمالي المحتمل	معدل نمو الناتج المحتمل سنوياً %	نسبة الناتج الفعلي(*) للناتج المحتمل	حجم فجوة الناتج (مليون كرونة)	فجوة الناتج(*) سنوياً %
1990	779,134.53	4.93	0.962	-29,274.53	-3.757
1991	826,999.86	6.14	0.955	-36,912.86	-4.463
1992	862,789.24	4.33	0.942	-49,696.24	-5.760
1993	908,503.23	5.30	0.942	-53,103.23	-5.845
1994	937,152.37	3.15	0.957	-39,909.37	-4.259
1995	990,861.97	5.73	0.972	-27,737.97	-2.799
1996	1,082,668.69	9.27	0.974	-28,011.69	-2.587
1997	1,142,419.67	5.52	0.999	-10,95.67	-0.096
1998	1,132,669.84	-0.85	1.027	30,522.16	2.695
1999	1,232,083.98	8.78	1.027	33,617.02	2.728
2000	1,480,189.15	20.14	1.019	27,696.85	1.871
2001	1,541,554.31	4.15	1.015	23,030.69	1.494
2002	1,554,189.90	0.82	1.004	5,991.10	0.385
2003	1,645,008.53	5.84	0.985	-25,395.53	-1.544
2004	1,808,839.02	9.96	0.985	-26,858.02	-1.485
2005	2,028,148.02	12.12	0.981	-39,206.02	-1.933
2006	2,175,117.38	7.25	1.018	40,194.62	1.848
2007	2,238,929.08	2.93	1.050	112,096.92	5.007
2008	2,491,097.63	11.26	1.047	117,709.37	4.725
2009	2,365,614.00	-5.04	1.028	65,584.00	2.772
2010	2,558,879.15	8.17	1.014	34,859.85	1.362
2011	2,731,340.80	6.74	1.024	64,414.20	2.358
2012	2,894,170.28	5.96	1.026	74,087.72	2.560
2013	3,026,365.80	4.57	1.016	49,209.20	1.626
2014	3,099,339.16	2.41	1.015	47,325.84	1.527
2015	3,155,433.61	1.81	0.988	-37,317.61	-1.183
2016	3,179,186.48	0.75	0.981	-59,890.48	-1.884
2017	3,346,735.82	5.27	0.987	-42,296.82	-1.264
2018	3,535,612.00	5.64	1.000	0.00	0
النمو المركب		0.0048			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

تم تقدير الناتج المحتمل من بيانات الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قانون آرثر اوكن للبطالة

(*) تم حساب نسبة الناتج الفعلي إلى الناتج المحتمل من خلال المعادلة الآتية : $\frac{Real\ GDP}{Potential\ GDP}$

(*) تم حساب نسبة فجوة الناتج من خلال المعادلة الآتية: $\frac{Real\ GDP}{Potential\ GDP} - 1 \ *100$

الشكل (6)

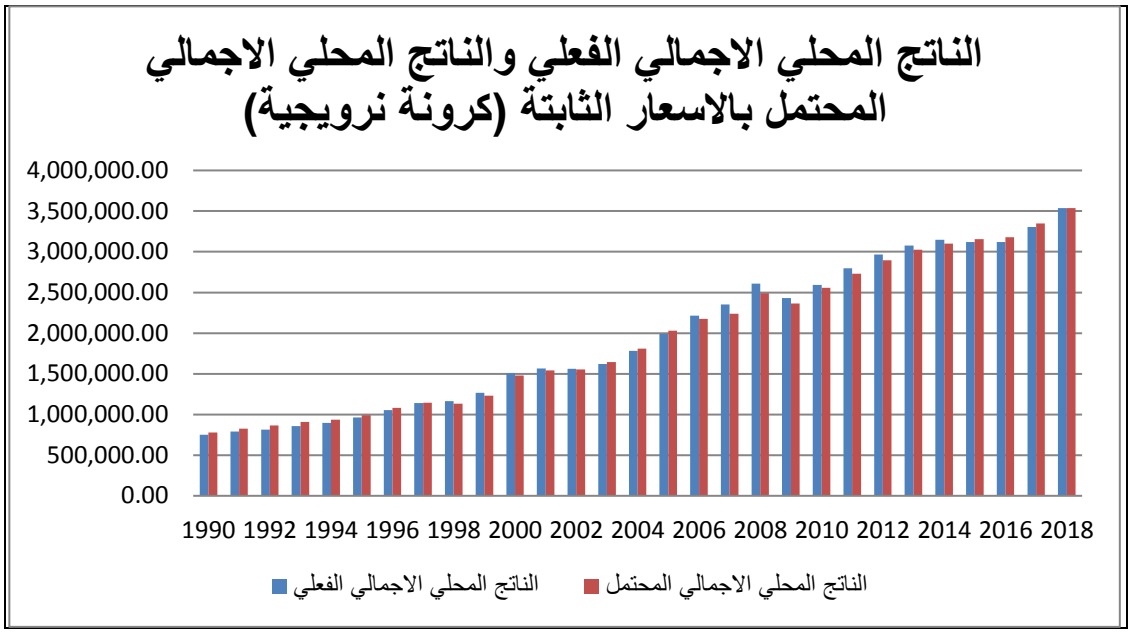

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

ومن خلال الشكل البياني (6) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي غالبا مايكون قريب ومطابق للناتج المحلي الإجمالي المحتمل ،إذ أن الناتج الفعلي سجل انخفاض مقارنة بالناتج المحتمل خلال المدَة (1990–1997) نتج عنه حدوث فجوة سالبة تذبذبت نسبتها بين (5.84–% إلى 0.09–%) ، ويلاحظ ارتفاع الناتج الفعلي عن المحتمل وذلك لانخفاض معدلات البطالة وتحسين طرق استخدام الموارد وتوجيهها نحو الوحدات الاقتصادية ذات النمو العالي وهذا ما سبب تولد فجوة ناتج موجبة خلال المدة (1998–2002) تراوحت نسبتها بين (2.69% إلى 0.385%) ، تلا ذلك انخفاض جديد للناتج الفعلي مسببا فجوة ناتج سالبة بلغت نحو (1.54%) ،(1.48–%)،(1.93–%) خلال الأعوام(2003 ،2004 ،2005) على التوالي .

وخلال المدة (2006–2014) كان الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أي بمعنى أن الاقتصاد كان يعيش حالة من الرخاء والانتعاش في تلك المدَة وذلك لارتفاع صادرات البلد ودخول التكنولوجية الحديثة في عالم الطاقة (الطاقة الكهرومائية) التي تعدّ مفتاحاً للتطور ووسيلة لحدوث الثورات الاقتصادية في البلدان النامية والمتطورة ، مما أدى إلى حدوث فجوة ناتج موجبة،وشهد عام2007 أعلى فجوة موجبة خلال مدة الدراسة بلغت نسبتها (5.007%) إذ كان معدل البطالة (2.5%) وهي نسبة تُعد قليلة أو غير مؤثر في الاقتصاد[1] .

[1]) Royal ministry finance of Norway , The National Budget 2017,p:4

الشكل (7)

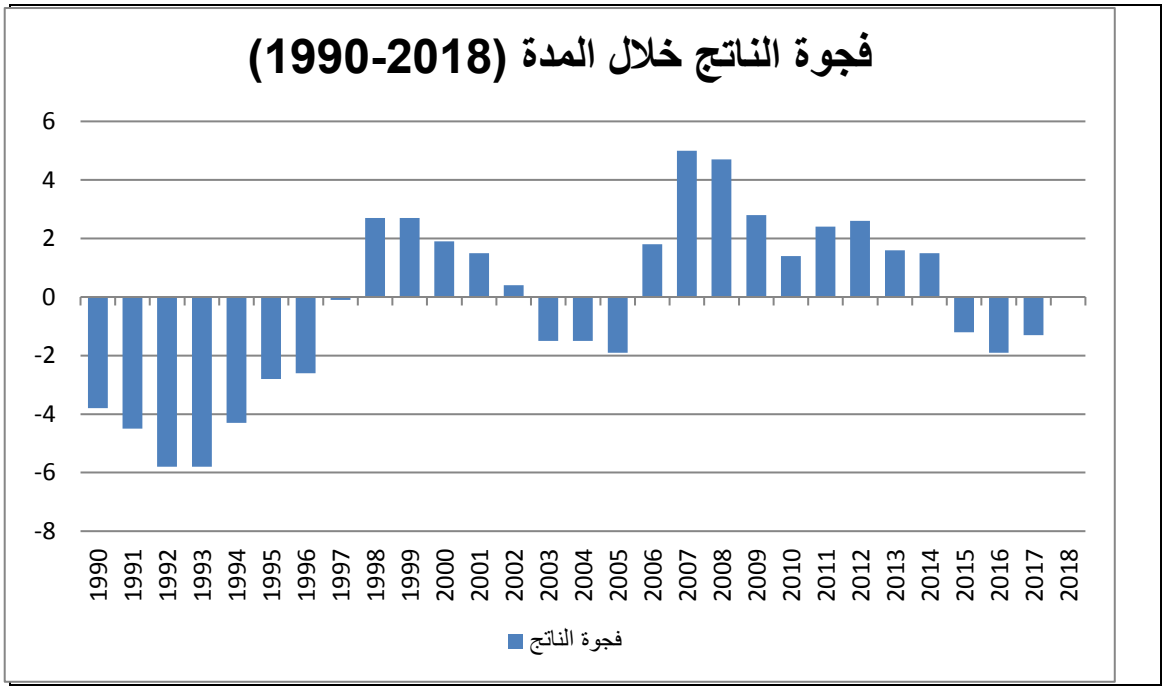

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

ويبين الشكل (7) اتجاه فجوة الناتج خلال مدة الدراسة إذ أخذت الفجوة في أول المدة اتجاه السالب حتى عام 1997 وبعدها أخذت بالارتفاع والتحول نحو الاتجاه الموجب حتى عام 2002 ومن ثم تحولت إلى الاتجاه السالب خلال الأعوام الثلاثة (2003، 2004، 2005) ومن ثم تحولت صوب الاتجاه الموجب من جديد حتى عام 2015 ومن بعدها حدثت انتكاسة صغيرة في الناتج الفعلي أدت إلى فجوة سالبة حتى عام 2017 .

إن السبب الرئيس الذي أدى إلى تذبذب فجوة الناتج يعود إلى التغيرات التي حصلت في معدلات البطالة والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يتطابق تماماً مع النظرية الاقتصادية.

ثالثاً : تحليل واقع أدوات السياسة المالية في النرويج للمدة (1990-2018) :

إن الهدف الرئيسِ للسياسة المالية في النرويج هو تحقيق معدلات عالية من العمالة والتوزيع العادل للامتيازات ، إذ كانت تسعى لبناء نموذج اجتماعي راقي من خلال تجديد وتطوير نظم الرفاه العام والعمل على توزيع الثروة بطرق أكثر عدالة وتعزيز سوق العمل على أساس التعاون الاجتماعي، ويبين لنا الجدول (6) الإيرادات الحكومية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً النفقات الحكومية وحجمها من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، إذ شكلت الإيرادات الحكومية ما يقارب (54%) من إجمالي الناتج المحلي وتتكون هذه الإيرادات بشكل أساسِ من الضرائب والمساهمات المجتمعية والمنح المستحقة القبض .

الجدول (6)

الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدة(1990-2018)(*2015)

السنوات	الإيرادات الحكومية	النمو السنوي للإيرادات الحكومية %	ΔGR*	النفقات الحكومية	النمو السنوي للنفقات الحكومية %	ΔGE*
1990	**385,193.00**	3.2		**370,365.00**	7.6	
1991	**397,586.00**	1.7	0.032	**398,495.00**	5.7	0.076
1992	**404,170.00**	3.8	0.017	**421,082.00**	3.0	0.057
1993	**419,531.00**	6.6	0.038	**433,677.00**	3.1	0.030
1994	**447,345.00**	13.7	0.066	**446,928.00**	7.3	0.031
1995	**508,438.00**	11.1	0.137	**479,605.00**	4.4	0.073
1996	**564,700.00**	7.8	0.111	**500,695.00**	4.7	0.044
1997	**608,823.00**	-1.9	0.078	**524,072.00**	7.1	0.047
1998	**597,514.00**	11.6	-0.019	**561,452.00**	5.7	0.071
1999	**666,688.00**	28.8	0.116	**593,576.00**	6.0	0.057
2000	**858,713.00**	3.4	0.288	**629,453.00**	7.9	0.060
2001	**887,734.00**	-3.7	0.034	**679,078.00**	5.2	0.079
2002	**855,059.00**	2.8	-0.037	**714,166.00**	6.8	0.052
2003	**878,984.00**	11.6	0.028	**762,748.00**	3.2	0.068
2004	**981,076.00**	13.3	0.116	**786,945.00**	3.6	0.032
2005	**1,111,130.00**	14.4	0.133	**815,523.00**	6.9	0.036
2006	**1,270,900.00**	4.4	0.144	**871,420.00**	6.4	0.069
2007	**1,326,630.00**	12.7	0.044	**927,514.00**	9.4	0.064
2008	**1,495,590.00**	-10.0	0.127	**1,014,690.00**	7.9	0.094
2009	**1,345,380.00**	5.9	-0.100	**1,094,510.00**	4.4	0.079
2010	**1,424,780.00**	10.1	0.059	**1,142,230.00**	5.1	0.044
2011	**1,569,130.00**	5.4	0.101	**1,200,820.00**	4.3	0.051
2012	**1,654,070.00**	-0.1	0.054	**1,252,470.00**	6.1	0.043
2013	**1,651,980.00**	1.8	-0.001	**1,329,490.00**	6.4	0.061
2014	**1,681,080.00**	-0.8	0.018	**1,414,710.00**	5.8	0.064
2015	**1,667,550.00**	4.9	-0.008	**1,496,690.00**	5.3	0.058
2016	**1,748,460.00**	1.7	0.049	**1,576,360.00**	1.9	0.053
2017	**1,778,460.00**	5.9	0.017	**1,606,090.00**	4.4	0.019
2018	**1,883,620.00**	5.8	0.059	**1,677,230.00**	4.8	0.044

source: Organization For Economic Co-Operation And Development ,OECD.stat (تم زيارة الموقع بتاريخ 25-5-2019)

ومن خلال البيانات في الجدول (6) نلاحظ أن الإيرادات الحكومية شهدت نمواً متزايداً طيلة مدة الدراسة. ففي المدَة من (1990-1996) نلاحظ أن الإيرادات متزايدة وبمعدلات نمو متفاوتة تختلف من سنة إلى أخرى ، ففي عام 1990 نلاحظ أن الإيرادات بلغت (**385,193.00**) مليون

*) **ΔGR** تعني نسبة التغير بالإيرادات الحكومية .

*) **ΔGE** تعني نسبة التغير بالنفقات الحكومية .

كرونة وبمعدل نمو سنوي (3.2%) وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (51.369%)، ومن جانب أخر سجلت النفقات الحكومية للسنة نفسها (370,365.00) مليون كرونة وكان المعدل السنوي لنمو النفقات هو (7.6%) وان نسبة النفقات من الناتج في تلك السنة بلغت (49.391%)، وتشير الأرقام لوجود عجز في الإيرادات نسبة إلى النفقات من المدَة (1990–1994) وبعدها أصبح هناك فائض في الإيرادات بالنسبة إلى النفقات.

وفي عام 1997 حدث انخفاض قليل في الإيرادات يكاد يذكر وبنسبة (1.9%) إذ بلغت الإيرادات في تلك السنة (608,823.00) مليون كرونة وكانت النفقات قد بلغت (524,072.00) مليون كرونة

شكل (8)

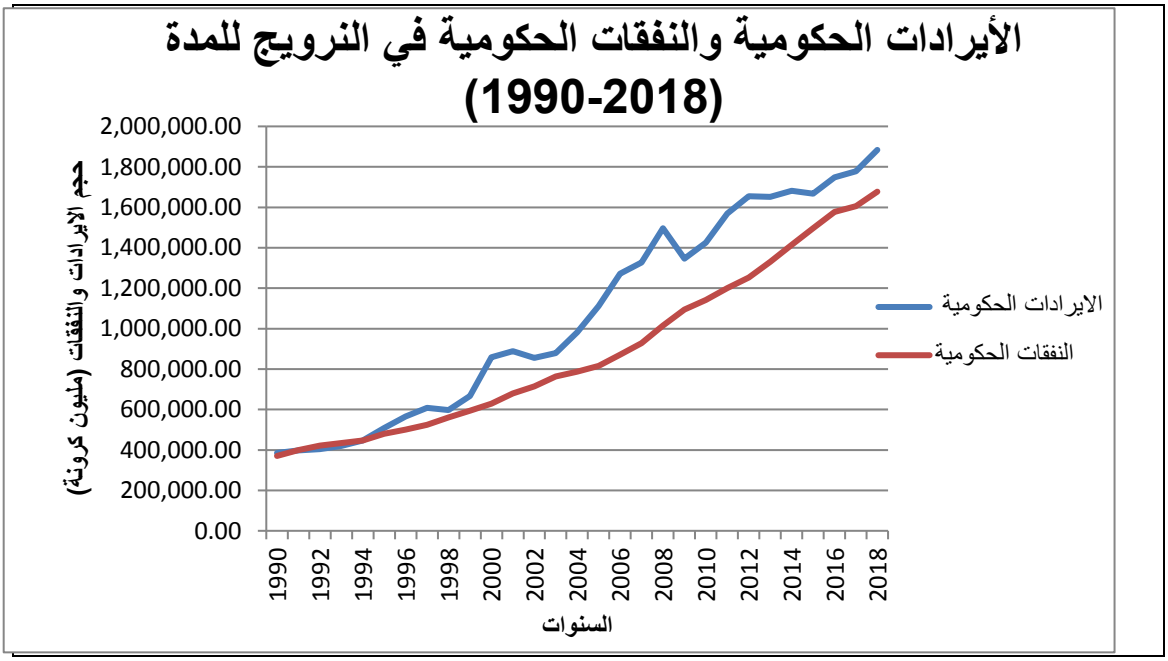

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

وكانت معدلات النمو للإيرادات الحكومية مختلفة النسبة وكان أقصاها عام 1999 إذ إن الإيرادات الحكومية في عام 2000 قد بلغت (858,713.00) مليون كرونة أي زادت بمقدار (192,025.00) مليون كرونة عن العام الذي يسبقها ، أما النفقات فقد كانت هي الأخرى في نمو مستمر وكان معدل النمو مستقر نسبيا يتراوح بين (1.9% إلى 9.4 %) .

إجمالاً، ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بالاقتصاد النرويجي يتضح استقرار الإيرادات المالية وعدم تأثرها بتقلبات أسعار النفط وهو ما يشير إلى عدم اعتماد النرويج على النفط كمصدر وحيد لتمويل التنمية في البلد، واستطاعت التخلص مما ما أطلق عليه الاقتصاديون بلعنة الموارد أو مفارقة الوفرة* واستطاعت تنويع وبناء اقتصاد يقوم على قاعدة واسعة من القطاعات الاقتصادية وزيادة نسبة مساهمتها في الاقتصاد.

* مفارقة الوفرة مصطلح أطلقه الاقتصاديون ليبينوا إن الوفرة في الموارد الناضبة لابد من أن تشح يوم ما وإن النفط غالباً ما يتحول إلى نقمة بدلاً من أن يكون نعمة .

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد الماليزي للمدّة 1990-2018

أولا – نظرة عامة عن الاقتصاد الماليزي :

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق أسيا مكونة من ثلاثة عشرة ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية بمساحة تبلغ 329,845 كم^2 عاصمتها كوالالمبور، يحدها كل من تايلاند واندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي.

تعدّ ماليزيا واحدة من الدول المتوسطة الدخل التي تمتلك موارد طبيعية هائلة، وقد نجحت في التحول من اقتصاد تهيمن عليه الزارعة والصادرات الزراعية إلى اقتصاد صناعي، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات ككل، وقد أسهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر ، وفيما يأتي أبرز مميزات اقتصاد ماليزيا[1]:

- تعد ماليزيا ثاني اكبر منتج للنفط الخام في جنوب شرق أسيا بعد اندونيسيا ،وثاني اكبر مصدر للغاز الطبيعي بعد قطر ، استطاعت ماليزيا تنويع قاعدتها الاقتصادية .
- تُعد ماليزيا القوة الاقتصادية الثالثة من بين دول جنوب شرق أسيا ،إذ استطاعت أن تحقق ناتجاً محلياً إجمالياً قدر بـ 310 مليار دولار أمريكي في عام 2015 بعد تايلاند واندونيسيا ،ويبلغ عدد سكانها 30 مليون نسمة إذ احتلت المرتبة الثانية من بين الدول الأسيوية من جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 10 ألاف دولار أمريكي بعد سنغافورة.
- ماليزيا من الدول القريبة جداً من الخروج من صف الدول النامية والانضمام إلى الدول المتقدمة وذلك لتنوع اقتصادها، إذ تمثل نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 10% ، ويشكل التعدين نسبة 11% ، والصناعات التحويلية تشكل 24% من الناتج المحلي الإجمالي ،أما الخدمات فقد شكلت نسبة 52% .
- تمتلك ماليزيا موارد طبيعية كبيرة جداً إذ أشارت الإحصائيات أن مساحة الأراضي المزروعة في ماليزيا بلغت 86,260 كم^2 في عام 2016 حيث يعمل بها حوالي 55% من أجمالي حجم القوى العاملة، كما أن ماليزيا غنية بمواردها الزراعية وأهم المحاصيل الزراعية هي: المطاط، الرز، فول الصويا، زيت النخيل، قصب السكر والتوابل. أما الثروة الحيوانية

[1]) فيصل المناور ،منى العليان، التجربة الماليزية في إدارة الأزمات ، مقاربة في الاقتصاد السياسي، دراسات تنموية،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2018، ص23.

فلا تزال محدودة وتحتاج إلى العناية بها وتنميتها، وبالنسبة للغابات فهي تغطي مساحة واسعة من أرض ماليزيا إذ تقدر بأكثر من ثلثي المساحة الإجمالية ، فماليزيا تحتل المركز السادس من بين الدول الآسيوية في إنتاج الخشب وتصدر كميات كبيرة منه، كما تحوز ماليزيا على ثروة معدنية فتنتج عدة معادن أهمها القصدير، الحديد، الذهب، النحاس النيكل والفوسفات والفحم.

1. مراحل تطور الاقتصاد الماليزي :

منذ الاستقلال سنة 1958 ، سعت ماليزيا للتحويل من اقتصاد إنتاج المواد الخام إلى اقتصاد متنوع ومصدر رئيسٍ لمنتجات التكنولوجيا العالية، وكان سعيها بوضع خطط تنموية طويلة الآجل تمتد لعدة عقود هدفها التحول من بلد نامي إلى بلد يتصدر مراتب متقدمة في الاقتصاد العالمي، وقد مر الاقتصاد الماليزي بأربع مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى** : بدأت هذه المرحلة خلال مدّة الستينات ويطلق عليها مرحلة إحلال الواردات، وذلك من خلال تنشيط دور المؤسسات المحلية وحث الصناعات الحرفية والزراعية للعمل بكفاءة عالية ، إلا أنه ونظراً لضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق لم تنجح ماليزيا في هذه المرحلة كثيراً مما استوجب عليها التطلع إلى مرحلة ثانية وبخطة مغايرة[1].
- **المرحلة الثانية:** وضمت هذه المرحلة الخطة التنموية الماليزية الثانية (1970–1975) والثالثة (1976–1980) وقد اتسم التحول خلال هذه المدَة بتطوير دور الدولة التدخلي ، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية، ولقد ساعدت الزيادة في عائدات النفطية في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة، كما شهدت تلك المدَة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
- **المرحلة الثالثة** : وشهدت هذه المرحلة الخطة التنموية الماليزية الرابعة التي امتدت من (1980–1985) وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، إذ تركزت عملية التنمية في محورين هما موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات إحلال محل الواردات، والصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام، وتمثل هذه المدة "مدة التصنيع الثقيل" مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي[2].

---

[1] إسماعيل محمد صادق، التجربة الماليزية..مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، ط 1، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2014، ص30.

[2] مهاتير محمد ،طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتير محمد ، ترجمة أمير أيوبي ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ، 2014 ،ص36.

❖ **المرحلة الرابعة** : وخلال هذه المرحلة أطلقت ماليزيا ثلاث خطط خماسية مترابطة ومكملة الواحدة للأخرى، وهي الخطة الماليزية الخامسة التي امتدت من (1986-1990) والخطة الماليزية السادسة وكانت من (1991-1995) والخطة الماليزية السابعة من عام (1996-2000) ، وهكذا شهدت المدَة من منتصف الثمانينات ونهاية التسعينيات تبلور مشروع مهاتيرمحمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية، واتسمت هذه المدَة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية[1].

2. التجربة التنموية الماليزية:

نالت التجربة التنموية الماليزية نجاحاً كبيراً وهي واحدة من التجارب القليلة التي تستحق النظر إليها بعمق ودراستها بشكل مستفيض ليستخلص منها أنموذجا يطبق في البلدان النامية لعله يحقق نجاحا كما حققته ماليزيا ، ولم يأتي هذا النجاح عشوائيا بل كان نتيجة مقومات رئيسية ساعدت على النقلة النوعية من بلد يعتمد بالأساس على الزراعة إلى دولة متطورة صناعيا واجتماعيا وثقافيا ،ومن أبرز هذه المقومات التي ساعدت في نجاح هذه التجربة هي:

❖ **الوعي والإرادة السياسية** : لن يكتب لهذه التجربة النجاح لو لا وجود رغبة حقيقية وإرادة سياسية واضحة تحكم القادة ويكتسبها الشعب ، وكان "مهاتير محمد" القائد الذي يملك الرغبة الحقيقة للتغير من الواقع المظلم والسعي نحو مستقبل مشرق .

❖ **دعم القطاع الخاص** : لقد كانت الحكومة الماليزية تبحث عن شراكة اقتصادية تسهم بفعالية في تقليص التباين المادي بين المواطنين الأصليين والمواطنين غير الأصليين، ومن منطلق الإيمان بأن الأعمال الحرة تساعد على زيادة دخل الحكومة ، بدأت تتعامل مع الشركات الخاصة ورجل الأعمال معاملة قائمة على المصلحة المشتركة ، فإذا نجح رجل الأعمال زاد دخل الحكومة ونما الاقتصاد الوطني، واستفاد الناس بالحصول على الوظائف وزاد رخاء البلد، وقررت الحكومة الماليزية عام 1982 الدخول في الخصخصة وعملت بعدها على نموذج "ماليزيا المتحدة" والمتمثل في مشاركة القطاع الخاص وذلك بهدف الإسراع في عملية النمو الاقتصادي[2].

وقدمت الحكومة مجموعة من التسهيلات التي استقطبت رؤوس الأموال وجذبت المستثمرين الأجانب لزيادة استثماراتهم في البلد وتحقيق معدلات تنمية عالية في جميع المجالات ومن هذه

---

[1] Arthur Cotterell , A History of South East Asia , Marshall Cavendish Editions, Year: 2014, p245

[2] Nur Shafiqa Kapeli, Nafsiah Mohamed, Insight of Anti-Corruption Initiativesin Malaysia, Accounting Research Institute, University Teknologi, MARA, Malaysia, 2015,p76

التسهيلات أن الشركات الخاصة إذا خسرت استثماراتها لا تترتب عليها ديون حكومية كون أن الحكومة الماليزية شريكة في هذا الاستثمار ، وهذا أصبح دافعاً حقيقياً للمستثمرين وللحكومة نفسها للسعي وراء إنجاح المشاريع لتجنب الخسارة فهي بدورها تقدم كل التسهيلات المالية والقانونية والإدارية من اجل إنجاح المشاريع الاستثمارية.

لقد اشترطت الحكومة الماليزية على القطاع الخاص امتلاك حصة قليلة من الشركات التي يتم خصخصتها، فلم تكن ماليزيا في حاجة إلى بيع أصول أو ممتلكات حكومية للأجانب كي تحصل على عملات أجنبية من أجل تسديد الديون الخارجية، ومن هنا اشترط برنامج الخصخصة بيع الكيانات الحكومية للماليزيين فقط لكي تشجعهم على الدخول السريع في انجاز المشاريع الضخمة.

❖**النظر شرقا:** وهي سياسة تبناها الرئيس الماليزي "مهاتير محمد" وكانت تهدف إلى تشجيع الماليزيين على الاقتصاد، والتعلم من التجربة اليابانية والاقتداء بها مثل: أخلاقيات العمل، والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز ووضع ذلك في إطاره الصحيح خاصة وأن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان ، ومن الصور الجميلة التي رسمتها اليابان ويجب فهمها هو أن مفتاح التنمية الاقتصادية هو طِبَاع العمل ويقصد احترام العمل والانضباط فيه والاهم احترام الوقت من الجميع (الحكومة ، الأفراد)[1].

وقدمت اليابان وكوريا الجنوبية درساً أخر يرسم صورة الترابط والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، تجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار الشرق باتجاه "**اليابان وكوريا الجنوبية**" كمحطة إستراتيجية في خططها التنموية بدءاً من عام 1981 إلى عام 1991 ، هو خلق دماء جديدة من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل واتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة ومتميزة ، وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات[2].

كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة "الأب الروحي" لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوى عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والأمريكية ، وبالرغم من الفشل والانهيار الذي أصاب الحياة الاقتصادية في اليابان خلال حقبة ما ، إلا أن ذلك لم يمنع ماليزيا من التواصل الاقتصادي والتكنولوجي مع اليابان لاعتبارات أهمها أن الأخيرة

---

[1] إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق ، ص34

[2] Scott Edwards, Malaysia Elections Corruption, Foreign Money, and Burying the-Hatchet Politics, Aljazeera Center of Studies, ALDUHA, 2015,p53.

دولة تعتمد سياسة العمل وفق نظام المؤسسات، مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساس .

ثانياً: تحليل فجوة الناتج وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة للمدة (1990-2018)

1. تحليل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي:

تعدّ ماليزيا رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا والثامن والثلاثون على المستوى العالمي ، ويرجع السبب وراء ذلك إلى ان إنتاجية عمل الفرد الماليزي أعلى بكثير من نظيرتها في بلدان الجوار مثل تايلاند أو إندونيسيا أو الفلبين أو فيتنام، كون الصناعات الماليزية قائمة على المعرفة واعتماد أحدث التقنيات للتصنيع والاقتصاد الرقمي[1].

وقد مكنت السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة على تحقيق مشاركة اقتصادية أكثر توازناً وتغطية أوسع نطاقاً للخدمات الأساسية على الصعيد الوطني. وانخفض معدل الفقر في ماليزيا من 49.3 في المائة في عام 1970 إلى 3.8 في المائة في عام 2012، وأحرزت ماليزيا على مدى العقود الأربعة الأخيرة تقدماً جيداً صوب القضاء على الفقر بصرف النظر عن نوع الجنس أو الأصل الإثني.

نلاحظ من خلال البيانات في الجدول (7) أن الحكومة الماليزية وضمن السياسات التي اتبعتها عبر العقود المنصرمة استطاعت أن تحقق فعلا نقلة نوعية في اقتصادها إذ إن الناتج المحلي الإجمالي يشهد نمو مستمراً خلال المدة (1990-2018).

كانت المدَة من عام 1990-1997 تشهد معدلات نمو عالية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه فكان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لتك المدَة (9.3%) ومتوسط نمو نصيب الفرد منه (10.2%) ولكن نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ي عام 1997 انخفضت أسعار الأسهم بنسبة (65%) مما أدى إلى هروب أموال كبيرة إلى خارج ماليزيا سبب ذلك انخفاض معدل نمو الناتج المحلي بنسبة (-7%) وكذلك معدل نصيب الفرد منه بنسبة(-2%)

وسرعان ما تعافى الاقتصاد الماليزي واستعاد عافيته واستمر بالنمو وبمعدلات متفاوتة وكان متوسط نمو الناتج المحلي للمدة من (2000-2018) هو (4.9%) باستثناء عام 2009 التي شهد العالم أزمة الرهن العقاري عام 2008 التي ظهرت على أثرها عام 2009 .

---

[1] حاج إبراهيم عبد الرحمن ، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا : من خلال أفكار مهاتير محمد ، جامعة الأمير عبد القادر ، الجزائر ،2011،ص44.

الجدول (7)

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه في الاقتصاد الماليزي للمدة (1990-2018)(2015*)

السنوات	GDP بالعملة المحلية (مليون رنجيت ماليزي)	معدل نمو GDP سنويا %	نصيب الفرد من GDP بالأسعار الثابتة (رنجيت)	نمو نصيب الفرد من GDP سنويا %
1990	**264,584.00**	9.01	**6,896.38**	8.47
1991	**289,846.00**	9.55	**7,823.66**	13.45
1992	**315,601.00**	8.89	**8,486.33**	8.47
1993	**346,832.00**	9.90	**9,433.72**	11.16
1994	**378,780.00**	9.21	**10,421.17**	10.47
1995	**416,013.00**	9.83	**11,551.56**	10.85
1996	**457,623.00**	10.00	**12,838.96**	11.14
1997	**491,155.00**	7.33	**13,901.00**	8.27
1998	**455,012.00**	-7.36	**13,619.41**	-2.03
1999	**482,908.00**	6.13	**14,098.26**	3.52
2000	**524,780.00**	8.67	**16,289.96**	15.55
2001	**527,496.00**	0.52	**15,695.42**	-3.65
2002	**555,934.00**	5.39	**16,642.55**	6.03
2003	**588,115.00**	5.79	**17,760.90**	6.72
2004	**628,005.00**	6.78	**19,651.38**	10.64
2005	**659,254.00**	4.98	**21,203.20**	7.90
2006	**696,070.00**	5.58	**22,970.91**	8.34
2007	**739,915.00**	6.30	**25,356.02**	10.38
2008	**775,669.00**	4.83	**28,811.01**	13.63
2009	**763,928.00**	-1.51	**26,216.83**	-9.00
2010	**821,435.00**	7.53	**28,732.92**	9.60
2011	**864,920.00**	5.29	**31,371.96**	9.18
2012	**912,261.00**	5.47	**32,904.07**	4.88
2013	**955,260.00**	4.71	**34,056.85**	3.50
2014	**1,012,510.00**	5.99	**36,165.11**	6.19
2015	**1,062,650.00**	4.95	**37,323.98**	3.20
2016	**1,109,400.00**	4.40	**40,007.96**	7.19
2017	**1,162,660.00**	4.80	**42,185.84**	5.44
2018	**1,218,460.00**	4.90	**44,639.08**	5.82
النمو المركب		0.0561		0.068975

source: International Financial Statistics (IFS) ,for more information visit:https://data.imf.org/ (تم زيارة الموقع بتاريخ 11-6-2019)

الشكل(9)

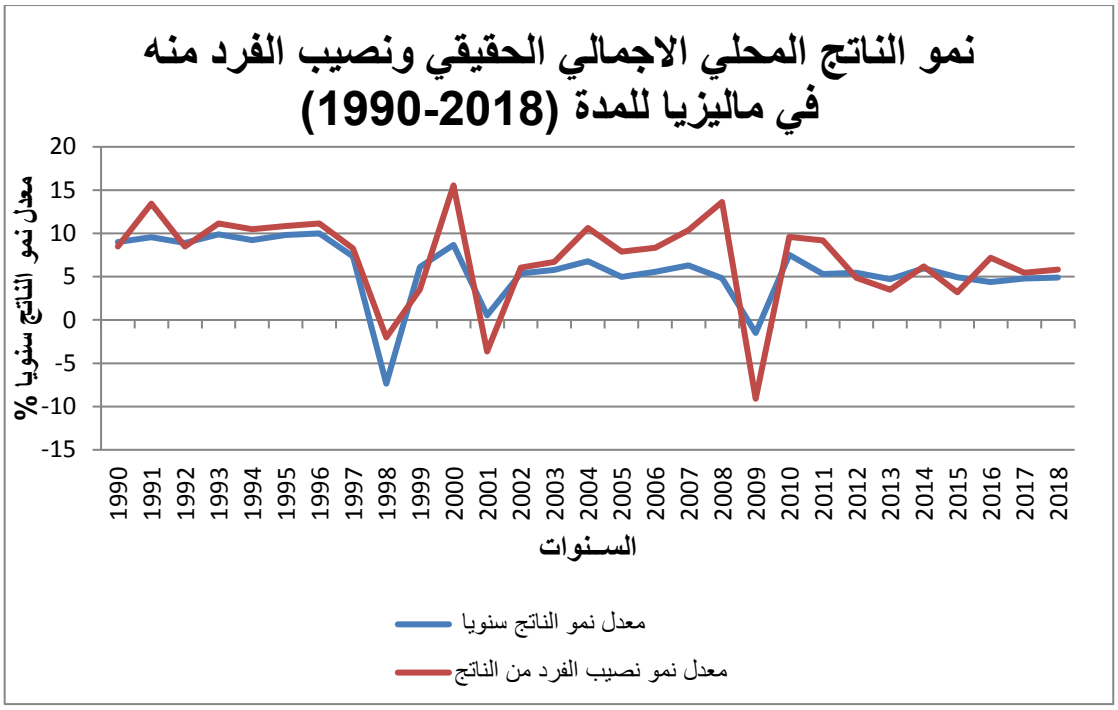

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

ومن خلال الشكل البياني (9) نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد منه تأثر نتيجة الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي ، ففي السنوات السبع الأولى من مدة الدراسة كان معدل نمو الناتج ونصيب الفرد منه أشبه بالمستقر، اما بعدها مرة الناتج الفعلي ونصيب الفرد منه بعدة انتكاسات كان سببها الأزمات الاقتصادية العالمية.

في عام 1997 وبسبب الأزمة المالية العالمية حدثت الانتكاسة الأولى للأقتصاد الماليزي وظهرت آثارها على الاقتصاد إذ انخفض الناتج ومعدل نموه ومعدل نمو نصيب الفرد منه ، واستعاد الاقتصاد الماليزي عافيته سريعا ففي العام التالي نرى أن المؤشرات الاقتصادية تذهب بالارتفاع مجددا .

وفي عام 2000 حصلت الانتكاسة الثانية بسبب الركود العالمي وكان تأثيرها اقل نسبيا من الأزمة السابقة واستطاعت ماليزيا أن تتخطى هذه الأزمة بكل سلاسة وبمدة قصيرة[1] .

وكانت الأزمة الأخيرة التي مر بها الاقتصاد العالمية هي أزمة الرهن العقاري عام 2008 وكان تأثيرها واضح على المؤشرات الاقتصادية ، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن جميع الأزمات التي

[1]) ناصر يوسف ، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة ،دارسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا مركز دارسة الوحدة العربية ، مركز دارسة الوحدة العربية ، ط1، بيروت،2010،ص39.

مر بها الاقتصاد الماليزي هي أزمات وقتية وسرعان ما يجتازها من خلال الإجراءات التي تتخذها الحكومة الماليزية عبر أدواتها المالية والنقدية .

2. تقدير وتحليل الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في ماليزيا للمدة (1990-2018):

في ما سبق تم حساب الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومعدل نموه فضلاً عن نصيب الفرد منه، فكان حجم الناتج الفعلي في أول مدّة الدراسة عام(1990) قد بلغ **(264,584.00)** مليون رنجت ماليزي، وتم حساب الناتج المحلي الإجمالي المحتمل للعام نفسه وقد بلغ حجمه **(274,913.36)** مليون رنجت ماليزي وبمعدل نمو سنوي **(4.93%)** عندما كانت البطالة **(5.05%)**، إذ لوحظ هناك فجوة ناتج سالبة نسبتها **(3.251-%)** والتي بلغ حجمها **(8,890.02)** مليون رنجت ماليزي.

وشهدت المدَة (1992-1997) فجوة ناتج موجبة هذا يعني أن الاقتصاد الماليزي كان يستغل إمكانياته الاقتصادية بالشكل الأمثل ، إذ لوحظ ارتفاع مشهود في حجم فجوة الناتج الموجبة للمدّة المذكورة إذ بلغ حجمها **(11,448.68)** مليون رنجت ماليزي في عام (1995) وكان حجم الفجوة لعام 1997 بلغ (24,518.46) مليون رنجت، ولكن بسبب الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام 1997 انخفض حجم الفجوة للأعوام التي تليها.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أعلى معدل نمو عام 1995 فقد بلغ الناتج المحتمل (404,564.32) مليون رنجت وبمعدل نمو (10.56%) وكان لهذا التطور أسباب واضحة وهي تطبيق الحكومة الماليزية لمجموع من السياسات المالية والنقدية والتي وضعها الرئيس الماليزي "مهاتير محمد" التي دفعت بالاقتصاد نحو التطور والارتقاء ومن خلال إدخال ثورة التكنولوجيا إلى الصناعة الماليزية.

ونلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل قد انخفض عام 2009 بسبب تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية) وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (755,860.92) مليون رنجت وكان معدل نموه (0.40--%) إذ انخفض عن السنة التي سبقتها بحوالي (3,053.63) مليون رنجت ، واستطاع الناتج المحلي الإجمالي تحقيق نموا موجبا في السنة التي تلتها إذ بلغ الناتج المحتمل (803,034.86) مليون رنجت وبمعدل نمو سنوي بلغ (6.24%) .

واستمر الناتج المحتمل بالنمو خلال المدَة (2010-2018) وكان متوسط نمو تلك المدَة حوالي (5.12) وبلغ حجم الناتج المحتمل عام 2018 (1,185,317.89) مليون رنجت وكان معدل النمو السنوي له قد بلغ (4.80%).

الجدول (8)

الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في ماليزيا للمدة (1990-2018)

السنوات	الناتج الإجمالي المحتمل (مليون رنجت)	معدل نمو الناتج المحتمل سنوياً %	نسبة الناتج الفعلي للناتج المحتمل	حجم فجوة الناتج (مليون رنجت)	فجوة الناتج سنوياً %
1990	274,913.36	4.93	0.967	-8,890.02	-3.251
1991	292,999.52	7.14	0.989	-3,153.52	-1.076
1992	312,672.22	6.71	1.009	2,928.78	0.937
1993	335,955.35	7.45	1.032	10,876.65	3.238
1994	365,931.78	8.92	1.035	12,848.22	3.511
1995	404,564.32	10.56	1.028	11,448.68	2.830
1996	435,803.54	7.72	1.050	21,819.46	5.007
1997	466,636.54	7.07	1.053	24,518.46	5.254
1998	443,654.90	-4.92	1.026	11,357.10	2.560
1999	473,945.23	6.83	1.019	8,962.77	1.891
2000	509,666.34	7.54	1.030	15,113.66	2.965
2001	521,925.64	2.41	1.011	5,570.36	1.067
2002	546,594.31	4.73	1.017	9,339.69	1.709
2003	580,587.13	6.22	1.013	7,527.87	1.297
2004	618,961.73	6.61	1.015	9,043.27	1.461
2005	649,760.74	4.98	1.015	9,493.26	1.461
2006	681,034.89	4.81	1.022	15,035.11	2.208
2007	721,446.72	5.93	1.026	18,468.28	2.560
2008	758,914.55	5.19	1.022	16,754.45	2.208
2009	755,860.92	-0.40	1.011	8,067.08	1.067
2010	803,034.86	6.24	1.023	18,400.14	2.291
2011	838,626.43	4.43	1.031	26,293.57	3.135
2012	883,798.46	5.39	1.032	28,462.54	3.220
2013	927,748.51	4.97	1.030	27,511.49	2.965
2014	975,249.63	5.12	1.038	37,260.37	3.821
2015	1,033,745.92	6.00	1.028	28,904.08	2.796
2016	1,079,224.32	4.40	1.028	30,175.68	2.796
2017	1,131,035.65	4.80	1.028	31,624.35	2.796
2018	1,185,317.89	4.80	1.028	33,142.11	2.796
النمو المركب		-0.0010			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

تم تقدير الناتج المحتمل من بيانات الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قانون آرثر اوكن للبطالة

الشكل(10)

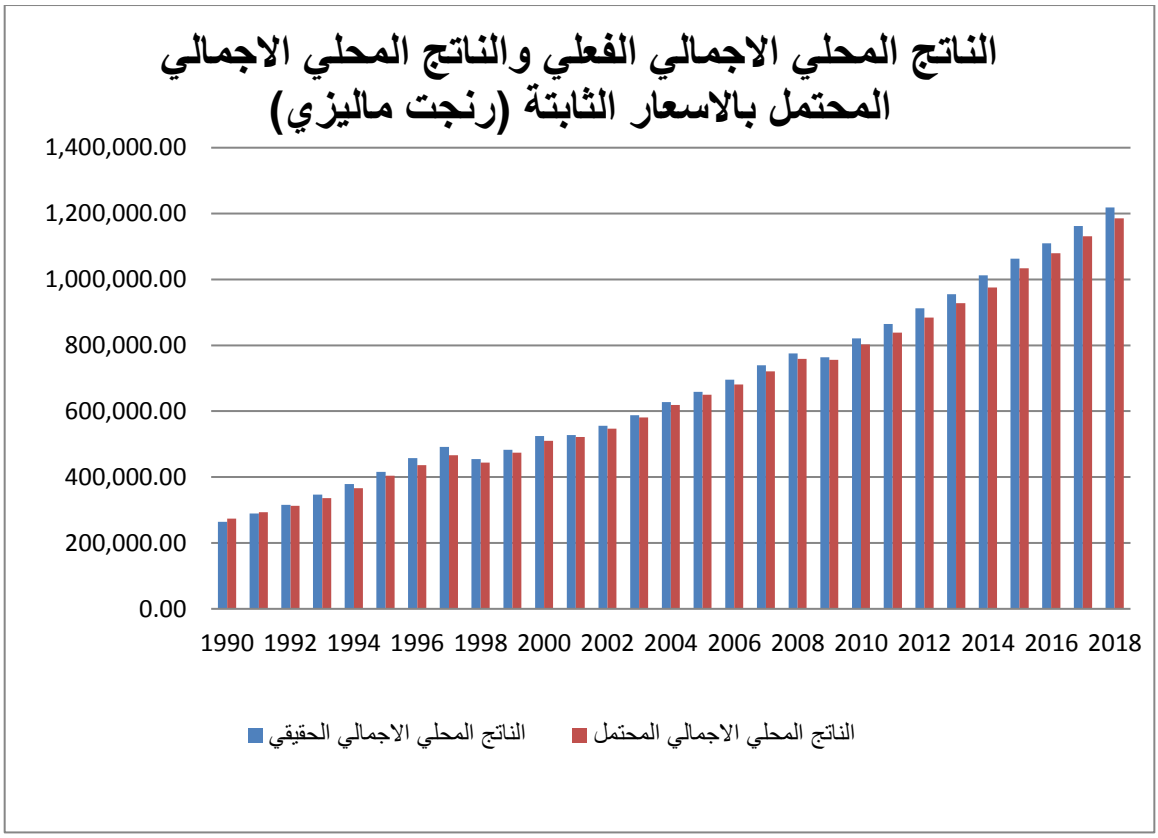

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

ومن خلال الشكل البياني (10) نرى أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أعلى من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وهذا يعني أن الاقتصاد الماليزي يسير بالاتجاه الصحيح وانه يعمل على استغلال كافة موارده لتحقيق معدلات نمو عالية .

ونلاحظ بان طيلة مدة الدراسة وجود فجوة ناتج موجبة ولكن الاختلاف يكون في حجم الفجوة ففي المدَة الأولى من مدة الدراسة الممتدة من (1990–1996) ويتضح أن الناتج الفعلي والناتج المحتمل يسيران بالاتجاه الموجب مع ظهور فجوة ناتج موجبة متزايدة تدريجيا ، وفي عام 1997 نلاحظ انحدار الناتجان الفعلي والمحتمل نحو الاتجاه السالب بسبب أزمة اقتصادية مره بها العالم ، ويعودان نحو مسارهما السابق صوب الاتجاه الموجب بعد تخطي اثر الأزمة المالية عام 1998 ويستمران في النمو الموجب حتى عام 2009 بعد التعرض للازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري التي إصابة الولايات المتحدة الأمريكية وزحف أثرها إلى بلدان العالم) إذ ينحدر المؤشران صوب الاتجاه السالب وشهد أن الناتجان يحققان معدلات نمو موجبة في بداية عام 2010 ويستمران حتى عام 2018 .

شكل(11)

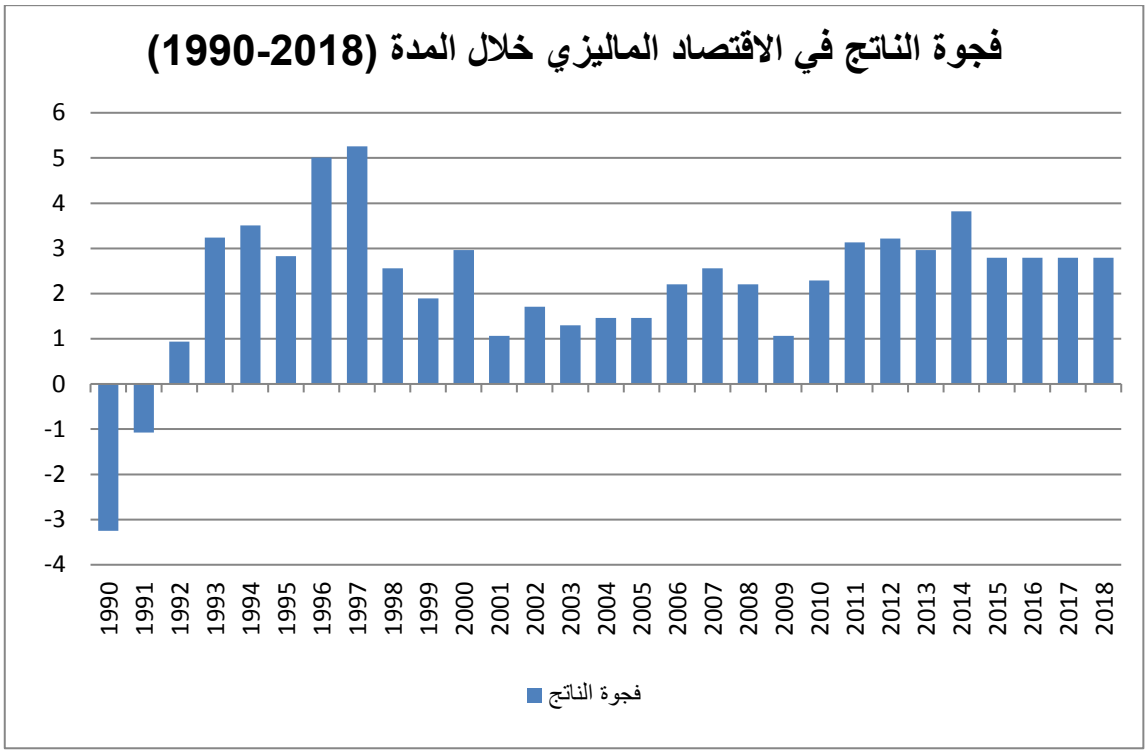

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

ويبين الشكل (11) اتجاه فجوة الناتج ، إذ إن الفجوة أخذت الاتجاه السالب خلال العامين (1990–1991) وكان حجم الفجوة للعاميين على التوالي (-8,890.02،-3,153.52) مليون رنجت ماليزي، وبعدها انتقلت نحو الاتجاه الموجب طيلة مدة الدراسة فسجلت فجوة الناتج عام 1992 فجوة موجبة وكان حجمها (2,928.78 مليون رنجت) وكانت (0.937 %) ، ويمكن أن نلاحظ من خلال الشكل السابق أن فجوة الناتج حققت أعلى نسبة لها من الناتج المحلي الإجمالي بالاتجاه الموجب عام 1997 إذ بلغ حجم الفجوة (24,518.46 مليون رنجت) وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي هو (5.254 %) وهي الأعلى من بين فجوات الناتج للسنوات السابقة.

وفي عام 2014 نلاحظ وجود فجوة موجبة بلغ حجمها (37,260.37 مليون رنجت) وتعد هذه الفجوة هي الأكبر حجماً في الاقتصاد الماليزي من بين السنوات السابقة وجاء السبب وراء ذلك تطوير ماليزيا لعلاقاتها التجارية مع البلدان المجاورة لها بالأخص وبلدان العالم ككل .

أن هذه العلاقات التجارية فتحت أبوابا جديدة لتصريف السلع والخدمات المحلية وبيعها في الأسواق الجديدة مما يزيد الطلب على السلع المحلية ، وهذا بحد ذاته حافز قوي لزيادة أنتاج السلع .

ثالثاً : تحليل واقع أدوات السياسة المالية في الماليزي للمدة (1990–2018) :

عملت ماليزيا على اعتماد إستراتيجية حاسمة تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، وقد استغرقت ماليزيا مدة طويلة لتحسين إستراتيجية التنويع، إذ بدأت استراتيجياتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات[1].

أن من الأهداف الرئيسة للسياسة المالية في الاقتصاد الماليزي هو تحقيق التشغيل الكامل إذ تمكنت ماليزيا من خلال السياسات والبرامج الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة نحو مستويات دنيا والتوزيع العادل للامتيازات ، إذ كانت تسعى لبناء نموذج اجتماعي متطور من خلال تجديد وتطوير نظم الرفاه العام والعمل على توزيع الثروة بطرق أكثر عدالة وتعزيز سوق العمل على أساس التعاون الاجتماعي ، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة بالإيرادات والنفقات.

ومن خلال البيانات الموجودة في الجدول (9) نلاحظ أن الإيرادات الحكومية في نمو متزايد في اغلب مدة الدراسة. ففي المدَة من (1990–1996) نلاحظ أن الإيرادات الحكومية متزايدة وبمعدلات نمو عالية تختلف من سنة إلى أخرى ، ففي عام 1990 نلاحظ أن الإيرادات الحكومية بلغت (**39,191.00**) مليون رنجت وبمعدل نمو سنوي (9.01%) وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (31.1%) ، ومن جانب أخر سجلت النفقات الحكومية للسنة نفسها (**42,385.00**) مليون رنجت وكان المعدل السنوي لنمو النفقات هو (9.01%) وان نسبة النفقات الحكومية من الناتج في تلك السنة بلغت (33.6%) ، وتشير الأرقام لوجود عجز في الإيرادات نسبةً إلى النفقات من المدَة (1990–1993) وبعدها أصبح هناك فائض في الإيرادات الحكومية بالنسبة إلى النفقات ، أن أعلى معدل نمو حققته الإيرادات الحكومية عام 1997 إذ بلغ حجم الإيرادات (**97,783.00**) مليون رنجت وبمعدل نمو(37.89 %).

وفي عام 1998 حدث انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية وبنسبة (29.06-%) إذ بلغت الإيرادات في تلك السنة (**69,369.00**) مليون رنجت وبلغ حجم النفقات الحكومية للسنة نفسها (**71,303.00**) مليون رنجت ماليزي ، وذلك بسبب الأزمة المالية التي تعرضت لها بلدان جنوب شرق أسيا.

وكانت معدلات النمو للإيرادات الحكومية مختلفة النسبة للأعوام الآتية ، أما النفقات فقد كانت هي الأخرى في نمو مستمر وكان معدل النمو متذبذب من سنة إلى أخرى.

---

[1]) فاتح غلاب وآخرين، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي: حالة ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك، مجلة اقتصاديات المال والأعمال،العدد 1 ،الجزائر ،2017 ، ص89.

جدول (9)

الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة(1990-2018)(*2015)(مليون رنجت ماليزي)

السنوات	الإيرادات الحكومية	النمو السنوي للإيرادات الحكومية %	ΔGR	النفقات الحكومية	النمو السنوي للنفقات الحكومية %	ΔGE
1990	**39,191.00**	9.01		**42,385.00**	9.01	
1991	**42,671.00**	8.88	0.089	**43,812.00**	3.37	0.034
1992	**49,258.00**	15.44	0.154	**50,295.00**	14.80	0.148
1993	**52,612.00**	6.81	0.068	**49,951.00**	-0.68	-0.007
1994	**61,136.00**	16.20	0.162	**53,591.00**	7.29	0.073
1995	**62,272.00**	1.86	0.019	**58,597.00**	9.34	0.093
1996	**70,912.00**	13.87	0.139	**65,801.00**	12.29	0.123
1997	**97,783.00**	37.89	0.379	**68,582.00**	4.23	0.042
1998	**69,369.00**	-29.06	-0.291	**71,303.00**	3.97	0.040
1999	**70,886.00**	2.19	0.022	**80,722.00**	13.21	0.132
2000	**76,004.00**	7.22	0.072	**99,496.00**	23.26	0.233
2001	**91,633.00**	20.56	0.206	**108,379.00**	8.93	0.089
2002	**96,763.00**	5.60	0.056	**113,290.00**	4.53	0.045
2003	**107,055.00**	10.64	0.106	**128,022.00**	13.00	0.130
2004	**116,329.00**	8.66	0.087	**133,642.00**	4.39	0.044
2005	**123,578.00**	6.23	0.062	**139,711.00**	4.54	0.045
2006	**143,601.00**	16.20	0.162	**159,865.00**	14.43	0.144
2007	**162,504.00**	13.16	0.132	**180,421.00**	12.86	0.129
2008	**189,645.00**	16.70	0.167	**217,105.00**	20.33	0.203
2009	**182,460.00**	-3.79	-0.038	**230,643.00**	6.24	0.062
2010	**184,460.00**	1.10	0.011	**221,643.00**	-3.90	-0.039
2011	**217,488.00**	17.91	0.179	**250,477.00**	13.01	0.130
2012	**243,227.00**	11.83	0.118	**279,700.00**	11.67	0.117
2013	**245,690.00**	1.01	0.010	**286,992.00**	2.61	0.026
2014	**263,276.00**	7.16	0.072	**292,701.00**	1.99	0.020
2015	**257,017.00**	-2.38	-0.024	**292,076.00**	-0.21	-0.002
2016	**285,434.00**	11.06	0.111	**300,584.00**	2.91	0.029
2017	**286,756.00**	0.46	0.005	**325,770.00**	8.38	0.084
2018	**314,551.00**	4.90	0.097	**353,546.00**	4.90	0.085

source: Organization For Economic Co-Operation And Development ,OECD.stat (تم زيارة الموقع بتاريخ 19-6-2019)

شكل (12)

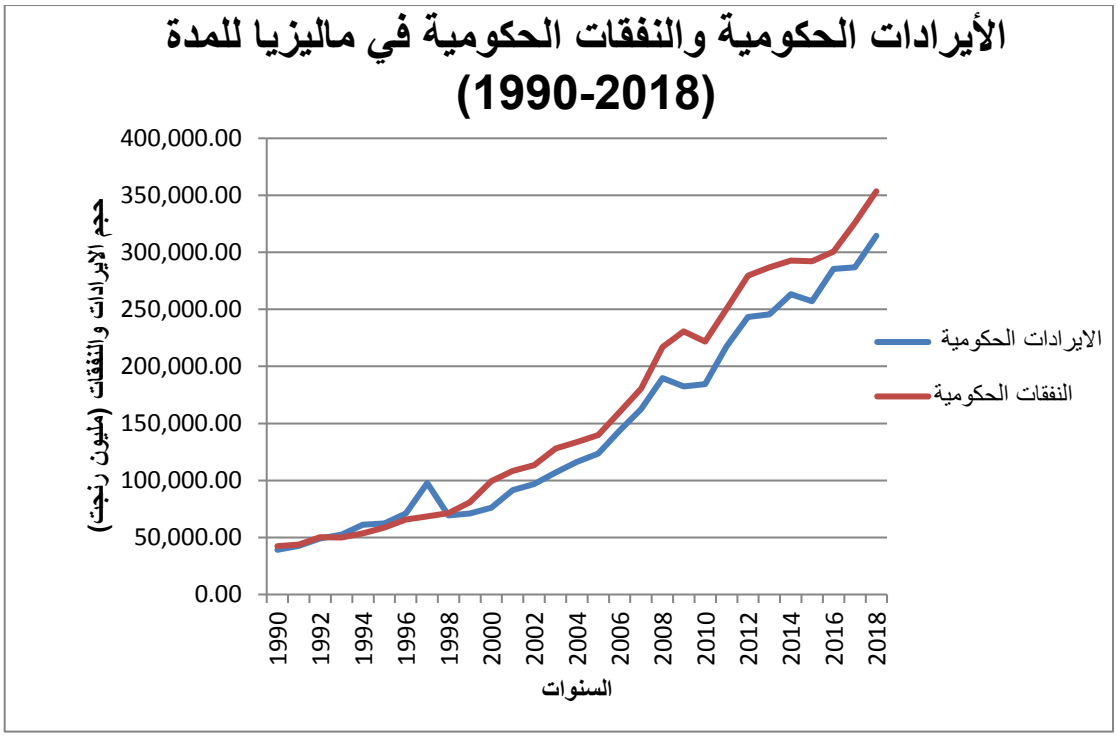

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

يبين لنا الشكل البياني (12) مسار لنمو الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في الاقتصاد الماليزي للمدة (1990–2018) ، فنلاحظ أن المسارين اللذين يمثلان الإيرادات والنفقات الحكومية يمران بنقاط انقلاب ، وكل نقطة انقلاب تمثل إما وجود فائض في الإيرادات أوعجز في النفقات أو العكس .

ففي المدَة الأولى (1990–1992) نلاحظ من خلال البيانات المتوفرة في الجدول (9) والشكل البياني (11) وجود عجز في الإيرادات الحكومية ويقابلها فائض في النفقات وهذا ما يطلق عليه (عجز في الموازنة الحكومية) ، وتلاها في عام 1993 نقطة انقلاب إذ أصبحت الإيرادات الحكومية اكبر من النفقات الحكومية وهذا يعي وجود فائض في الموازنة العامة وستمر حتى عام 1998 إذ حدثت نقطة انقلاب أخرى أصبحت فيها النفقات الحكومية اكبر من الإيرادات الحكومية وستمر هذا العجز إلى نهاية مدة الدراسة، ويعود سبب وراء ذلك الحكومة الماليزية ومن خلال خططها التنموية تتعمد وجود عجز في ميزانياتها ، إذ تصرف الحكومة الماليزي الأموال المتسببة بعجز الموازنة على المشاريع التنموية الكبيرة و البنى التحتية ومشاريع الطاقة والماء وغيرها .

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2018.

أولا – نظرة عامة عن الاقتصاد العراقي :

يقع العراق ضمن دول غرب أسيا ، عاصمته بغداد ، ويبلغ عدد سكانه حسب إحصائية عام 2016 حوالي 37,547,686 نسمة ، ويمتاز بالتنوع التضاريسي الكبير إذ تمتاز ارض بالجبال والوديان في شماله إلى التلال في سلسلة تلال حمرين، ومن السهل الرسوبي الخصب فيما بين نهري دجلة والفرات إلى الصحاري القاحلة كالصحراء كالهضبة الغربية الصحراوية في الغرب، ويمتلك نهرين مهمين هما دجلة والفرات واللذين على ضفافهما نشأت أولى الحضارات في العالم.

كما يتمتع العراق بوفرة في موارده البشرية والطبيعية جعلت منه حالة متميزة بين البلدان العربية، بخاصة الثروة الأحفورية (النفط) التي تعد الدعامة الرئيسية للاقتصاد العراقي. ادى إلى مرونة عالية في عدة مجالات اهمها فرض الضرائب والاقتراض والاستثمار الأجنبي ، وحررتهم من القيود والمشكلات التي يفرضها النقص في تلك الموارد ، مع ذلك فان هذه الوفرة أتاحت لمتخذي القرار فرصا للمغامرة لم تكن متاحة للآخرين ، تمثلت بما حصل من حروب وازمات منذ اكتشاف المورد النفطي ولغاية الآن[1].

شهد الاقتصاد العراقي منذ مطلع خمسينات القرن الماضي ، والى الآن تحولات في نظامه واتجاهاته وأدائه وتعرض إلى هزات وصدمات عنيفية، ولكن مع ذلك تمكّن حتى نهاية السبعينات من تحقيق قدر من التنمية معتمدا على المورد النفطي . فكان العراق في عام 1975 ضمن فئة البلدان النامية متوسطة الدخل ، ويقارن مع كوريا الجنوبية واليونان والبرتغال وليس بعيداً عن إسبانيا في متوسط دخل الفرد. وكان من المتوقع دخوله فئة البلدان عالية الدخل خلال عقدين ، مع إحداث تقدّم صناعي وعمراني ملحوظ[2].

تطور إنتاج النفط الخام إذ قاربت طاقته الإنتاجية 3.8 مليون برميل يومياً وصادراته 3.2 مليون برميل يومياً في عام 1980. واتخذت السلطات الحكومية تدابير وخطط أولية لزيادة طاقة

---

[1] شاكر حمود صلال ،تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق ،أطروحة دكتورا مقدمة إلى مجلس كلية الادراة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2017 ، ص47.

[2] احمد ابريهي علي، اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص5.

إنتاج النفط الخام إلى 5.5 مليون برميل يومياً. وأُنجزت مشاريع صناعية كثيرة فضلاً عن تقدم ملموس في إنتاج الكهرباء، مع تحرك باتجاه إزالة الاختناقات في البنى التحتية والخدمات ، وكانت مستويات التعليم والصحة تتناسب مع مجموع إمكاناته الاقتصادية[1].

بعد ذلك دخل العراق في حروب عديدة أدت إلى استنزاف الموارد والثروات الاقتصادية للبلد بدءاً بالحرب العراقية الإيرانية مروراً بحرب الخليج ووحشية العقوبات، والحرب العسكرية الأمريكية عام 2003 ، وبعدها دخل العراق مرحلة سياسية جديدة وأيضا مرحلة أخرى في مواجهة الحرب الطائفية التي استمرت قرابة العشرة أعوام ومن ثم عصابات (داعش) إذ انفق العراق أموالاً طائلة جدا من اجل التسليح العسكري وإعادة تأهيل البنى التحتية للمناطق المنكوبة جراء الحرب.

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وعدم كفاية إيرادات النفط لتغطية نفقات البلد، بدأ الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل الإنفاق الداخلي، والذي أصبح المصدر الوحيد تقريباً في سنوات العقوبات الاقتصادية، وكانت هناك محاولات جادة لاستئناف التنمية التي توقفت وقد بوشر بالعديد من مشاريع التطوير الصناعي وتوليد الكهرباء وغيرها وقد ضاعت تلك الجهود أيضاً ودمّرت حرب الخليج عام 1991 أغلب الأصول الحيوية التي تراكمت عبر العقود الماضية ولم تستأنف التنمية الصناعية . لقد نخرت مدّة العقوبات الاقتصادية العراقي ونظامه ومؤسسات إدارته وهو ما يفسر انهياره المذهل عام 2003 إذ استطاعت الإدارة الأجنبية وخلال سنة واحدة إعادة ترتيبه بالكيفية التي أرادت من خلاله تحقيق مصالحها، ومن أبرز المستحدثات في نظام الحياة الاقتصادية حرية التجارة الخارجية من دون أيّ قيود ، وهذا النشاط يزاوله القطاع الخاص من دون منافسة الدولة ، وقد أصبح العرض غير المحدود للسلع المستوردة هو الساري في تلك المدة وتوافق ذلك مع تزايد الإنفاق الحكومي وارتفاع الرواتب هو من ولد طلب على تلك السلع المستوردة الأمر الذي جعلها في متناول أغلبية المجتمع وإن كانت بدرجات متفاوتة، إما الأحداث التي حدثت في عام 2014 فهي مشهد أخر لاستنزاف الموارد البشرية والاقتصادية [2] .

[1]) عبد الامير رحيمة عبود ، حول واقع الاقتصاد العراقي ومشاكله وأفاق تطوره ، مجلة الحوار ، العدد 31 ، 2012،ص34.

[2]) شاكر حمود صلال ، مصدر سابق ، ص 52.

1.القطاع النفطي وأهميته بالنسبة للاقتصاد العراقي:

للنفط العراقي أهمية إستراتيجية كبيرة على المستويين الخارجي والداخلي ، فعلى المستوى الخارجي من خلال ما يمتلكه العراق من احتياطي نفطي هائل يحتل به المركز الثالث عالميا، ومن المتوقع أن يصبح العراق الممول الرئيسي لسوق النفط العالمي خلال العقود القادمة بسبب الاحتياطي النفطي الهائل الغير مستغل ، إما على المستوى الداخلي فتشكل الإيرادات النفطية الحصة الأكبر في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي إذ يعدّ القطاع النفطي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية والإيرادات العامة ومن ثمَ هو من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العراق، وان أهمية العوائد النفطية في الهيكل الاقتصادي العراقي أكسبت العراق صفة الدولة الريعية، وقد تطور دور الدولة في أداتها لموردها النفطي وتعددت طرق استثمارها الأمر الذي جعل العراق يقف على جملة من التحديات الداخلية والخارجية، أن التحديات الداخلية تجسدت في السؤال الآتي" هل للعراق إمكانية في جعل اقتصاده متعدد الموارد؟" لتقليل الاعتماد على العوائد النفطية بوصفها من المصادر الناضبة، وهناك تحديات خارجية متمثلة بكيفية إدارة الدولة للقطاع النفطي إذ يقلل من تأثيرات الصدمات الخارجية المختلفة في الاقتصاد العراقي[1].

تم اكتشاف النفط لأول مرة في العراق وتحديدا في محافظة كركوك (حقل كركوك الضخم) في عام 1927 وذلك بعد منح امتياز نفطي لشركة نفط العراق بعامين، وفي عام 1939 تم اكتشاف حقل عين زالة في منطقة الموصل من قبل شركة نفط الموصل، وفي عام 1949 حقل الزبير العملاق في منطقة البصرة من قبل شركة نفط البصرة، وتلتها اكتشافات عديدة لحقول نفطية من شمال العراق إلى جنوبه[2] .

يعتمد النشاط الاقتصادي بفروعه المختلفة وبصورة أساسية على إنتاج النفط وتصديره والعوائد المالية المترتبة عنه، وتكمن أهميته الإستراتيجية في كونه عنصراً رئيساً من عناصر بناء قاعدة صناعية متطورة لا سيما في صناعة التكرير والبتروكيمياويات وما يتبعها من صناعات عديدة

[1]) سالم توفيق النجفي ، احمد فتحي ، السياسات الاقتصادي الكلية والفقر ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2008، ص39.

[2]) رشيد مصطفى كامل ، تقييم كفاءة اليات نقل تأثير السياسة النقدية على فجوة الناتج :بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتورا مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، بغداد ،2013 ، ص 65.

وكثيرة لاحقة، أضف إلى ذلك أنه يمثل أهم مصدر لتمويل الطاقة والمواد الأولية الضرورية للاستهلاك[1] .

ثانياً: تحليل فجوة الناتج وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة للمدة(1990-2018)

1. تحليل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

في ظل التحديات وعدم الاستقرار في الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية ومن ثم الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني، اتخذ الناتج المحلي الإجمالي مساراً متعرجاً واتسم بالتذبذب، ويوضح الجدول (10) الناتج المحلي الإجمالي بالعراق للمدة 1990-2018 ومن يتضح إن GDP قد بلغ ما يقارب نحو (111,853.00) مليار دينار عراقي في عام (1990)، ثم انخفض إلى نحو(60,868.03) في عام 1995 وذلك بسبب ما خلفته حرب الخليج وتداعيات العقوبات الاقتصادية والتي انعكست سلباً على أوضاع الاقتصاد.

ومنذ عام (1997) بدأ الاقتصاد العراقي يستعيد عافيته وارتفع الناتج المحلي ليبلغ نحو (132,396.00) مليار دينار بمعدل نمو وصل إلى (89.40%) بعد موافقة العراق على قرار مجلس الأمن (برنامج النفط مقابل الغذاء) مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية وزيادة الإنتاج نتيجة رفع الحضر عن مستلزمات الإنتاج. ثمَّ انخفض في عام (1998) إلى ما يقارب (130,731.66) مليار دينار أي بمعدل نمو سالب (1.26%)، وفي الأعوام اللاحقه اتجه معدل النمو نحو الاتجاه الموجب مرة أخرى إذ سجل عام (1999) معدل نمو (79.34%) واستمر هذا الارتفاع حتى العام التالي إذا بلغ الناتج (323,959.35) مليار دينار، وانخفض الناتج في عام (2001) إذ سجل معدل نمو سالب (29.15-%) وبحجم (229,525.38) مليار دينار. ويعود هذا التراجع إلى تشديد القيود الاقتصادية على العراق من المجتمع الدولي، واستمر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (190,804.31) مليار دينار عام (2002) إلى (103,086.37) مليار دينار عام(2003) إذ كان للاحتلال الأمريكي في ذلك العام السبب وراء تراجع الناتج المحلي.

ومنذ عام (2004) بدأ النشاط الاقتصادي بالتعافي ليشهد ارتفاع الناتج إلى ما يقارب (146,250.99) مليار دينار وبمعدل نمو (41.87%).

[1]) محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي -الماضي الحاضر المستقبل ، دار الملاك للنشر ، ط4 ، 2014 ، ص19.

جدول (10)

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (2018-1990) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الفعلي GDP	معدل نمو GDP سنويا %	نصيب الفرد من GDP	نمو نصيب الفرد من GDP سنويا %
1990	**111,853.00**	-13.45	**6,459.98**	-9.1
1991	**42,451.60**	-62.05	**2,004.6**	-68.97
1992	**115,108.40**	171.15	**5,258.5**	162.32
1993	**80,411.73**	-30.14	**14,365.2**	173.18
1994	**72,101.12**	-10.34	**72,022.7**	401.37
1995	**60,868.03**	-15.58	**282,790.0**	292.64
1996	**69,902.42**	14.84	**267,062.3**	-5.56
1997	**132,396.00**	89.40	**600,358.0**	124.80
1998	**130,731.66**	-1.26	**661,326.0**	10.16
1999	**234,449.07**	79.34	**1,342,103.0**	102.94
2000	**323,959.35**	38.18	**1,936,172.0**	44.26
2001	**229,525.38**	-29.15	**1,480,131.0**	-23.55
2002	**190,804.31**	-16.87	**1,356,453.0**	-8.36
2003	**103,086.37**	-45.97	**976,794.0**	-27.99
2004	**146,250.99**	41.87	**1,728,935.7**	77.00
2005	**147,361.92**	0.76	**2,353,058.2**	36.10
2006	**125,115.12**	-15.10	**3,897,861.00**	65.65
2007	**111,455.81**	-10.92	**3,877,987.83**	-0.51
2008	**139,331.02**	25.01	**4,098,784.17**	5.69
2009	**107,514.82**	-22.83	**4,285,427.30**	4.55
2010	**129,548.01**	20.49	**4,493,077.05**	4.85
2011	**164,517.11**	26.99	**4,990,683.59**	11.07
2012	**181,460.02**	10.30	**5,185,102.74**	3.90
2013	**191,722.16**	5.66	**4,947,804.96**	-4.58
2014	**182,604.79**	-4.76	**4,939,137.67**	-0.18
2015	**141,548.59**	-22.48	**5,159,581.36**	4.46
2016	**208,932.32**	47.60	**5,194,808.95**	0.68
2017	**201,059.40**	-3.77	**5,274,942.15**	1.54
2018	**203,763.50**	1.34	**5,364,322.77**	1.69
النمو المركب		-1.8102		-0.1489

- **المصدر:** البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2003 ,2006, 2007 , 2008 , 2009 , 2010 , 2011 , 2012 , 2013 , 2014 ,2015,2016,2017,2018 عدد خاص.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية ، نشرات متعددة.
- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للسنوات 2014-2016 , 2012-2013 2010, 2011 - 2008-2009 , 2007, 2005- 2006, 2004.
- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية, مؤشرات الإنذار المبكر للربع الأول 2016.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية – قسم تكوين رأس المال الثابت.
- صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد مختلفة.

شكل (13)

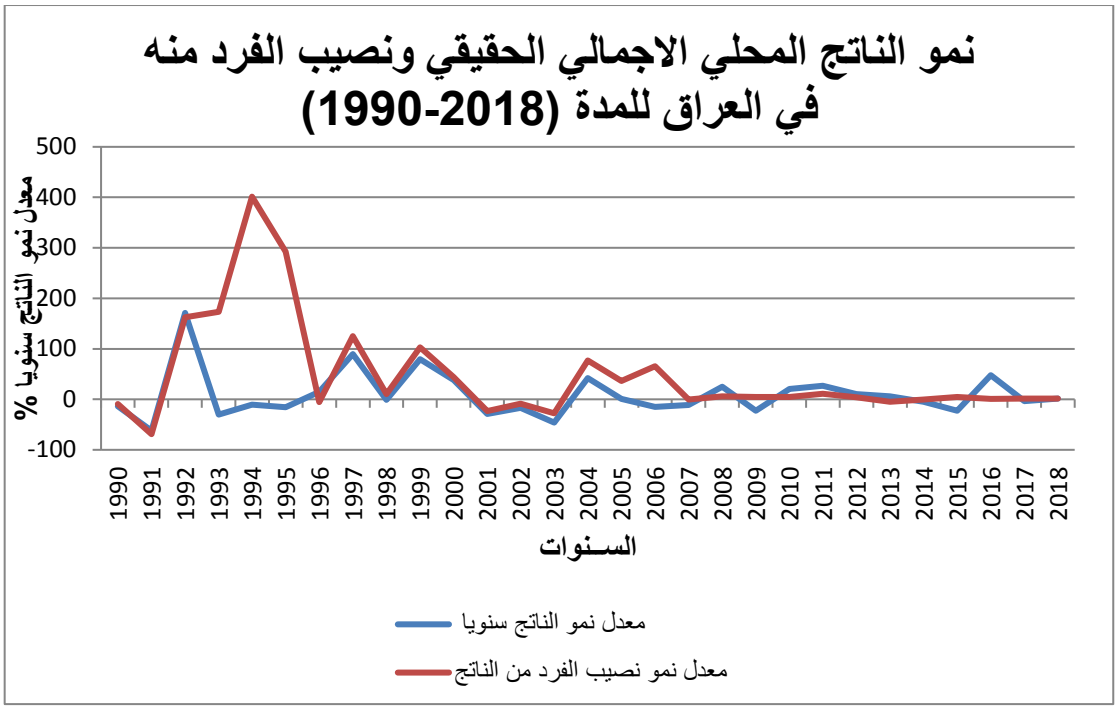

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

واستمر التعافي في الوضع الاقتصادي وواصل الناتج المحلي ارتفاعه إلى عامي (2010) و(2011) فقد ارتفعت نسبة نمو الناتج بما يقارب (20.49%) و(26.99%) للعامين على التوالي ويعود التحسن الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية التي يعيشها العراق فقد حقق النمو الاقتصادي تقدما ملموسا ويعود هذا التقدم في نمو الناتج إلى ارتفاع كمية النفط الخام وهذا ما يعكس أولوية القطاع النفطي في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراجع الناتج في عام (2014) مقارنة مع السنة الماضية بنسبة نمو سالبة بلغت (4.76-%)، ويعود هذا التراجع إلى الأزمة المزدوجة التي ضربت الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط والحرب على تنظيم داعش الإرهابي، والذي استنزف موارد البلد المالية وتوقف تصدير النفط من المناطق الشمالية بسبب تداعيات الإرهاب، إلى جانب تدمير البنية التحتية للمدن التي سقطت بيد الإرهاب، مما أدى إلى تزايد الضغوط على الموازنة العامة للبلد، وارتفع عجز الموازنة إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى إن العراق خسر نحو 48 مليار دولار جراء الحرب على داعش، وانه بحاجة الى ما يقارب 88 مليار دولار لإعادة أعمار المناطق المتضررة.

كل ذلك أدى إلى ترجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن افتقار الاقتصاد العراقي إلى سياسة التنويع مصادر الدخل ليسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلاً سالباً بلغ نحو (22.48%).

اما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد فقد شهد هو الآخر تذبذبات وتغيرات تبعاً للتغيرات التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن الزيادة الكبيرة في حجم السكان لاسيما بعد عام 2003.

فبعدما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (6,459.98) دينار في عام 1990 انخفض ليبلغ نحو (2,004.6) دينار في عام 1991 واستمر بالارتفاع والانخفاض حتى بلغ عام 2000 نحو(1,936,172) وانخفض في عام 2001 ليصل إلى (1,480,131) وارتفع في عام 2005 ليصل (2,353,058.2) دينار واستمر بالارتفاع حتى عام 2018 ليبلغ (5,364,322) دينار عراقي.

2- تحليل الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج

تشير تقديرات الناتج المحتمل المبينة في الجدول (11) إلى انخفاض الناتج الفعلي مقابل الناتج المحتمل مما يدل على إن الاقتصاد يعمل ولا يزال بأقل من إمكاناته فقد كان الناتج الفعلي قد سجل (111,853.00) مليار دينار بينما كان الناتج المحتمل (122,948.82) مليار دينار وتكونت فجوة ناتج سالبة بلغت (9%) عام 1990، ويعود هذا الانخفاض إلى حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق. واستمر انخفاض النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي إذ بلغ الناتج المحتمل (101,771.34) مليار دينار وسجلت فجوة ناتج سالبة وصلت إلى (40%) في عام (1995)، ونتيجة توقيع العراق مذكرة التفاهم تقلصت فجوة الناتج بنسبة (23%) عام 1997.

وبلغت فجوة الناتج (42%) في عام (2001) عندما كان الناتج المحتمل (396,987.10) مليار دينار وبمعدل نمو (5%) بعد أن كان (9%) في عام 1997، ومع زيادة العقوبات الدولية على العراق نهايته عقد التسعينات انخفض النشاط الاقتصادي في العراق وزادت معدلات البطالة حتى وصلت أعلى مستوى لها (28%) بعد إحداث الحرب على العراق عام 2003 إذ ابتعد الناتج الفعلي عن الناتج المتحمل بنسبة كبيرة جدا إذ سجل الاقتصاد فجوة ناتج سالبة بلغت (43%) مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية. وبالرغم من تحسن الناتج الفعلي في السنوات اللاحقة استمر الاقتصاد بتسجيل فجوة ناتج سالبة .

الجدول (11)

الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفجوة الناتج في العراق للمدة (2018-1990) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الفعلي GDP	الناتج الإجمالي المحتمل (مليار دينار)	معدل نمو الناتج المحتمل سنوياً %	نسبة الناتج الفعلي (*) للناتج المحتمل	حجم فجوة الناتج (مليار دينار)	فجوة الناتج(*) سنوياً %
1990	**111,853.00**	**122,948.82**	4.93	0.910	**-11,095.82**	**-9.025**
1991	**42,451.60**	**45,847.73**	-64.68	0.926	**-3,396.13**	**-7.407**
1992	**115,108.40**	**128,000.54**	36.52	0.899	**-12,892.14**	**-10.072**
1993	**80,411.73**	**91,991.01**	34.04	0.874	**-11,579.29**	**-12.587**
1994	**72,101.12**	**87,098.16**	9.66	0.828	**-14,997.03**	**-17.219**
1995	**60,868.03**	**101,771.34**	41.34	0.598	**-40,903.31**	**-40.191**
1996	**69,902.42**	**101,666.07**	-3.43	0.688	**-31,763.66**	**-31.243**
1997	**132,396.00**	**173,068.05**	8.97	0.765	**-40,672.05**	**-23.501**
1998	**130,731.66**	**186,789.40**	47.40	0.700	**-56,057.74**	**-30.011**
1999	**234,449.07**	**355,987.46**	32.59	0.659	**-121,538.40**	**-34.141**
2000	**323,959.35**	**552,026.74**	7.35	0.587	**-228,067.39**	**-41.315**
2001	**229,525.38**	**396,987.10**	-5.17	0.578	**-167,461.72**	**-42.183**
2002	**190,804.31**	**332,457.44**	-7.11	0.574	**-141,653.12**	**-42.608**
2003	**103,086.37**	**182,586.58**	84.79	0.565	**-79,500.21**	**-43.541**
2004	**146,250.99**	**252,955.70**	49.78	0.578	**-106,704.72**	**-42.183**
2005	**147,361.92**	**212,908.50**	-15.07	0.692	**-65,546.58**	**-30.786**
2006	**125,115.12**	**179,164.86**	4.70	0.698	**-54,049.73**	**-30.168**
2007	**111,455.81**	**139,988.50**	-10.63	0.796	**-28,532.69**	**-20.382**
2008	**139,331.02**	**187,037.96**	15.67	0.745	**-47,706.94**	**-25.507**
2009	**107,514.82**	**147,080.27**	5.35	0.731	**-39,565.45**	**-26.901**
2010	**129,548.01**	**175,148.91**	5.16	0.740	**-45,600.90**	**-26.036**
2011	**164,517.11**	**188,207.58**	-9.00	0.874	**-23,690.46**	**-12.587**
2012	**181,460.02**	**223,268.41**	22.54	0.813	**-41,808.39**	**-18.726**
2013	**191,722.16**	**220,434.48**	-0.41	0.870	**-28,712.31**	**-13.025**
2014	**182,604.79**	**215,795.03**	0.61	0.846	**-33,190.25**	**-15.380**
2015	**141,548.59**	**176,335.58**	7.94	0.803	**-34,786.98**	**-19.728**
2016	**208,932.32**	**246,907.86**	1.65	0.846	**-37,975.54**	**-15.380**
2017	**201,059.40**	**231,170.06**	0.48	0.870	**-30,110.66**	**-13.025**
2018	**203,763.50**	**240,799.55**	7.06	0.846	**-37,036.05**	**-15.380**
		النمو المركب	0.0129			

المصدر: من إعداد الباحث

تم تقدير الناتج المحتمل من بيانات الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قانون آرثر اوكن للبطالة

شكل (14)

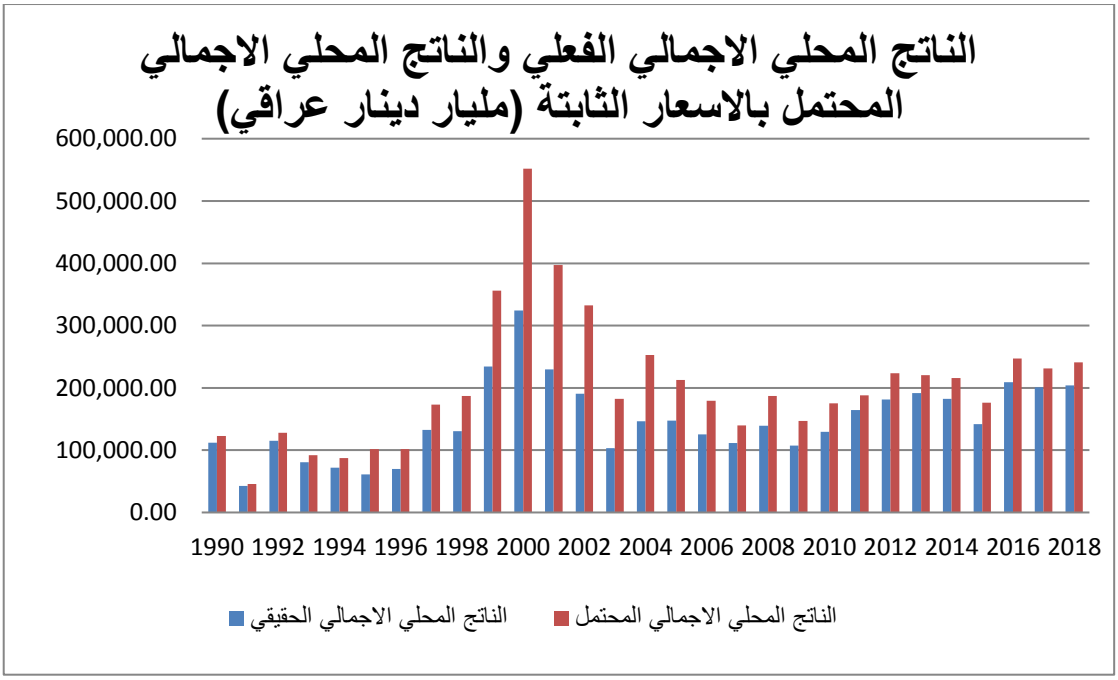

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(11) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

ومن خلال الشكل البياني (14) نرى أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي اقل من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل طيلة مدة الدراسة وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي لا يعمل على النحو الصحيح ويقوم باستنزاف الموارد الاقتصادية وعدم استغلالها بالشكل الأمثل،اي انه يعمل بأقل من مستوى طاقته الإنتاجية وإمكاناته الحقيقة .

أن المشكلة الحقيقية تكمن في هيكل النظام الاقتصادي العراقي إذ يعتمد بالشكل الأساسِ على الموارد الريعية وبذلك يكون أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط العالمية، ويمكن تأكيد ذلك من خلال الرسم البياني السابق إذ إن الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل يتسع عند كل أزمة اقتصادية وسياسية إقليمية كانت أم دولية، إذ نلاحظ اتساع الفارق في عام 1997 نتيجة فرض العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي وكذلك عام 2003 إذ توقفت اغلب الأنشطة الاقتصادية وانخفض تصدير النفط وتوقف معظم المصانع العراقية وتضرر الزراعة والتجارة والصناعة وارتفاع معدلات البطالة اتسع الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الجمالي المحتمل، وفي عام 2011 ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة النشاط الاقتصادي في العراق نلاحظ انكماش الفرق بين الناتجين الفعلي والمحتمل، وبحلول 2014 وتزامنا مع سقوط عدد من المحافظات بيد داعش نلاحظ تزايد الفارق

بين الناتجين بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في تلك المدَة ويعود السبب وراء ذلك إلى زيادة الإنفاق على التجهيزات العسكرية وهذا إنفاق غير منتج بطبيعة الحال.

شكل (15)

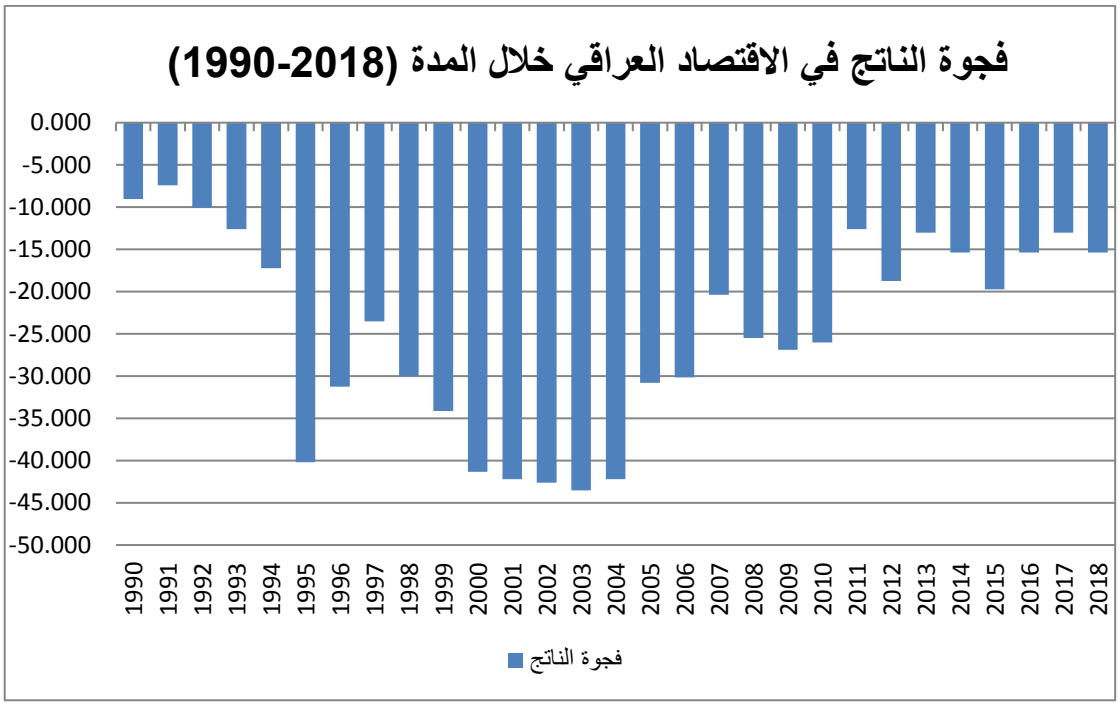

المصدر :**عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)**

ويبين الشكل (15) اتجاه فجوة الناتج التي تظهر إلينا من خلال الشكل بالاتجاه السالب طول مدة الدراسة ، إذ إنّ الفجوة أخذت الاتجاه السالب للعام (1990) وكان حجم الفجوة (**-9.025**) مليار دينار عراقي، وبعدها انخفض حجم فجوة الناتج عام 1992 وكان حجمها (**-12,892.14**) مليار دينار عراقي ، ويمكن أن نلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم فجوة الناتج السالبة بدا بالتزايد حتى عام (1995) إذ بلغت (**-40,903.31**) أي بنسبة (41.34%) وذلك بسبب العقوبات الاقتصادي الذي فرض على العراق ، وفي العام التالي نلاحظ انخفاض حجم الفجوة بسبب توصل الحكومة المحلية مع الأمم المتحدة إلى اتفاقية النفط مقابل الغذاء إذ لوحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وزياد صادرات العراق من النفط الخام ، في عام 1997 بلغ حجم الفجوة (**-40,672.05**) مليار دينار عراقي وبنسبة (23.501%).

وفي عام 1998 لوحظ وجود زيادة في فجوة الناتج السالبة فبلغت (**-56,057.74**) مليار دينار عراقي ، واستمر ارتفاع حجم الفجوة حتى بلغت عام 2000 (**-228,067.39**) مليار دينار عراقي وتعد هذه الفجوة هي الأكبر حجماً في الاقتصاد العراقي من بين السنوات السابقة وجاء السبب وراء ذالك تشديد العقوبات الاقتصادية على العراق مرة أخرى ومن ثم الحرب التي حدثت عام 2003 وسقوط النظام السياسي في تلك المدّة أدى إلى تراجع الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة

بنسب عالية جدا . وفي السنوات اللاّحقة وتحديدا من عام 2005 وما بعدها نلاحظ انخفاض حجم الفجوة بين الناتجين والسبب هو عودة الاقتصاد العراقي إلى الإنتاج والتصدير ، وتشير المؤشرات الاقتصادية في تلك المدَة إلى تعافي الاقتصاد تدريجيا إذ بلغت فجوة الناتج في عام 2005 (**-65,546.58**) مليار دينار عراقي واستمر حجم الفجوة بالتذبذب حتى وصل الى اقل مستوى له عام 2011 إذ بلغ (**-23,690.46**) مليار دينار عراقي وذلك لزيادة الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط العالمية .

ثالثاً: تحليل واقع أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2018) :

أ. الإيرادات العامة :

تعد العوائد المالية التي تحصل عليها الحكومة أو إحدى هيئاتها، ذات أهمية في إستراتيجية السياسة المالية، والتي تخصص لتمويل الأنفاق الحكومي العام ، إذ يتكون هيكل الإيرادات الجارية في العراق من الإيرادات النفطية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات الأخرى (والتي تتضمن إيجار ممتلكات تابعة للحكومة من الدور والأراضي،وإيرادات خدمات الحكومة المركزية للغير وغيرها).

ومن بيانات الجدول (12) التي توضح واقع الإيرادات والنفقات الحكومية للمدة (1990-2018)، وبلغت الإيرادات العامة بلغت عام 1990 (16982) مليار دينار عراقي وانخفضت عام 1991 لتصبح (4228) مليار دينار عراقي بسبب العقوبات الاقتصادية ووصل حجم الإيرادات الحكومية إلى ادنى مستوياتها عام 1995 إذ بلغ (972) مليار دينار عراقي ومن بعدها نلاحظ ارتفاع حجم الإيرادات تدريجيا حتى بلغ عام 2003 (7478) مليار دينار عراقي ، وفي عام 2004 نلاحظ حدوث فجوة ايجابية في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت الإيرادات الحكومية (90611) مليار دينار عراقي تبعاً للزيادة في المورد النفطي ، إذ تمكن العراق من استعادة نشاطه النفطي بعد رفع الحظر عن صادراته النفطية وتحسن الأسعار في السوق الدولية، مما سهل من إمكانية الحصول على إيرادات كافية لتغطية النفقات المتزايدة، في حين انخفضت نسبة إسهام الضرائب والإيرادات الأخرى بسبب تردي الوضع الأمني وتوقف إمدادات الطاقة لمعظم المصانع والشركات الحكومية والخاصة، مما انعكس على ضعف مساهمتها في الإيرادات العامة.

وفي عام 2009 انخفضت الإيرادات الحكومية لتصل إلى (45,244) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (36.46-%) ، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أسواق النفط.

بعد ذلك أخذت الإيرادات بالتزايد لتصل إلى (85,522) مليار دينار وذلك في عام 2012 وبمعدل نمو (3.83%) ويعود ذلك إلى زيادة كميات النفط المنتجة، فضلا عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية، وزيادة مساهمة الإيرادات الأخرى بسبب التحسن الملموس في الوضع الأمني وإعادة تأهيل وتشغيل بعض المصانع الحكومية المتوقفة. إلا إن الإيرادات الضريبية بقيت تسهم

بنسب متواضعة لتصل إلى (1.9 %) ولم تشهد تحسن في نسبة مساهمتها ، انخفضت الإيرادات العامة في عام 2014 وبمعدل نمو (9.39-%) ، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية في الأسواق الدولية بسبب تخمة المعروض، مما حدا بالحكومة إلى اللجوء لتفعيل مصادر أخرى من الإيرادات لاسيما الضريبية منها، من خلال فرض ضرائب على شركات الهاتف النقال، وعلى المسافرين.

نظريا تسهم زيادة الضرائب، من مجموع الإيرادات، في تعزيز التدقيق والرقابة على الإنفاق العام، وتدفع الحكومة لتحسين إدارتها للموارد بهدف تنمية الاقتصاد، ويفترض إن يأتي ذلك في سياق تكون الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة والمساءلة اشد. إلا إن انخفاض الإيرادات الضريبية على نحو لا يفسر إلا بالإهمال والقصور في قواعد العمل والتهرب الضريبي، لاسيما إن الفئات الميسورة تقاوم الضريبة واستطاعت بحكم نفوذها تغييب مشروعية الضرائب وضرورتها للازدهار وإشاعة العدالة الاجتماعية. فضلا عن كونها أداة للسياسة المالية لأنها ستؤثر في تخصيص الموارد حسب تفاوت نسب الضريبة الفعلية من العائد، لان العائد بعد الضريبة هو المقصود من وجهة نظر المستثمر في حساب معدل العائد الداخلي، ومن ثم المفاضلة بين مختلف فرص الاستثمار.

جدول (12)

الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(1990-2018)

السنوات	الإيرادات الحكومية (مليار دينار)	النمو السنوي للإيرادات الحكومية %	ΔGR	النفقات الحكومية (مليار دينار)	النمو السنوي للنفقات الحكومية %	ΔGE
1990	**16,982**	4.4675		**28,358.00**	11.58	
1991	**4,228**	-75.10	0.054	**17,497.00**	-38.30	0.12
1992	**5,047**	19.37	-0.751	**32,883.00**	87.94	-0.383
1993	**2,249.25**	-55.43	0.194	**17,238.50**	-47.58	0.879
1994	**1,115.60**	-50.40	-0.554	**8,671.39**	-49.70	-0.476
1995	**972.60**	-12.81	-0.504	**6,279.85**	-27.58	-0.497
1996	**1,914.11**	96.80	-0.128	**5,833.78**	-7.10	-0.276
1997	**3,601.20**	88.13	0.968	**5,314.05**	-8.91	-0.071
1998	**3,972.74**	10.31	0.881	**7,026.72**	32.23	-0.089
1999	**4,891.59**	23.12	0.103	**7,030.96**	0.06	0.322
2000	**7,309.89**	49.43	0.231	**9,669.03**	37.52	0.001
2001	**7,162.47**	-2.01	0.494	**11,554.03**	19.50	0.375
2002	**8,625.97**	20.43	-0.020	**15,008.96**	29.90	0.195
2003	**7,478.55**	-13.30	0.204	**6,907.83**	-53.98	0.299
2004	**90,611.92**	1111.62	-0.133	**88,234.86**	1177.32	-0.540
2005	**81,168.11**	-10.42	11.116	**52,856.06**	-40.10	11.773
2006	**64,208.82**	-20.89	-0.104	**50,794.08**	-3.90	-0.401
2007	**54,599.45**	-14.96	-0.209	**39,031.23**	-23.16	-0.039
2008	**71,208.67**	30.42	-0.150	**52,709.29**	35.04	-0.232
2009	**45,244.49**	-36.46	0.304	**53,773.95**	2.02	0.350
2010	**56,097.70**	23.98	-0.365	**67,004.79**	24.60	0.020
2011	**82,367.44**	46.82	0.240	**73,173.93**	9.21	0.246
2012	**85,522.64**	3.83	0.468	**75,046.09**	2.56	0.092
2013	**79,724.87**	-6.77	0.038	**83,481.42**	11.24	0.026
2014	**72,232.09**	-9.39	-0.068	**77,774.85**	-6.84	0.112
2015	**44,912.33**	-37.82	-0.094	**47,565.88**	-38.84	-0.068
2016	**59,076.69**	31.53	-0.378	**87,763.48**	84.51	-0.388
2017	**57,901.87**	-1.98	0.315	**93,020.98**	5.99	0.845
2018	**75,165.50**	29.81	-0.020	**98,826.67**	6.24	0.060

- المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية

2018,2017,2016,2015, 2014, 2013, 2012, 2011 , 2010, 2009 , 2008 , 2007 ,2006, 2003 عدد خاص.

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.

- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات 2014-2016 , 2012-2013 ,2010- 2011 , 2008-2009, 2007, 2005- 2006, 2004.

- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية, مؤشرات الانذار المبكر للربع الاول 2016.

- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية – قسم تكوين راس المال الثابت.

- صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد- اعداد مختلفة.

شكل (16)

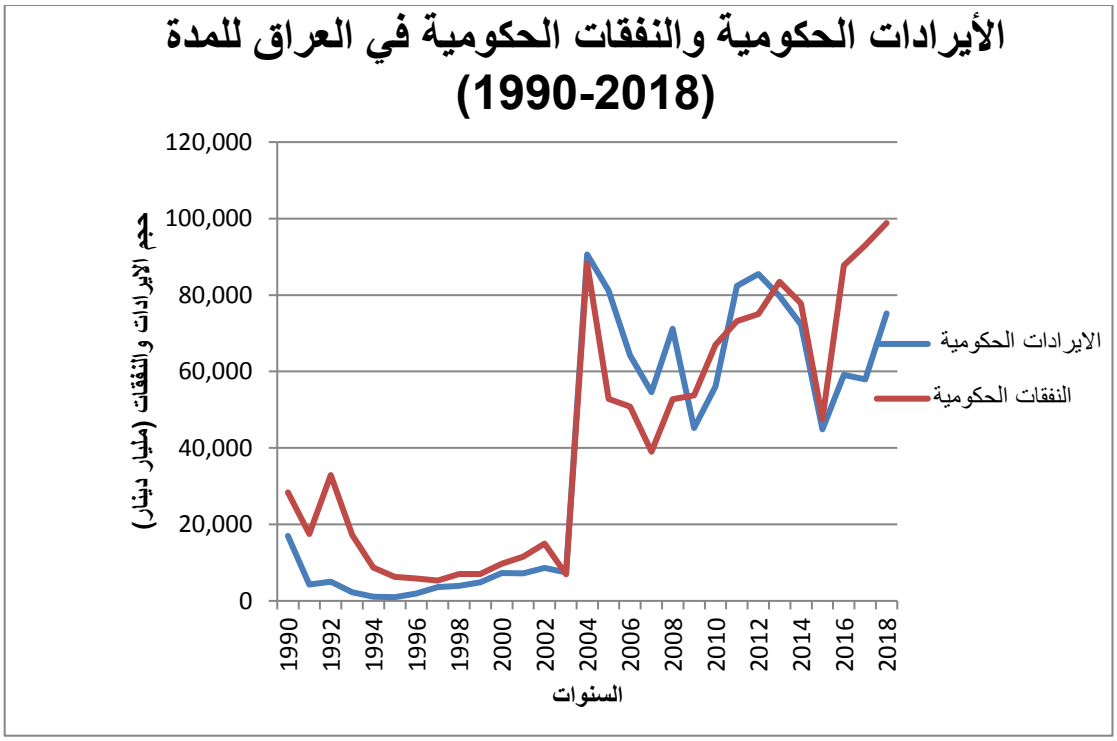

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12) وباستخدام البرنامج الإحصائي(EXCEL)

ب: النفقات العامة

تعد النفقات العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل الاقتصاد من خلال توظيفها لإشباع الحاجات العامة، وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية [1].

ومن بيانات الجدول (12) كانت النفقات الحكومية بلغت عام 1990 (28358) مليار دينار عراقي وانخفضت عام 1991 لتصبح (17497) مليار دينار عراقي بسبب العقوبات الاقتصادي ووصل حجم النفقات الحكومية إلى ادنى مستوياتها عام 1997 إذ بلغ (5314) مليار دينار عراقي ومن بعدها نلاحظ ارتفاع حجم النفقات تدريجيا حتى بلغ عام 2002 (15008) مليار دينار عراقي ، وفي عام 2003 انخفض حجم النفقات بسبب توقف اعمال الدولة وتعطيل المشاريع تبعا لانهيار النظام في العراق، وفي عام 2004 نلاحظ حدوث فجوة ايجابية في النفقات الحكومية اذ بلغت (88234) مليار دينار عراقي ، وفي عام 2005 انخفضت النفقات العامة إلى (52,856.06) مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت (40.10-%) عن العام السابق ، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات الأمنية التي رافقت ظروف الاحتلال، وعدم قدرة العراق على استعادة نشاطه الاقتصادي، بعدها أخذت النفقات العامة بالتزايد لتصل في عام 2008 إلى

[1] محمود الوادي وآخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، الطبعة العربية ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن، 2007، ص312.

(52,709.29) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ(35.04%) والذي يعود إلى استمرار زيادة التوظيف في الدوائر الحكومية، وإصدار قانون الرواتب الجديد، والذي تم بموجبه تعديل سلّم الرواتب، الأمر الذي تطلب زيادة الإنفاق لمواكبة هذه التطورات ، بعد عام 2010 وما تلاه وبفعل توقيع عقود جولات التراخيص مع الشركات النفطية العالمية، التي مكنت الحكومة من الحصول على إيرادات جديدة حفزتها على زيادة الإنفاق، وبما يسمح به الظرف الاقتصادي، لاسيما إطلاق المبادرات لتطوير القطاع الزراعي والصناعي، فضلا عن مبادرات تطوير الكوادر العلمية من خلال فتح قنوات لإكمال الدراسات العليا في الخارج، وهو ما انعكس على استمرار زيادة النفقات العامة، لتصل في عام 2013 (83,481.42) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (11.24%)عن العام السابق ، في عام 2014 وبسبب عدم أقرار الموازنة العامة ، واستمرار التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية والأمنية (واستناداً إلى قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 الذي خول وزير المالية صرف ما يعادل (1 /12) من موازنة عام 2013 وبشكل شهري)، إذ تم تقليص الإنفاق العام وإبقاءه دون مستويات الإنفاق التي تحققت في عام 2013 وذلك بما يتوافق مع الإيرادات النفطية التي كانت آخذه في الانخفاض، إذ انخفضت النفقات العامة بنسبة (6.84-%) عن العام السابق، إذ بلغت النفقات العامة (77,774.85) مليار دينار، ثم وصل إجمالي الإنفاق العام إلى (87,763.48) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (84.51%) وذلك في عام 2016، واستمر الإنفاق بالنمو صوب الاتجاه الموجب لتبلغ عام 2018 (98,826.67) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (6.24%).

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية وفجوة الناتج في بلدان العينة

- المبحث الأول : توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة
- المبحث الثاني: تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية وفجوة الناتج في بلدان العينة

تمهيد:

لكي تتم معرفة اثر العلاقة بين السياسة المالية وفجوة الناتج ينبغي إخضاعها لاختبارات إحصائية عن طريق استخدام الأساليب القياسية المناسبة ، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تضمن المبحث الأول التوصيف النظري للأنموذج القياسي أما المبحث الثاني فقد تضمن قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية وفجوة الناتج في بلدان العينة (النرويج وماليزيا والعراق) للمدة (2018-1990).

المبحث الأول

توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة

أولا : توصيف النموذج :

اعتمدنا على البيانات الخاصة بمدة الدراسة (1990–2018) لقياس الاستجابة الدورية لفجوة الناتج على ان هذه الفجوة تعد من أهم مؤشرات التدخل الحكومي لتعديل انحراف الناتج المحتمل عن الناتج الفعلي ، ويتم ذلك عن طريق تقدير العلاقة بين فجوة الناتج والإيرادات الحكومية GR ، ومن ثم بين فجوة الناتج والنفقات الحكومية GE) باستخدام الأساليب الحديثة في التعامل مع السلاسل الزمنية معتمدين في ذلك على اختبار الأستقرارية (Stationarity tests) واختبار التكامل المشترك (C0-integration) وأنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Mode)(ARDL) بهدف الوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومنسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية ، وتم استخدم البرنامج الإحصائي (Eviews9) لاختبار وتحليل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة.

علما تم الحصول على البيانات بالنسبة لفجوة الناتج عن طريق استخدام قانون اوكن في احتساب الناتج المحتمل ومن ثم حساب فجوة الناتج ، ومن ثم تقدير المعادلة التي يتم من خلالها معرفة الاستجابة الدورية لفجوة الناتج أو التعديل الدوري للسياسة المالية استجابة لفجوة الناتج ويتم ذلك من خلال معرفة نوع السياسة المالية هل هي تلقائية أم معدلة دوريا من خلال قيمة المعلمة (β_1) أو ميل الدالة، علما إن معادلة الانحدار ستكون بالشكل التالي:

$$Y_i = \hat{b_\circ} + \hat{b_1} X_i \quad .....(12)$$

وستقدر هذه الدالة مرة لتقدير استجابة السياسة المالية ممثلة بالإيرادات الحكومية ومرة أخرى لتقدير تلك الاستجابة ممثلة بالنفقات الحكومية تجاه فجوة الناتج إذ إن :

Y_1 : يمثل المتغير التابع (الإيرادات الحكومية GR)

Y_2 : يمثل المتغير التابع (النفقات الحكومية GE)

X: يمثل المتغير المستقل (فجوة الناتج)

وتم الاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي للمعلومات(World Bank information) وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والبيانات المنشورة في النشرات الإحصائية ونشرات البنك المركزي في العراق للمدة (1990–2018).

علما بان هناك افتراض لابد من الأخذ به وهو أن من أهم معايير نجاح السياسة المالية هي أن تكون معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية وليست مسايرة لها أي أن تكون السياسة المالية الاتفاقية تتحرك عكس حركة نسبة الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي في حين أن السياسة المالية الايرادية تتحرك معا ونسبة الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي.

ثانيا : أساليب وبرامج التقدير – مفاهيم أساسية :

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

استقرار السلاسل الزمنية من الموضوعات المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل البيانات الاقتصادية والمالية خلال حقبة زمنية محددة ، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي إذ إن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة ، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة وإنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل وهناك العديد من الطرائق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية وسوف نعتمد احدها والذي يعد من الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشارا وهو اختبار جذور الوحدة ، إذ يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ، فإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية.

ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها سوف نستخدم اختبار**(ديكي – فولر الموسع)** :

هناك انتقادات عديدة وجهت إلى اختبار (ديكي– فولر) البسيط ،إذ قام الباحثان ديكي وفلور عام 1981 بتطوير هذا الاختبار وأطلق عليه اختبار (دكي – فولر) الموسع ، إذ اثبت هذا الاختبار كفاءته من خلال الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية ، إذ يعتبر أكثر كفاءة من الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة إذ انه لا يبقي خطا الارتباط بين البواقي ويمكن وصف النموذج من خلال المعادلة الآتية :

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \gamma Y_{t-1} + \ \dots\dots + \delta p\ \Delta Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(13)$$

إذ إن :

Y_t: السلسلة الزمنية المراد اختبارها

Δ: الفرق الاول للسلسلة الزمنية

$\alpha, \beta, \gamma, \delta$: المعلمات المراد تقديرها

P: عدد الارتدادات الزمنية

ε: الخطأ العشوائي له وسط حسابي مقداره صفر وتباين ثابت وان عناصره غير مرتبطة ذاتياً

بعد ان يتم تقدير معلمات معادلة الانحدار يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين :

السلسلة الزمنية تعاني من جذر الوحدة(غير مستقرة) $H_0: y=0$

السلسلة الزمنية لا تعاني من جذر الوحدة(مستقرة) $H_1: y<0$

إذ نقارن قيمة (F) المحتسبة بقيمة (t) الجدولية ، فإذا كانت القيمة المحتسبة ل (F) اكبر من القيمة الجدولية عنده نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة مستقرة، أما إذا كان العكس فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة ويستلزم اخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية ومن ثم اخذ الفرق الثاني واختبارها وهكذا إلى أن يتم الحصول على سلسلة زمنية مستقرة .

2. اختبار التكامل المشترك :

يعد هذا الاختبار احد الأساليب المستخدمة في معالجة عدم سكون السلاسل الزمنية, فضلاً عن دعمه للنظرية الاقتصادية من خلال صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ضمن حيز إحصائي، علماً إن علم الاقتصاد يؤكد على ان هناك متغيرات اقتصادية تكون حركتها مستقرة عبر الزمن، على الرغم من كونها تتصف بالتذبذب العشوائي بشكل منفرد بالتالي أهمية تحليل التكامل المشترك في دراسة العلاقات الاقتصادية في المدى الطويل[1].

وبما أن التحليل القياسي من الدراسات التجريبية وما دمنا بصدد تحليل العلاقة لمتغيرات اقتصادية عن طريق إجراء تحليل الانحدار لبيانات تلك المتغيرات التي هي عبارة عن سلسلة زمنية تمتد لـ (28) مشاهدة وهي تمثل أجلا طويلاً ، وهنا لابد من توافر عدة خطوات رئيسة الخطوة الأولى: التأكد من سكون بيانات السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات التي تتكامل معها. الخطوة الثانية: وهي اختيار طريقة للتكامل ووفقاً لهذه الدراسة يتم الاستعانة بنموذج (ARDL) لغرض التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أم لا.

اختبار التكامل المشترك باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)

قام كل من Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)، Pesaran et AI (2001) بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة إذ لا يستلزم

---

[1] . **علي عبد الزهرة , حسن عبد اللطيف ،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 34 ، العدد 2013 188،ص8.**

في هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة من الرتبة نفسها أي ساكنة في الدرجة نفسها سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية

يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عدة خصائص تميزه عن باقي النماذج وهي كالتالي

1. لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) إن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة، علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.
2. يتميز اختبار (ARDL) بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية الأخرى.
3. يتمتع اختبار (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفوءة وغير متحيزة.
4. يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خليط من أنموذجين نموذج الإبطاء الموزع (Lag- Distributed model) ونموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model) عندما يكون هناك وجود حالة من التكييف في المتغير التابع Y_t أي انه يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري xt وبقيم متباطئة لمدد زمنية سابقة (X_{t-n})، أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط (t) وإنما خلال مدد زمنية متعددة سابقة (t-n)، ويأخذ نموذج (ARDL) الصيغة التالية:

$$yt = \beta + \beta 0 x_t + \beta 1 x_{t-1} + ut \ldots\ldots\ldots (14)$$

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع Y_t وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة (Y_{t-n}) ويمثل ذلك أنموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة الآتية:

$$y_t = \lambda 1 y_{t-1} + \lambda 2 y_{t-2} + \cdots + \lambda p y_t - p + ut \ldots.. (15)$$

وفقا للمعادلة (14) أعلاه أنموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا (X_{t-1}) علاوة على المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (Y_{t-i})، لذلك يأخذ المعادلة الآتية [1]:

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t-1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots (16)$$

إذ (y،x) تمثل المتغيرات الساكنة من الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

كما يمكن اختبار وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة باستخدام أنموذج (ARDL) سواء كانت المتغيرات ساكنة من الدرجة الصفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما.

وتبعاً لطريقة اختبار الحدود (Bound Test approach) يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لاختبار F (F-statistic) بواسطة فرضية العدم (H0) التي تعني عدم أمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج عندما تكون قيمة F المحتسبة اقل من القيم الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك، وفقا لما سبق ومن الناحية التطبيقية فإن أنموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة نقوم بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\,\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\,\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\,\Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

إذ:

Δ= الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0= الحد الثابت.

r= عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

$a1i، a2i، a3i$ = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

β3 ،β2 ،β1= معاملات طويلة الأجل التي من خلالها يمكن معرفة أمكانية وجود تكامل مشترك.

t= الزمن

εt= حد الخطأ العشوائي

1.Hassler.U and Jurgen Woltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration,Working paper,University Berlin,2005.p:22.

وفقا للمعادلة أعلاه فان أمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بالشكل الآتي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\,\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\,\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\,\Delta m_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon t \ldots\ldots (18)$$

إذ (ECT) تمثل حد تصحيح الخطأ ويتم أضافته للنموذج أما (y) تمثل نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة $(t-1)$ إلى المدة t) وهذا يعني سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

3. اختبار سلامة واستقرارية الأنموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي :

أ. اختبار خلو الأنموذج من الأرتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

ب. اختبار معنوية المعلمات المقدرة عن طريق اختبار (Wald Test)

ج. اختبار استقرارية الانموذج عن طريق اختبار (Cusum , Cusum Squares).

4.نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من إن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة هي مستقرة في المستوى او في الفرق الأول ، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركا , ولغرض الكشف عن علاقة توازنية طويلة الأمد بين فجوة الناتج(X) ومتغيرات الدراسة الأخرى المتمثلة بالإيرادات الحكومية (Y_1) والنفقات الحكومية (Y_2) ينبغي إن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل في نموذج تصحيح الخطأ (Engle and Granger). الذي يتضمن إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج ، كما انه يمكن تفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف (Spurious Regression).

المبحث الثاني

تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي

اولاً: تقدير وتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد النرويجي

1.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 9 وأجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل ، وبعد أجراء الاختبار للمتغيرات تم الحصول على المخرجات الموضحة بالجدول (13) :

جدول (13)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

VAR	رتبة التكامل	عند المستوى At Level			عند الفرق الأول At Is Difference			درجات الحرية Test critical values		
		a	b	Non	a	b	Non	1 %	5 %	10%
Y1	I(o)	-4.48*	-4.88	-2.99				-3.69	-2.97	-2.62
Y2	I(o)	-4.19*	-4.10	-0.93				-3.69	-2.97	-2.62
x	I(o)	-3.06	-3.29**	-2.95				-3.69	-2.97	-2.62

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non يعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

*** يعني معنوي عند مستوى 1 %**

**** يعني معنوي عند مستوى 5 %**

يتبين من الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية للمتغيرين التابعين (Y_1 , Y_2) الذين يمثلان السياسة المالية والمتمثلين بالإيرادات والنفقات الحكومية قد استقرت عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أي أنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى 1% وستكون متكاملة من الدرجة I(o) ، في حين كانت سلسلة المتغير المستقل (X) مستقرة أيضا عند المستوى سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام و متكاملة من الدرجة I(o) ، ولكنها استقرت عند مستوى معنوية 5% .

وبعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، قمنا بتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وفجوة الناتج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

(ARDL) ، واجراء اختبار الحدود ومجموعة من الاختبارات الأخرى التي من شأنها إيصالنا إلى تقدير سليم لمعالم العلاقة المراد تقديرها .

سنعتمد تقدير العلاقة بين فجوة الناتج والإيرادات الحكومية وفجوة الناتج والنفقات الحكومية كلاً على حدة ، وكما يأتي :

2. تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية (Y1) وفجوة الناتج (X) :

بعد اختبار استقرارية السلاسة الزمنية لمتغيرات الدراسة هو تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الإيرادات الحكومية وبعد إجراء عملية تقدير النموذج حصلنا على النتائج الآتية :-

جدول (14)

نتائج اختبار أنموذج ARDL لدالة الإيرادات الحكومية

Var	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.034436	0.202329	0.170199	0.8665
Y1(-2)	-0.328833	0.202624	-1.622871	0.1195
X	7.641206	4.89E-07	1.564111	.00327
X(-1)	8.13-E-07	4.52E-07	-1.797273	0.0867
C	0.081055	0.021725	3.730979	0.0012
R-squared	0.224855	Adjusted R-squared		0.077208
F-statistic	1.522922	Durbin-Watson stat		2.151611

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .

يتبين من خلال الجدول (14) المذكور أعلاه الذي يوضح نتائج تقدير أنموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2 = 0.224$) وهذا يفسر أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر تشكل (22%) من المتغيرات التي تأثر في المتغير التابع ، أما (78%) فيعود سببها إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في الأنموذج وهذا يعدّ شيئاً طبيعياً بالنسبة لاقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأساس على الموارد الأحفورية ، وكذلك النموذج غير معنوي أذا كانت قيمة F المحتسبة قد بلغت (1.522) وهي غير معنوية عند المستوى 5 % أي أن النموذج المقدر غير معنوي أي نقبل فرضية العدم ($H_o:B_o=0$) ونرفض الفرضية البديلة.

وبعد ذلك نختبر وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (السياسة المالية معبر عنها بالإيرادات الحكومية وفجوة الناتج) عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والذي من خلاله حصلنا على النتائج التالية:

جدول(15)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.93379	1
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الجدول(15) يبين لنا نتائج اختبار الحدود إذ بلغت قيمة F المحتسبة (11.93379) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (7.84) عند مستوى معنوية 1% واكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (6.84) عن مستوى معنوية 1% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند جميع مستويات الثقة.

وبعدها ننتقل إلى اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي وبعد إجراء الاختبارات تحصلت النتائج الموضحة بالجدول أدناه.

جدول (16)

اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.797871	Prob. F	0.4648
Obs*R-squared	2.014461	Prob. Chi-Square	0.3652
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.087900	Prob. F	0.3879
Obs*R-squared	4.462896	Prob. Chi-Square	0.3470
Scaled explained SS	5.508907	Prob. Chi-Square	0.2389

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يبين لنا الجدول (16) أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي آذا أن قيمة اختبار F وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

إما الخطوة اللاحقة فتتطلب اختبار ما إذا كانت معاملات النموذج تتميز بالسكون أم لا ، فيتم اللجوء إلى استعمال اختبار البواقي (CUSUM) إذ تنص فرضية العدم :H_0 على إن المعلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة:H_1على إن المعلمات غير مستقرة.

بهذا الصدد تم الاسترشاد بالشكل البياني وهو احد نتائج البرنامج Eviews 9 فإذا وقع الخط المقدر بين حدي الثقة ، فهذا يعني إن معاملات الانحدار تتغير بصورة منتظمة، فنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، ويبدو من الشكل(17) إن الخط المقدر يقع بين حدي الثقة لذا فإن المعاملات تتميز باستقرارها وهو ما يعكسه أيضا اختبار مربعات البواقي (CUSUM SQUARE) وكما موضح في الشكل(17) الأتي:

شكل (17)

أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE)

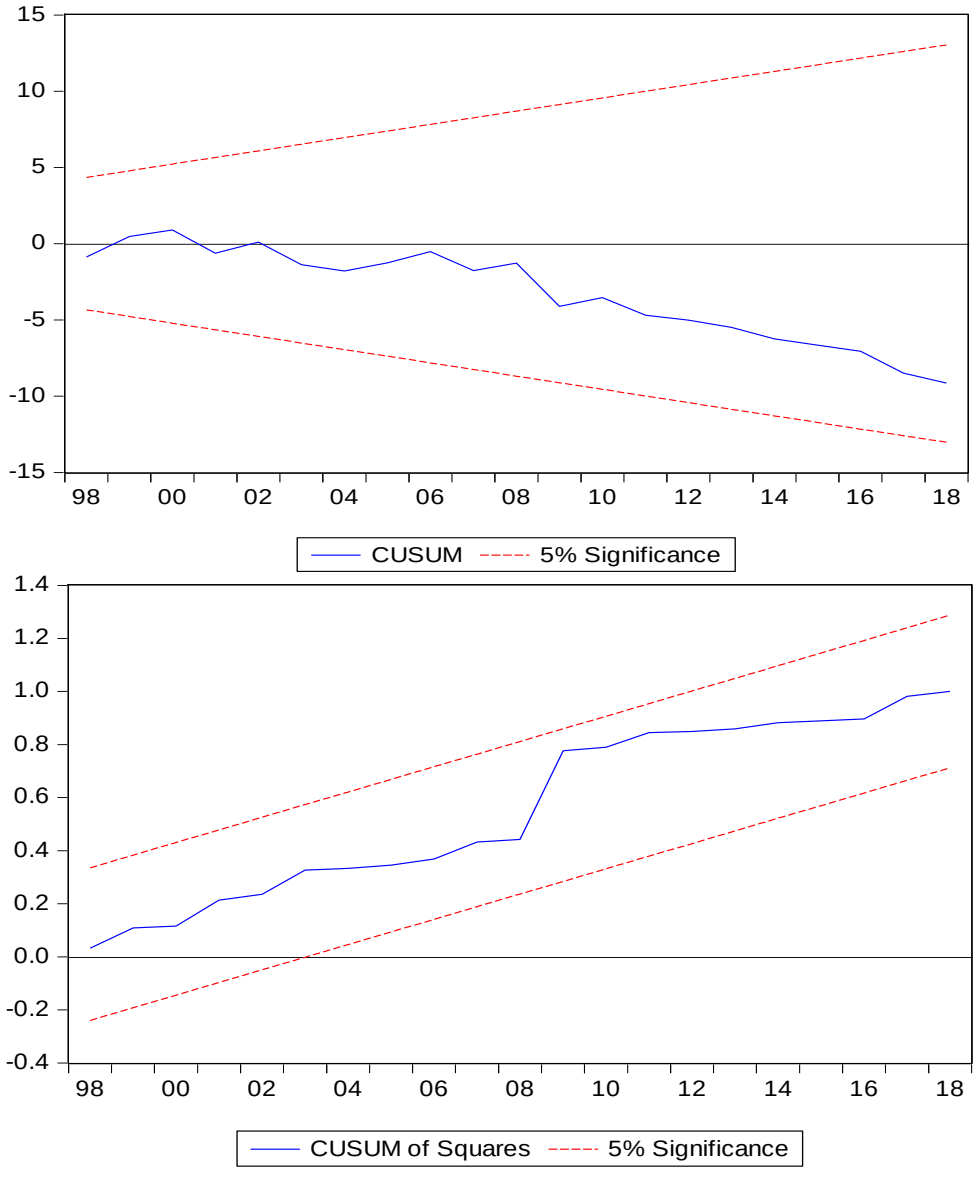

أما الجدول (17) فيبين أن قيمة (Q-stat) كانت غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم وخلو النموذج من الارتباط الذاتي وكما موضح أدناه :

جدول (17)

اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر

Date: 01/01/20 Time: 17:46
Sample: 1990 2018
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	-0.08...	-0.08...	0.2276	0.633
		2	-0.06...	-0.07...	0.3547	0.837
		3	-0.02...	-0.04...	0.3798	0.944
		4	0.186	0.177	1.5226	0.823
		5	0.282	0.326	4.2753	0.511
		6	0.039	0.156	4.3299	0.632
		7	-0.24...	-0.20...	6.5904	0.473
		8	0.197	0.131	8.1652	0.418
		9	-0.14...	-0.30...	9.0927	0.429
		1...	-0.02...	-0.25...	9.1191	0.521
		1...	0.046	0.048	9.2237	0.601
		1...	-0.17...	-0.16...	10.838	0.543

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

وبعد ذلك تم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل وبعد التقدير حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (18)

جدول (18)

نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات الحكومية

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.328833	0.202624	1.622871	0.1195
D(X)	7.641206	4.885336	1.564111	.00927
CointEq(-1)	-1.294397	0.280968	-4.606916	0.0002
Cointeq = Y1 - (-3.785*X + 0.0626)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-3.785097	2.506511	-0.151011	0.8814
C	0.062620	0.011405	5.490679	0.0054

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن الإيرادات الحكومية ترتبط بعلاقة عكسية مع فجوة الناتج أي أن زيادة واتساع فجوة الناتج سوف تؤدي إلى انخفاض في الإيرادات الحكومية ، إذ أن الإشارة السالبة تعني بان السياسة المالية متمثلة بالإيرادات الحكومية معدلة دوريا في الاقتصاد النرويجي إي أنها ليست تلقائية تجاه فجوة الناتج وبذلك هي ليست مسايرة لفجوة الناتج وإنما معاكسة لاتجاهه ، إذ إن في أوقات الأزمات أي في أوقات الكساد لا تعتمد الحكومة فقط على مواردها النفطية لتمويل نفقاتها بل تسعى إلى زيادة الضرائب من اجل إنعاش الاقتصاد والحد من الأزمة وبحدود معقولة من اجل تعويض النقص الحاصل في الإيرادات الحكومة نتيجة الكساد الذي يسود الاقتصاد.

وفي حال الازدهار أو التضخم فلا تسعى الحكومة إلى زيادة الضرائب والرسوم سعيا للحد من التضخم لان هذه السياسة قد تؤدي بالاقتصاد إلى الكساد والدخول في أزمة اقتصادية أخرى ، بل أن الحكومة تسعى إلى المحافظة على حجم الإيرادات نسبتا إلى النفقات أو تتعمد إلى خلق عجز في ميزانيتها من اجل استمرار الاقتصاد بحالة الازدهار والرواج وهذه السياسة متبعة حاليا في الاقتصاديات المتقدمة ، إذ تبين النتائج بان زيادة فجوة الناتج وحدة واحدة فان الإيراد سينخفض بمقدار (3.785) أي عندما يكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فان الاقتصاد يمر بحالة رواج وهذا بدوره يشجع إلى زيادة الضرائب ، إلى أن السياسة المالية المتبعة في النرويج عكس اتجاه فجوة الناتج أي أن السياسة المالية سعت إلى تخفيض الضرائب وليس إلى زيادتها كما هو المعمول به في بعض البلدان وخاصة التي تعتمد على الإيرادات النفطية ، أي أن السياسة المالية لم تكن ردة فعلها مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية والمتمثلة بفجوة الناتج بل معاكسة وهي بذلك سياسة مالية معدلة دورياً.

ويبين لنا معامل تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة أم لا ، إذ اذا ظهر بقيمة سالبة يعني وجود علاقة وتتحدد مدة التصحيح على قيمة المعامل إذ يمكن أن يعود الاقتصاد إلى حالته التوازنية خلال سنة واحدة اذا كانت قيمة معامل التصحيح يساوي (1) ، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ظهور معامل التصحيح بقيمة سالبة ومعنوية وقد بلغ (1.29) وهذا يدل على وجود علاقة توازن قصيرة الأجل ، ويبين لنا بأن الاقتصاد يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة اقل من عشرة أشهر ، أما في الأجل الطويل فان المؤشرات ليس لها تأثير معنوني إذا يقتصر تأثرها في الأجل القصير فقط.

3. تقدير العلاقة بين النفقات الحكومية (Y2) وفجوة الناتج (X)

بعد اختبار استقرارية السلاسة الزمنية لمتغيرات الدراسة هو تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة النفقات الحكومية وبعد تقدير اجراء عملية تقدير النموذج تم الحصول على النتائج الآتية :-

جدول (19)

نتائج اختبار أنموذج ARDL لدالة النفقات الحكومية

Var	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	-0.159871	0.211164	-0.772143	0.4486
Y2(-2)	-0.273806	0.194380	-1.408611	0.1736
X	3.319750	1.025863	0.323606	0.0494
X(-1)	2.271612	1.156744	1.963799	0.0629
C	0.076258	0.016633	4.584687	0.0002
R-squared	0.655592	Adjusted R-squared		0.551895
F-statistic	4.393509	Durbin-Watson stat		2.036056

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من الجدول (19) الذي يوضح نتائج تقدير أنموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2 = 0.655$) وكانت قيمة (Adjusted R-squared = 0.551) وهذا يفسر أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر تشكل (65%) من المتغيرات التي تأثر في المتغير التابع ، ما (35%) فيعود سببها إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في الأنموذج ، وكذلك النموذج معنوي إذ بلغت قيمة F المحتسبة (4.393) وهي معنوية عند المستوى 1 % أي أن النموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_o:B_o=0$) ونقبل الفرضية البديلة.

وبعدها يتم اختبار وجود علاقة التكامل المشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والذي من خلاله حصلنا على النتائج الآتية:

جدول(20)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	k
F-statistic	14.17895	1
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الجدول(20) يبين لنا نتائج اختبار الحدود إذ بلغت قيمة F المحتسبة (14.17895) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (7.84) عند مستوى معنوية 1% وأكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (6.84) عن مستوى معنوية 1% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند جميع مستويات الثقة.

وبعدها ننتقل إلى اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي وبعد إجراء الاختبارات تحصلت النتائج الموضحة بالجدولين أدناه.

جدول (21)

اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين (Heteroskedasticity (Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.694993	Prob. F	0.5113
Obs*R-squared	1.772421	Prob. Chi-Square	0.4122
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.699821	Prob. F	0.6007
Obs*R-squared	3.058132	Prob. Chi-Square	0.5481
Scaled explained SS	1.540883	Prob. Chi-Square	0.8194

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يبين لنا الجدول (21) أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

إما الخطوة اللاحقة فتتطلب اختبار ما إذا كانت معاملات النموذج تتميز بالسكون أم لا ، فيتم اللجوء إلى استعمال اختبار (CUSUM) إذ تنص فرضية العدم :H_0 على إن المعلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة:H_1على إن المعلمات غير مستقرة.

بهذا الصدد تم الاسترشاد بالشكل البياني وهو احد نتائج البرنامج Eviews 9 فإذا وقع الخط المقدر بين حدي الثقة ، فهذا يعني إن معاملات الانحدار تتغير بصورة منتظمة، فنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، ويبدو من الشكل(18) إن الخط المقدر يقع بين حدي الثقة لذا فان المعاملات تتميز باستقرارها وهو ما يعكسه أيضا اختبار (CUSUM SQUARE) وكما موضح في الشكل(18) الآتية:

شكل (18) أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE)

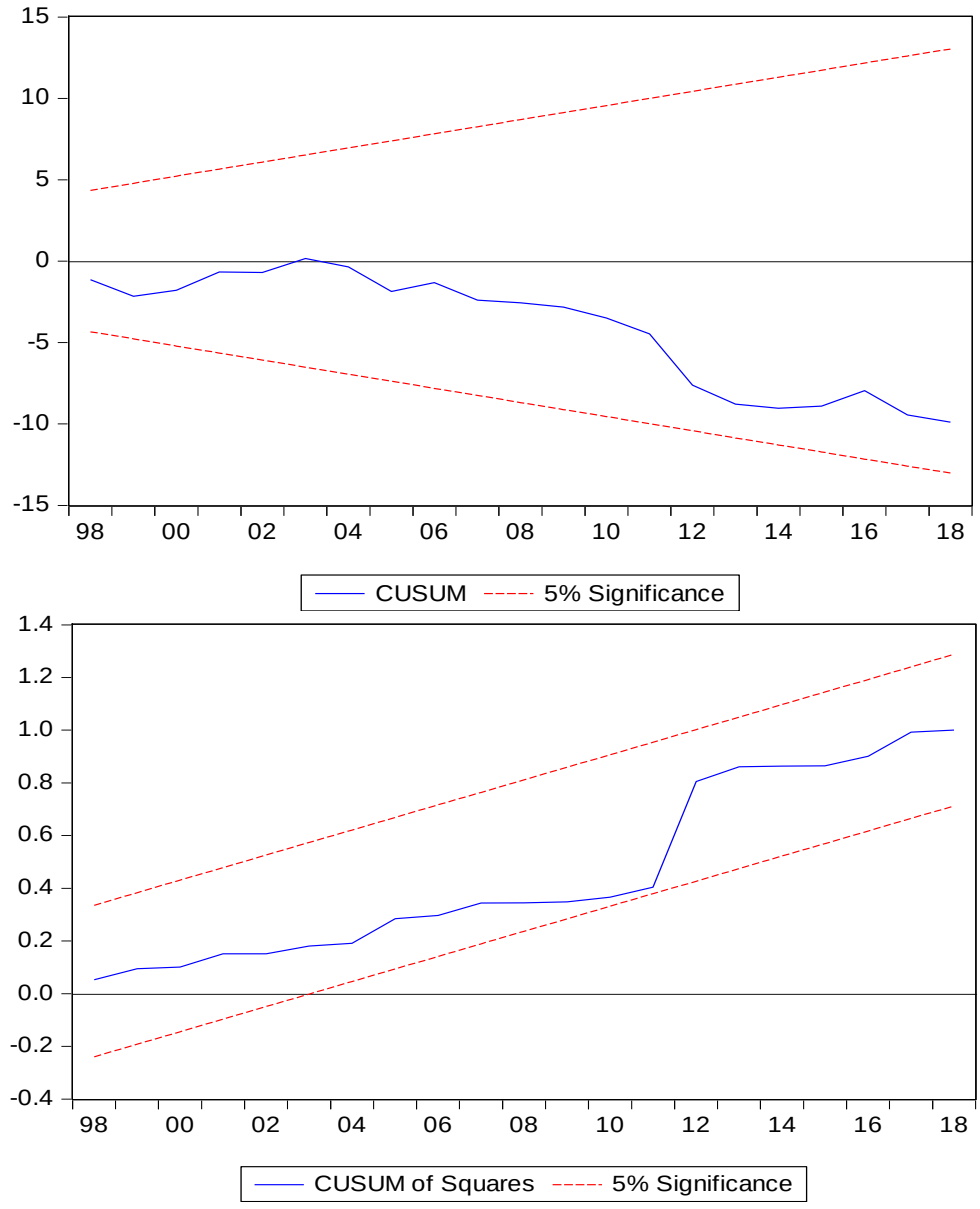

أما الجدول (22) يبين أن قيمة (Q-stat) كانت غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم وخلو النموذج من الارتباط الذاتي وكما موضح بالجدول (22) :

جدول (22)

اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر

Date: 01/06/20 Time: 00:09
Sample: 1990 2018
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.022	-0.022	0.0145	0.904
		2	0.117	0.117	0.4321	0.806
		3	0.111	0.118	0.8238	0.844
		4	-0.401	-0.420	6.1414	0.189
		5	0.292	0.323	9.1031	0.105
		6	0.066	0.179	9.2640	0.159
		7	0.003	-0.042	9.2644	0.234
		8	0.302	0.064	12.949	0.114
		9	-0.360	-0.232	18.500	0.030
		10	-0.039	-0.064	18.568	0.046
		11	-0.101	-0.117	19.061	0.060
		12	-0.207	-0.004	21.280	0.046

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

وبعدها يتم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل وبعد التقدير تحصل على النتائج الموضحة بالجدول (23)

جدول (23)

نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة النفقات الحكومية

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(Y_2(-1))$	0.273806	0.194380	1.408611	0.1736
D(X)	3.319750	1.025863	0.323606	0.0943
CointEq(-1)	-1.433676	0.294400	-4.869825	0.0001
Cointeq = Y2 - (1.816*X + 0.0532)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	1.816022	4.816604	3.770337	0.0011
C	0.053190	0.002115	25.148503	0.0000

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول (23) أن النفقات الحكومية ترتبط بعلاقة طردية مع فجوة الناتج أي أن زيادة واتساع فجوة الناتج سوف تؤدي إلى زيادة في النفقات الحكومية وهذا يعني بان السياسة المالية متمثلة بالنفقات الحكومية مسايرة لاتجاه الدورة في الاقتصاد النرويجي إي أنها تلقائية تجاه فجوة الناتج ، أي أنها ليست معاكسة لفجوة الناتج وإنما مصاحبة لاتجاه الفجوة مما يعني أن الاقتصاد يتخذ مسار وسياسة مالية تقليدية بجانب النفقات الحكومية، إذ نلاحظ في أوقات الكساد تسعى الحكومة إلى تخفيض نفقاتها (بشقيها الاستثماري والتشغيلي) من اجل الحد من الأزمة .

وفي حال الازدهار أو التضخم تسعى الحكومة إلى زيادة نفقاتها التشغيلية وتعتمد بالشكل الأساس على النفقات الاستثمارية والتشغيلية من اجل توسعة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ تأخذ بعين الاعتبار حالة التضخم والتبعات التي قد تترتب على الاقتصاد في حال لم يسيطر عليه ومن ثمَ تسعى الحكومة إلى زيادة نفقاتها التشغيلية سعيا منها لتحقيق التنمية ودفع الاقتصاد قدر الإمكان إلى الازدهار .

وهذه النتائج تبين بأن زيادة فجوة الناتج وحدة واحدة فان النفقات سترتفع بمقدار (1.81) أي عندما يكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فان الاقتصاد يمر بحالة رواج وهذا بدوره يشجع إلى زيادة النفقات ، هو المعمول به في اغلب البلدان وخاصة التي تعتمد على الإيرادات النفطية ، أي أن السياسة المالية كانت ردة فعلها مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية والمتمثلة بفجوة الناتج .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ظهور معامل التصحيح بقيمة سالبة ومعنوية وقد بلغ (1.43) وهذا يدل على وجود علاقة توازن قصيرة الأجل، ويبين لنا بان الاختلال الذي يحدث بجانب النفقات يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر، وكذلك في الأجل الطويل هناك علاقة طويلة الأجل لان المعلمات تظهر بمعنوية عند مستوى 1%

ثانياً: تقدير وتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد الماليزي

1.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 9 وإجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد إجراء الاختبار للمتغيرات تحصل على المخرجات الموضحة بالجدول (24) :

جدول (24)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

VAR	رتبة التكامل	عند المستوى At Level			عند الفرق الأول At Is Difference			درجات الحرية Test critical values		
		a	b	Non	a	b	Non	1 %	5 %	10%
Y1	I(o)	-6.61*	-6.64	-4.24				-3.69	-2.97	-2.62
Y2	I(o)	-4.31*	-4.34	-2.24				-3.71	-2.98	-2.62
x	I(1)	-2.05	-2.75	-0.02	-5.74*	-5.64	-5.54	-3.68	-2.97	-2.65

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط
b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام
non يعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام
*** يعني معنوي عند مستوى 1 %**
**** يعني معنوي عند مستوى 5 %**

يتبين من الجدول (24) أن السلاسل الزمنية للمتغيرين التابعين (Y_1 , Y_2) والذين يمثلان السياسة المالية والمتمثلين بالإيرادات والنفقات الحكومية قد استقرت عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أي أنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى 1% وستكون متكاملة من الدرجة I(o) ، في حين كان المتغير المستقل (X) غير مستقر لذلك تم إجراء الاختبار بعد اخذ الفرق الأول (First-Difference) للسلسلة الأصلية سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام وستكون متكاملة من الدرجة I(1) ، وتبين أنها استقرت عند مستوى معنوية 1% .

وبعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، نقوم الآن بتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وفجوة الناتج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، واجراء اختبار الحدود واختبار الارتباط التسلسلي وجميع الاختبارات الأخرى التي من شأنها إيصالنا إلى تقدير سليم لمعالم العلاقة المراد تقديرها .

سنعتمد في تقدير العلاقة بين فجوة الناتج والإيرادات الحكومية وفجوة الناتج والنفقات الحكومية كلاً على حدة ، وكما يأتي :

2. تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية (Y_1) وفجوة الناتج (X)

بعد اختبار استقرارية السلاسة الزمنية لمتغيرات الدراسة هو تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الإيرادات الحكومية وبعد تقدير اجراء عملية تقدير الأنموذج حصلنا على النتائج الآتية :-

جدول (25)

نتائج اختبار أنموذج ARDL لدالة الإيرادات الحكومية

Var	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	-0.410870	0.182316	-2.253610	0.0345
X	6.116826	3.26924	1.87102	0.0747
X(-1)	2.7347	4.4431	0.61549	0.5445
X(-2)	-1.07112	3.25088	-3.2948	0.0033
C	0.123416	0.041328	2.98620	0.0068
R-squared	0.476259	Adjusted R-squared		0.381033
F-statistic	5.001373	Durbin-Watson stat		2.221210

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .

يتبين من خلال الجدول (25) المذكور أعلاه الذي يوضح نتائج تقدير أنموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2 = 0.476$) وكانت قيمة (Adjusted R-squared = 0.381) وهذا يفسر أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر تفسر (47%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ،أما (53%) فيعود سببها إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج ، وكذلك النموذج غير معنوي ، لأن قيمة F المحتسبة بلغت (5.001) وهي معنوية عند المستوى 1 % أي أن النموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_o:B_o=0$) ونقبل الفرضية البديلة.

وبعد ذلك نختبر وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (السياسة المالية معبر عنها بالإيرادات الحكومية وفجوة الناتج) عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والذي من خلاله تم الحصول على النتائج الآتية:

جدول(26)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	K
F-statistic	29.9496	1
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الجدول(26) يبين لنا نتائج اختبار الحدود إذ بلغت قيمة F المحتسبة (29.9496) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (7.84) عند مستوى معنوية 1% وأكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (6.84) عن مستوى معنوية 1% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند جميع مستويات الثقة.

وبعدها ننتقل إلى اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي وبعد إجراء الاختبارات تحصلت النتائج الموضحة بالجدول أدناه .

جدول (27)

اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.424276	Prob. F	0.6600
Obs*R-squared	1.098921	Prob. Chi-Square	0.5773
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.849606	Prob. F	0.5091
Obs*R-squared	3.612721	Prob. Chi-Square	0.4609
Scaled explained SS	3.275027	Prob. Chi-Square	0.5129

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يبين لنا الجدول (27) أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

إما الخطوة اللاحقة فتتطلب اختبار ما إذا كانت معاملات النموذج تتميز بالسكون أم لا ، فيتم اللجوء إلى استعمال اختبار البواقي (CUSUM) إذ تنص فرضية العدم :H_0 على إن المعلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة:H_1على إن المعلمات غير مستقرة.

بهذا الصدد تم الاسترشاد بالشكل البياني وهو احد نتائج البرنامج Eviews 9 فإذا وقع الخط المقدر بين حدي الثقة ، فهذا يعني إن معاملات الانحدار تتغير بصورة منتظمة، فنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، ويبدو من الشكل(19) إن الخط المقدر يقع بين حدي الثقة لذا فإن المعاملات تتميز باستقرارها وهو ما يعكسه أيضا اختبار مربعات البواقي (CUSUM SQUARE) وكما موضح في الشكل(19) الأتي:

شكل (19) اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE)

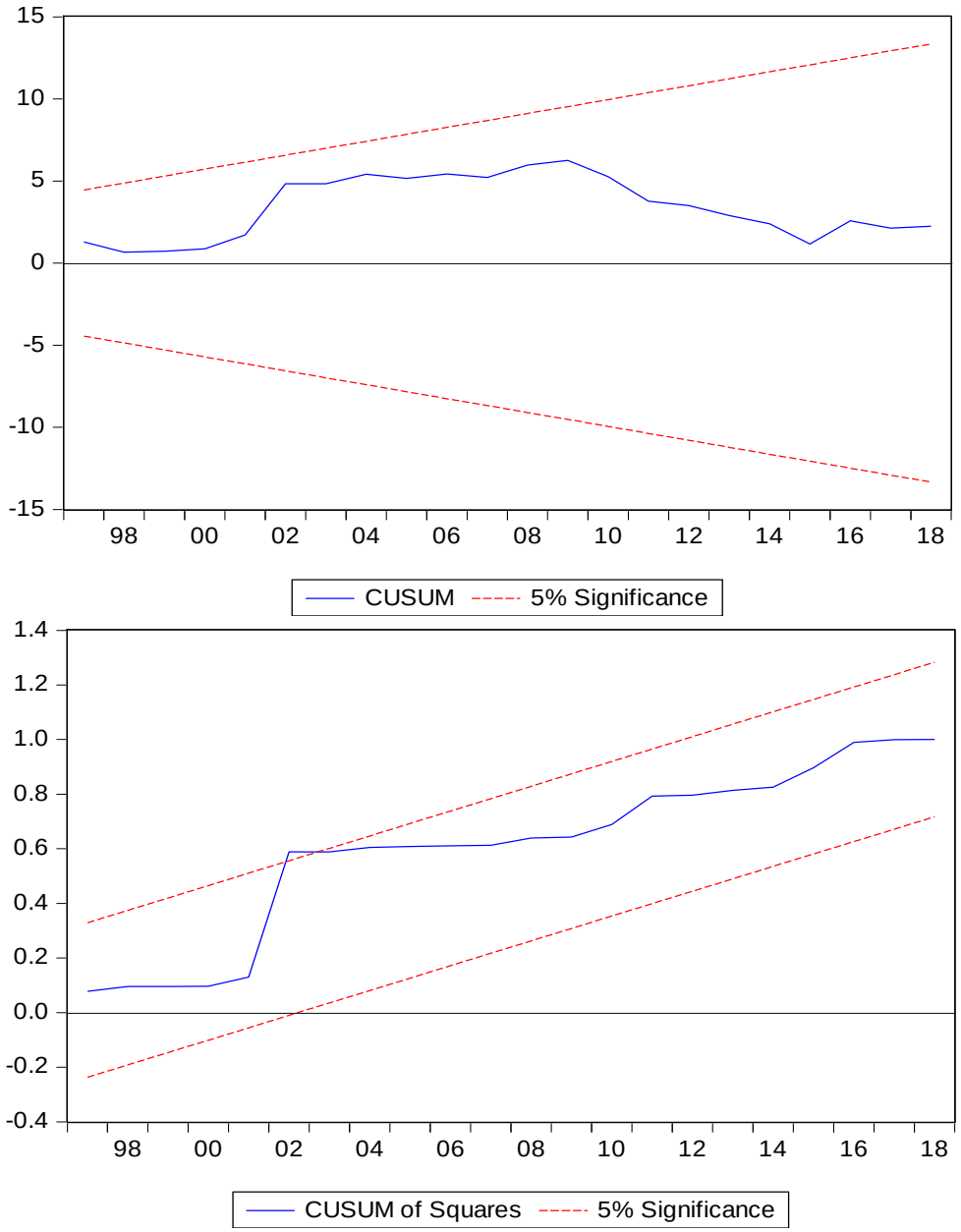

أما الجدول (28) فيبين أن قيمة (Q-stat) كانت غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم وخلو النموذج من الارتباط الذاتي وكما موضح أدناه :

جدول (28)

اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر

Date: 12/18/19 Time: 02:17
Sample: 1990 2018
Included observations: 27
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.115	-0.115	0.3971	0.529
		2	-0.085	-0.100	0.6239	0.732
		3	-0.224	-0.252	2.2601	0.520
		4	0.034	-0.043	2.3001	0.681
		5	0.214	0.178	3.9369	0.559
		6	0.007	0.011	3.9386	0.685
		7	0.078	0.136	4.1775	0.759
		8	-0.173	-0.057	5.4043	0.714
		9	-0.221	-0.273	7.5236	0.583
		10	-0.070	-0.200	7.7478	0.653
		11	0.093	-0.072	8.1746	0.698
		12	0.084	-0.075	8.5464	0.741

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

وبعد ذلك تم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل وبعد التقدير تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (29)

جدول (29)

نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات الحكومية

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	6.116826	3.269242	1.871023	0.0747
D(X(-1))	1.071128	3.250883	3.294883	0.0033
CointEq(-1)	-1.410870	0.182316	-7.738579	0.0922
Cointeq = Y1 - (-17.318*X + 0.0874)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	−17.318151	14.344288	−0.980538	0.3375
C	0.087476	0.026159	3.344019	0.0029

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن الإيرادات الحكومية ترتبط بعلاقة عكسية مع فجوة الناتج أي أن زيادة واتساع فجوة الناتج سوف تؤدي إلى انخفاض في الإيرادات الحكومية إذ إن الإشارة السالبة تعني بان السياسة المالية متمثلة بالإيرادات الحكومية معدلة دوريا في الاقتصاد الماليزي إي أنها ليست تلقائية تجاه فجوة الناتج أي أنها ليست مسايرة لفجوة الناتج وإنما معاكسة لاتجاه الفجوة مما يعني بان الاقتصاد يسير بالاتجاه الصحيح ، إذ إن في أوقات الأزمات أي في أوقات الكساد لا تسعى الحكومة إلى تخفيض الضرائب من اجل إنعاش الاقتصاد والحد من الأزمة ، بل تسعى إلى زيادة الضرائب بحدود معقولة من اجل تعويض النقص الحاصل في الإيرادات الحكومة نتيجة الكساد الذي يسود الاقتصاد.

وفي حال الازدهار أو التضخم فلا تسعى الحكومة إلى زيادة الضرائب سعيا للحد من التضخم لان هذه السياسة قد تؤدي بالاقتصاد إلى الكساد والدخول في أزمة اقتصادية أخرى ، بل أن الحكومة تسعى إلى المحافظة على نسبة الضرائب أو تخفيضها بحدود معقولة من اجل استمرار الاقتصاد بحالة الازدهار والرواج.

تبين النتائج بأن زيادة فجوة الناتج وحدة واحدة فان الإيراد سينخفض بمقدار (17.318) أي عندما يكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فان الاقتصاد يمر بحالة رواج وهذا بدوره يشجع إلى زيادة الضرائب ، إلى أن السياسة المالية المتبعة في ماليزيا عكس اتجاه فجوة الناتج أي أن السياسة المالية سعت إلى تخفيض الضرائب وليس إلى زيادتها كما هو المعمول به في بعض البلدان وخاصة التي تعتمد على الإيرادات النفطية ، أي أن السياسة المالية لم تكن ردة فعلها مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية والمتمثلة بفجوة الناتج بل معاكسة وهي بذلك سياسة مالية معدلة دورياً ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كما ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ ظهر بقيمة سالبة ومعنوية وقد بلغ (1.410) وهذا يدل على وجود علاقة توازن قصيرة الأجل ، أما في الأجل الطويل فان المؤشرات ليس لها تأثير معنوني إذا يقتصر تأثرها في الأجل القصير فقط. ، ويبين لنا بان الاختلال الذي يحدث بجانب الإيرادات يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر .

3.تقدير العلاقة بين النفقات الحكومية (Y_2) وفجوة الناتج (X)

نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة النفقات الحكومية وبعد اجراء عملية تقدير النموذج حصلنا على النتائج الآتية :-

جدول (30)

نتائج اختبار أنموذج ARDL لدالة النفقات الحكومية

Var	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.077146	0.211164	0.365336	0.7185
Y2(-2)	-0.361464	0.206395	-1.751316	0.0945
X	-5.055411	2.326115	-0.217333	0.0750
X(-1)	-1.510301	2.211353	-0.682976	0.0620
C	0.137552	0.047013	2.925857	0.0081
R-squared	0.762533	Adjusted R-squared		0.717033
F-statistic	1.018910	Durbin-Watson stat		1.139186

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من الجدول (30) الذي يوضح نتائج تقدير أنموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2 = 0.762$) وكانت قيمة (Adjusted R-squared = 0.717) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر تفسر (76%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما (24%) فيعود سببها إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج ، كما ان قيمة F المحتسبة بلغت (1.018) وهي غير معنوية عند المستوى 5 % أي أن النموذج المقدر غير معنوي أي نقبل فرضية العدم ($H_o:B_o=0$) ونرفض الفرضية البديلة.

وبعدها يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (السياسة المالية المتمثلة بالنفقات الحكومية وفجوة الناتج) عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والذي من خلاله تحصلت النتائج الآتية:

جدول(31)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.468118	1
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الجدول(31) يبين لنا نتائج اختبار الحدود إذ بلغت قيمة F المحتسبة (9.468118) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (7.84) عند مستوى معنوية 1% وأكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (6.84) عن مستوى معنوية 1% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند جميع مستويات الثقة.

وبعدها ننتقل إلى اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي وبعد اجراء الاختبارات تحصلت النتائج الموضحة بالجدول أدناه.

جدول (32)

اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.045785	Prob. F	0.3708
Obs*R-squared	2.578321	Prob. Chi-Square	0.2755
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.010176	Prob. F	0.4246
Obs*R-squared	4.195500	Prob. Chi-Square	0.3802
Scaled explained SS	4.021349	Prob. Chi-Square	0.4031

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يبين لنا الجدول (32) أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

ونتجه بعدها لاختبار ما إذا كانت معاملات النموذج تتميز بالسكون أم لا ، فيتم اللجوء إلى استعمال اختبار البواقي (CUSUM) إذ تنص فرضية العدم :H_0 على إن المعلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة:H_1على إن المعلمات غير مستقرة.

بهذا الصدد تم الاسترشاد بالشكل البياني وهو احد نتائج البرنامج Eviews 9 فإذا وقع الخط المقدر بين حدي الثقة ، فهذا يعني إن معاملات الانحدار تتغير بصورة منتظمة، فنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، ويبدو من الشكل(20) إن الخط المقدر يقع بين حدي الثقة لذا فإن المعاملات تتميز باستقرارها وهو ما يعكسه أيضا اختبار مربعات البواقي (CUSUM SQUARE) وكما موضح في الشكل(20) الآتي:

شكل (20) أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE)

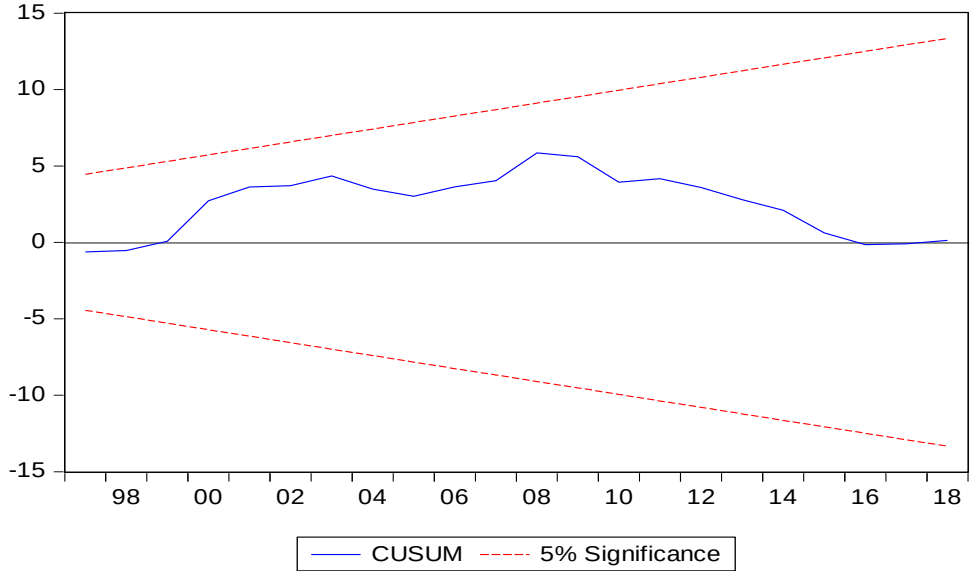

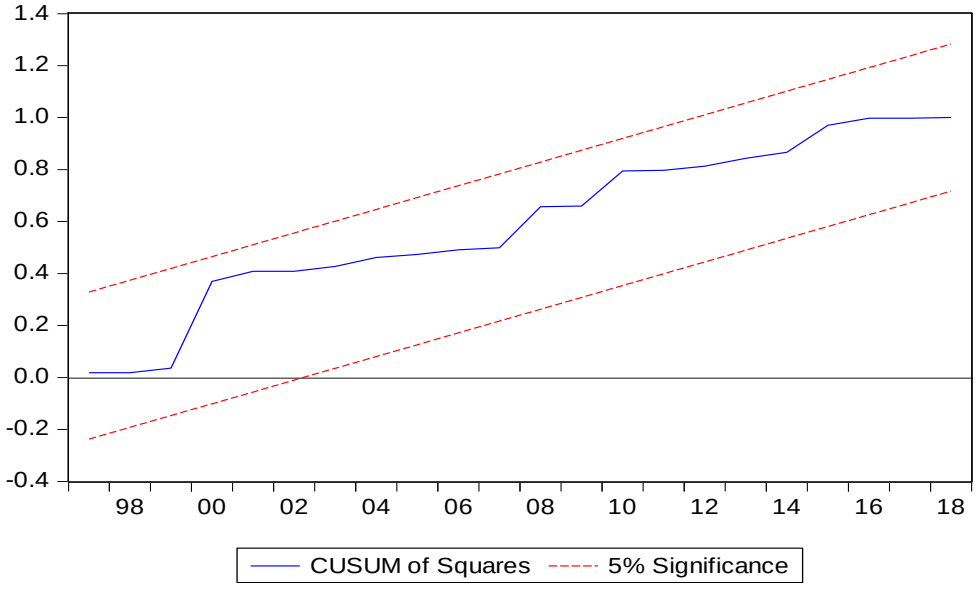

أما الجدول (33) فيبين أن قيمة (Q-stat) كانت غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم وخلو النموذج من الارتباط الذاتي وكما موضح أدناه :

جدول (33)

اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر

Date: 12/22/19 Time: 01:28
Sample: 1990 2018
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1 0.023	0.023	0.0156	0.901
		2 -0.13...	-0.14...	0.6010	0.740
		3 -0.03...	-0.02...	0.6289	0.890
		4 -0.15...	-0.17...	1.4396	0.837
		5 0.065	0.068	1.5876	0.903
		6 0.091	0.039	1.8874	0.930
		7 -0.27...	-0.28...	4.8408	0.679
		8 0.075	0.102	5.0671	0.750
		9 0.008	-0.06...	5.0695	0.828
		1... -0.16...	-0.16...	6.3163	0.788
		1... 0.188	0.136	8.0238	0.711
		1... 0.165	0.175	9.4440	0.665

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

وبعدها تم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل وبعد التقدير تحصلت النتائج الموضحة بالجدول (34)

جدول (34)

نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة النفقات الحكومية

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(Y_2(-1))$	0.361464	0.20606395	1.751316	0.0945
D(X)	-5.055411	2.326110	-0.217333	0.0300
CointEq(-1)	-1.284318	0.299533	-4.287772	0.0003
Cointeq = Y1 - (-1.569*X + 0.1071)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-1.5695827	1.1253560	-1.394742	0.1777
C	0.107101	0.022458	4.769023	0.0001

أوضحت النتائج في الجدول (34) أن النفقات الحكومية ترتبط بعلاقة عكسية مع فجوة الناتج أي أن زيادة واتساع فجوة الناتج سوف تؤدي إلى انخفاض في النفقات الحكومية وهذا يعني بان السياسة المالية متمثلة بالنفقات الحكومية معدلة دوريا في الاقتصاد الماليزي إي أنها ليست تلقائية تجاه فجوة الناتج أي أنها ليست مسايرة لفجوة الناتج وإنما معاكسة لاتجاه الفجوة مما يعني بان الاقتصاد يتخذ مسار وسياسة مالية غير تقليدية سواء بجانب الإيرادات أو النفقات ، إذ نلاحظ في أوقات الكساد لا تسعى الحكومة إلى تخفيض نفقاتها (بشقيها الاستثماري والتشغيلي) من اجل الحد من الأزمة ، بل تسعى إلى زيادة نفقاتها التشغيلية من اجل خلق دخول جديدة(اي توفير فرص عمل) للحد من البطالة الناجمة عن حالة الركود الاقتصادي ومن ثمَ ان هذه الدخول سوف تنفق داخل الأسواق المحلية مما يسهم في حث الاقتصاد على الانتقال من حالة الركود الى التعافي والانتعاش .

أما في حال الازدهار أو التضخم فلا تسعى الحكومة إلى زيادة نفقاتها التشغيلية بل تعتمد بالشكل الأساس على النفقات الاستثمارية من اجل توسعة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ تأخذ بعين الاعتبار حالة التضخم والتبعات التي قد تترتب على الاقتصاد في حال لم يسيطر عليه ومن ثمَ تسعى الحكومة زيادة نفقاتها التشغيلة لتجنب مشاكل التضخم والمحافظة قدر الإمكان على اقتصاد مزدهر ونشط .

تبين النتائج بان زيادة فجوة الناتج وحدة واحدة فإن النفقات ستنخفض بمقدار (1.56) أي عندما يكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فان الاقتصاد يمر بحالة رواج وهذا بدوره يشجع إلى زيادة النفقات ، إلى أن السياسة المالية المتبعة في ماليزيا عكس اتجاه فجوة الناتج أي أن السياسة المالية سعت إلى تخفيض نفقاتها وليس إلى زيادتها كما هو المعمول به في بعض البلدان وخاصة التي تعتمد على الإيرادات النفطية ، أي أن السياسة المالية لم تكن ردة فعلها مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية والمتمثلة بفجوة الناتج بل معاكسة وهي بذلك سياسة مالية معدلة دورياً ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كما ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ ظهر بقيمة سالبة ومعنوية وبلغ (1.28) وهذا يدل على وجود علاقة توازن قصيرة الأجل، أما في الأجل الطويل فان المؤشرات ليس لها تأثير معنوني إذا يقتصر تأثرها في الأجل القصير فقط. ، ويبين لنا بان الاختلال الذي يحدث بجانب النفقات يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة لا تتجاوز العشرة أشهر.

ثالثاً: تقدير وتحليل العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية في الاقتصاد العراقي

1.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل ، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات تحصل على المخرجات الموضحة بالجدول (35) :

جدول (35)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

VAR	رتبة التكامل	عند المستوى At Level			عند الفرق الأول At Is Difference			درجات الحرية Test critical values		
		a	b	Non	a	b	Non	1 %	5 %	10%
Y1	I(o)	-5.41*	-5.30	-5.26				-3.69	-2.97	-2.62
Y2	I(o)	-5.78*	-5.67	-5.64				-3.68	-2.98	-2.62
x	I(1)	−1.825	-1.825	−1.09	−4.86*	−4.86	-4.95	-3.68	-2.97	-2.65

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط
b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام
non يعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام
*** يعني معنوي عند مستوى 1 %**
**** يعني معنوي عند مستوى 5 %**

يتبين من الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية للمتغيرين التابعين (Y_1 , Y_2) والذين يمثلان السياسة المالية والمتمثلين بالإيرادات والنفقات الحكومية قد استقرت عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أي أنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى 1% وستكون متكاملة من الدرجة I(o) ، في حين كان المتغير المستقل (X) غير مستقر لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفرق الأول (First-Difference) للسلسلة الأصلية سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام وستكون السلسلة متكاملة من الدرجة I(1) ، وتبين أنها استقرت عند مستوى معنوية 1% .

وبعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، نقوم الآن بتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وفجوة الناتج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

(ARDL) ، واجراء اختبار الحدود واختبار الارتباط التسلسلي وجميع الاختبارات الأخرى التي من شأنها إيصالنا إلى تقدير سليم لمعالم العلاقة المراد تقديرها .

2. تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية (Y_1) وفجوة الناتج (X)

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الإيرادات الحكومية وبعد اجراء عملية التقدير تحصلت النتائج الآتية :

جدول (36)

نتائج اختبار أنموذج ARDL لدالة الإيرادات الحكومية

Var	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	-0.475131	0.142498	-3.334298	0.0045
Y1(-2)	-0.562982	0.133854	-4.205957	0.0008
Y1(-3)	-0.144069	0.117230	-1.228944	0.2380
Y1(-4)	-0.371599	0.119336	-3.113877	0.0071
X	-1.17E-05	8.25E-06	-1.422468	0.1754
X (-1)	1.12E-05v	1.17E-05	0.949471	0.3574
X (-2)	-9.19E-06	1.19E-05	-0.771993	0.4521
X (-3)	2.63E-05	1.26E-05	2.089237	0.0541
X (-4)	-6.01E-05	1.01E-05	-5.958355	0.0000
C	-1.265879	0.448652	-2.821518	0.0129
R-squared	0.820622	Adjusted R-squared		0.712996
F-statistic	7.624723	Durbin-Watson stat		1.881234

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .

يتبين من خلال الجدول (36) المذكور أعلاه الذي يوضح نتائج تقدير أنموذج ARDL ان القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2 = 0.82$) وكانت قيمة وهذا يفسر أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر تفسر (82%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ،أما (18%) فيعود سببها إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج ، وكذلك النموذج غير معنوي لأن قيمة F المحتسبة اكبر من (7.624) وهي معنوية عند المستوى 5 % أي أن النموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_o:B_o=0$) ونقبل الفرضية البديلة.

أن الاختبار الأخر هو اختبار وجود علاقة التكامل المشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والذي من خلاله حصلنا على النتائج الآتية:

جدول(37)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	K
F-statistic	37.95055	1
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الجدول(37) يبين لنا نتائج اختبار الحدود إذ بلغت قيمة F المحتسبة (37.95055) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (7.84) عند مستوى معنوية 1% وأكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (6.84) عن مستوى معنوية 1% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند جميع مستويات الثقة.

وبعدها ننتقل إلى اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي وبعد اجراء الاختبارات تحصلت النتائج الموضحة بالجدولين أدناه .

جدول (38)

اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين

(Heteroskedasticity Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.051324	Prob. F	0.9502
Obs*R-squared	0.195855	Prob. Chi-Square	0.9067
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.628317	Prob. F	0.7566
Obs*R-squared	6.844458	Prob. Chi-Square	0.6533
Scaled explained SS	2.033404	Prob. Chi-Square	0.9909

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يبين لنا الجدول (38) أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذا إن قيمة اختبار F وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

إما الخطوة اللاحقة فتتطلب اختبار ما إذا كانت معاملات النموذج تتميز بالسكون أم لا ، فيتم اللجوء إلى استعمال اختبار (CUSUM) إذ تنص فرضية العدم :H_0 على إن المعلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة:H_1على إن المعلمات غير مستقرة.

بهذا الصدد تم الاسترشاد بالشكل البياني وهو احد نتائج البرنامج Eviews 9 فإذا وقع الخط المقدر بين حدي الثقة ، فهذا يعني إن معاملات الانحدار تتغير بصورة منتظمة، فنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، ويبدو من الشكل(21) إن الخط المقدر يقع بين حدي الثقة لذا فان المعاملات تتميز باستقرارها وهو ما يعكسه أيضا اختبار (CUSUM SQUARE) وكما موضح في الشكل(21) الأتي:

شكل (21)

أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE)

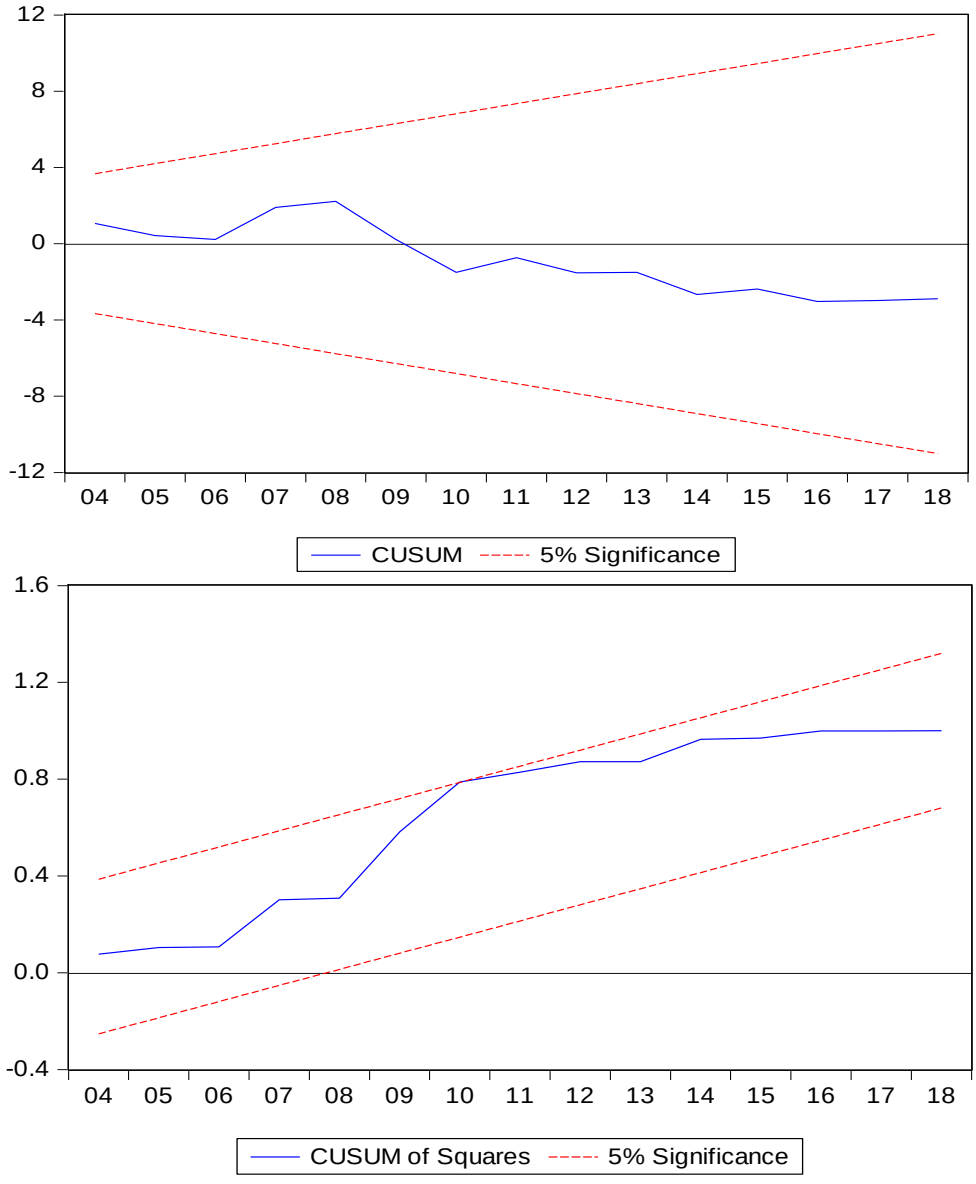

أما الجدول (39) يبين أن قيمة (Q-stat) كانت غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم وخلو النموذج من الارتباط الذاتي وكما موضح بالجدول أدناه :

جدول (39)

اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر

Date: 01/21/20 Time: 01:04
Sample: 1990 2018
Included observations: 25
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	0.058	0.058	0.0943	0.759
		2	0.037	0.034	0.1340	0.935
		3	-0.00...	-0.00...	0.1340	0.987
		4	0.120	0.120	0.5997	0.963
		5	-0.19...	-0.20...	1.8136	0.874
		6	0.036	0.059	1.8603	0.932
		7	0.261	0.284	4.4066	0.732
		8	-0.04...	-0.13...	4.4976	0.810
		9	0.024	0.074	4.5229	0.874
		1...	0.005	-0.03...	4.5241	0.921
		1...	-0.02...	-0.10...	4.5565	0.951
		1...	-0.33...	-0.21...	10.360	0.584

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

وبعدها يتم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل وبعد التقدير حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (40)

جدول (40)

نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات الحكومية

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	1.078651	0.234907	4.591817	0.0004
D(Y1(-2))	0.515668	0.172576	2.988070	0.0092
D(Y1(-3))	0.371599	0.119336	3.113877	0.0071
D(X)	-1.174105	0.000008	-1.422468	0.1754
D(X(-1))	9.188769	0.000012	0.771993	0.4521
D(X(-2))	-2.627438	0.000013	-2.089237	0.0541
D(X(-3))	6.007808	0.000010	5.958355	0.0000
CointEq(-1)	-1.553782	0.308180	-8.286648	0.0345
Cointeq = Y1 - (1.934*X - 0.4957)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	1.934425	0.546276	-6.701649	0.0000
C	-0.495688	0.180944	-2.739452	0.0152

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول (40) أن الإيرادات الحكومية ترتبط بعلاقة طردية مع فجوة الناتج أي أن زيادة واتساع فجوة الناتج سوف تؤدي إلى زيادة في الإيرادات الحكومية إذ إن الإشارة الموجبة تعني بان السياسة المالية متمثلة بالإيرادات الحكومية سياسة تلقائية في الاقتصاد العراقي إي أنها تلقائية تجاه فجوة الناتج ، أي مسايرة لفجوة الناتج وليست معاكسة لاتجاه الفجوة مما يعني بان الاقتصاد يسير بالاتجاه التقليدي ، إذ إن في أوقات الأزمات أي في أوقات الكساد تسعى الحكومة إلى تخفيض الضرائب من اجل تقليل العبء على الاقتصاد وتحجيم الأزمة ، وفي حال الازدهار أو التضخم تسعى الحكومة إلى زيادة الضرائب سعيا للحد من التضخم وزيادة إيراداتها من خلال الضرائب والرسوم الحكومية الأخرى ، أن الهيكل الاقتصادي العراقي هو هيكل مماثل نوعا ما لجميع الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على الموارد النفطية والموارد الريعية الأخرى ، كون أن هذه الاقتصاديات هيه رهينة لتقلبات أسعار النفط والتي تتغير بين الحين والأخر هبوطا وارتفاعا تبعا لعوامل عدة منها حجم الإنتاج العالمي للنفط الخام والعوامل السياسة داخل البلد وخارجه .

وتبين النتائج بان زيادة فجوة الناتج بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الإيراد بمقدار (1.934) أي عندما يكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فإن الاقتصاد يمر بحالة رواج وهذا بدوره يشجع إلى زيادة الضرائب والرسوم المالية الأخرى، أي أن السياسة المالية تكون ردة فعلها مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية والمتمثلة بفجوة الناتج ، كما ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ ظهر بقيمة سالبة ومعنوية وقد بلغ (1.553) وهذا يدل على وجود علاقة توازن قصيرة الأجل ، أما في الأجل الطويل فان المؤشرات ليس لها تأثير معنوني إذ يقتصر تأثرها في الأجل القصير فقط. ، ويبين لنا بان الاختلال الذي يحدث بجانب الإيرادات يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة لا تتجاوز التسعة أشهر .

3.تقدير العلاقة بين النفقات الحكومية (Y2) وفجوة الناتج (X)

يأتي أولا بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة النفقات الحكومية وبعد اجراء عملية التقدير تحصلت النتائج الآتية :-

جدول (41)

نتائج اختبار أنموذج ARDL لدالة النفقات الحكومية

Var	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	-0.579716	0.115619	-5.014021	0.0002
Y2(-2)	-0.601039	0.110051	-5.461451	0.0001
Y2(-3)	-0.150513	0.095997	-1.567893	0.1378
Y2(-4)	-0.366832	0.096412	-3.804825	0.0017
X	-5.36E-06	7.20E-06	-0.743656	0.4686
X (-1)	6.73E-06	1.01E-05	0.663473	0.5171
X (-2)	-1.09E-05	1.01E-05	-1.077492	0.2983
X (-3)	3.30E-05	1.06E-05	3.108296	0.0072
X (-4)	-6.95E-05	8.60E-06	-8.083677	0.0000
C	-1.419001	0.383714	-3.698074	0.0021
R-squared	0.884986	Adjusted R-squared		0.815978
F-statistic	12.82433	Durbin-Watson stat		2.389985

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من الجدول (41) الذي يوضح نتائج تقدير أنموذج ARDL أن القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R^2 = 0.884) وهذا يفسر أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر تشكل (88%) من المتغيرات التي تأثر في المتغير التابع ، ما (12%) فيعود سببها إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في الأنموذج ، وكذلك النموذج غير معنوي أذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من (12.82) وهي معنوية عند المستوى 5 % أي أن النموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_o:B_o=0$) ونقبل الفرضية البديلة.

إن الاختبار الذي يلي هو اختبار وجود علاقة التكامل المشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والذي من خلاله حصلنا على النتائج الآتية:

جدول(42)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	k
F-statistic	62.46729	1
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الجدول(42) يبين لنا نتائج اختبار الحدود إذ بلغت قيمة F المحتسبة (62.46729) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (7.84) عند مستوى معنوية 1% واكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (6.84) عن مستوى معنوية 1% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند جميع مستويات الثقة.

وبعدها ننتقل إلى اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي وبعد اجراء الاختبارات تحصلت النتائج التالية الموضحة بالجدولين أدناه.

جدول (43)

اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين

(Heteroskedasticity Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.539239	Prob. F	0.5957
Obs*R-squared	1.915117	Prob. Chi-Square	0.3838
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.031977	Prob. F	0.4594
Obs*R-squared	9.560144	Prob. Chi-Square	0.3873
Scaled explained SS	2.730741	Prob. Chi-Square	0.9740

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يبين لنا الجدول (43) أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

إما الخطوة اللاحقة فتتطلب اختبار ما إذا كانت معاملات النموذج تتميز بالسكون أم لا ، فيتم اللجوء إلى استعمال اختبار (CUSUM) إذ تنص فرضية العدم :H_0 على إن المعلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة:H_1على إن المعلمات غير مستقرة.

بهذا الصدد تم الاسترشاد بالشكل البياني وهو احد نتائج البرنامج Eviews 9 فإذا وقع الخط المقدر بين حدي الثقة ، فهذا يعني إن معاملات الانحدار تتغير بصورة منتظمة، فنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، ويبدو من الشكل(22) إن الخط المقدر يقع بين حدي الثقة لذا فإن المعاملات تتميز باستقرارها وهو ما يعكسه أيضا اختبار (CUSUM SQUARE) وكما موضح في الشكل(22) الأتي:

شكل (22)

أختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM SQUARE)

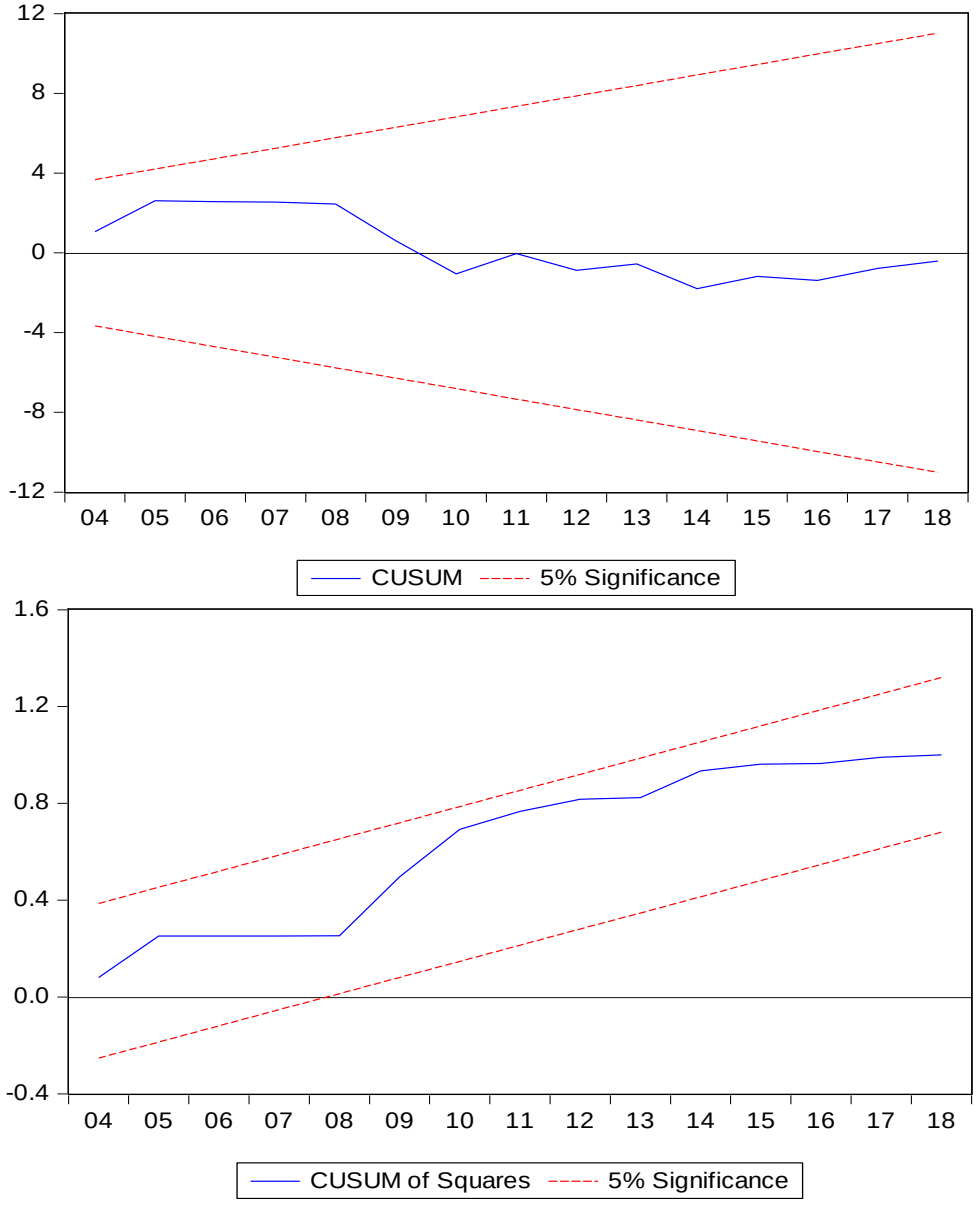

أما الجدول (44) يبين أن قيمة (Q-stat) كانت غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم وخلو النموذج من الارتباط الذاتي وكما موضح أدناه :

جدول (44)

اختبار (Q-stat) للأنموذج المقدر

Date: 01/21/20 Time: 20:54
Sample: 1990 2018
Included observations: 25
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	-0.20...	-0.20...	1.1656	0.280
		2	0.154	0.117	1.8606	0.394
		3	-0.07...	-0.02...	2.0166	0.569
		4	0.194	0.169	3.2299	0.520
		5	-0.29...	-0.24...	6.2345	0.284
		6	0.086	-0.04...	6.4988	0.370
		7	0.142	0.252	7.2557	0.403
		8	-0.23...	-0.27...	9.4889	0.303
		9	0.034	0.022	9.5379	0.389
		1...	0.019	0.035	9.5537	0.480
		1...	0.088	0.021	9.9288	0.537
		1...	-0.27...	-0.11...	13.881	0.308

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

وبعدها يتم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل وبعد التقدير تحصلت النتائج الموضحة بالجدول (45)

جدول (45)

نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة النفقات الحكومية

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	1.118385	0.201211	5.558263	0.0001
D(Y2(-2))	0.517346	0.145307	3.560364	0.0028
D(Y2(-3))	0.366832	0.096412	3.804825	0.0017
D(X)	-5.355991	0.202243	-0.743656	0.4686
D(X(-1))	1.086257	1.008135	1.077492	0.2983
D(X(-2))	-3.297922	0.000011	-3.108296	0.0072
D(X(-3))	6.953508	0.601912	8.083677	0.0000
CointEq(-1)	-1.698101	0.260956	-10.339289	0.0215
Cointeq = Y2 - (1.706*X -0.5259)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	1.706687	2.132789	-8.002134	0.0826
C	-0.525926	0.150292	-3.499358	0.0032

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول (45) أن النفقات الحكومية ترتبط بعلاقة طردية مع فجوة الناتج أي أن زيادة واتساع فجوة الناتج سوف تؤدي إلى زيادة في النفقات الحكومية وهذا يعني بان السياسة المالية متمثلة بالنفقات الحكومية مسايرة لاتجاه الدورة في الاقتصاد العراقي، إي أنها تلقائية تجاه فجوة الناتج ، أي أنها ليست معاكسة لفجوة الناتج وإنما مصاحبة لاتجاه الفجوة مما يعني بان الاقتصاد يتخذ مسار وسياسة مالية تقليدية بجانب النفقات الحكومية، إذ نلاحظ في أوقات الكساد تسعى الحكومة إلى تخفيض نفقاتها (بشقيها الاستثماري والتشغيلي) من اجل الحد من الأزمة، وفي حال الازدهار أو التضخم تسعى الحكومة إلى زيادة نفقاتها التشغيلية وتعتمد بالشكل الأساس على النفقات الاستثمارية والتشغيلية من اجل توسعة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ لم تأخذ بعين الاعتبار حالة التضخم والتبعات التي قد تترتب على الاقتصاد في حال لم يسيطر عليه ومن ثمَ تسعى الحكومة زيادة نفقاتها التشغيلية سعيا منها لتحقيق التنمية وتلبية الحاجات العامة .

أن هذه النتائج تبين بأن زيادة فجوة الناتج بمقدار وحدة واحدة فان النفقات سترتفع بمقدار (1.70) أي عندما يكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فان الاقتصاد يمر بحالة رواج وهذا بدوره يشجع إلى زيادة النفقات ، هو المعمول به في اغلب البلدان وخاصة التي تعتمد على الإيرادات النفطية، أي أن السياسة المالية كانت ردة فعلها مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية والمتمثلة بفجوة الناتج .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ظهور معامل التصحيح بقيمة سالبة ومعنوية وقد بلغ (1.69) وهذا يدل على وجود علاقة توازن قصيرة الأجل ، ويبين لنا بان الاختلال الذي يحدث بجانب النفقات يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة لا تتجاوز الثمان أشهر ، وكذلك في الأجل الطويل هناك علاقة طويلة الأجل لان المعلمات تظهر بمعنوية عند مستوى 1%.

رابعاً: مقارنة دراسية بين دول العينة:

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها من أنموذج الـ ARDL لقياس أثر العلاقة بين فجوة الناتج والسياسة المالية واعتمادا على البيانات الخاصة لكل دولة تم تحديد نوع السياسة المالية لكل دولة من دول العينة وكما مبينة في الجدول (46) .

جدول (46)

مقارنة النتائج لعينة البحث (النرويج–ماليزيا–العراق)

العينة	ميل دالة الإيرادات	نوع السياسة	ميل دالة النفقات	نوع السياسة
النرويج	-3.785	سياسة مالية إيراديه معدلة دورياً	1.81	سياسة مالية إنفاقيه تلقائية
ماليزيا	-17.318	سياسة مالية إيراديه معدلة دورياً	−1.56	سياسة مالية إنفاقيه معدلة دورياً
العراق	1.934	سياسة مالية إيراديه تلقائية	1.70	سياسة مالية إنفاقيه تلقائية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الفصل الثالث

ان السياسة المالية في النرويج هي سياسة مالية معدلة دوريا من جانب الإيرادات الحكومية و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الإشارة السالبة التي سبقت ميل دالة الإيرادات (3.785-) ،أما السياسة المالية الأنفاقية فهي سياسة مالية تلقائية وذلك لإيجابية ميل دالة النفقات(1.81) ، اما السياسة المالية في ماليزيا فهي سياسة مالية معدلة دوريا بكلا جانبيها الايرادي والانفاقي وذلك لسالبية ميل دالة الإيرادات (17.318-) وميل دالة النفقات(1.56−) ، وفيما يخص السياسة المالية في العراق فهي سياسة مالية تلقائية حيث أن الإشارة الموجبة هي التي كانت تصاحب ميل دالة الإيرادات (1.934) وميل دالة النفقات (1.70).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. إن فجوة الناتج لها علاقة مباشرة بحجم البطالة وهذا ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية وبالأخص في الاقتصاد العراقي نظرا لمستويات البطالة العالية ، إذ انه كلما زادت البطالة كبرت الفجوة، لأن البطالة من شانها أن تؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الناتج المحلي الإجمالي المحتمل إذ نلاحظ ان الفجوة عام 1994 قد بلغت (3986.30-) مليار دينار عند مستوى بطالة (10.5%) في حين بلغت فجوة الناتج عام 1995 (13151.85-) مليار دينار عند مستوى بطالة (25%) .

2. تعد السياسة المالية المعدلة دوريا التي تعكس تغييرات مقصودة في أدواتها سواء كانت تغييرات في الإنفاق العام أم التغييرات في معدلات الضرائب وسيلة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.لاسيما إن التوظيف عند المستويات المرغوبة واستقرار الأسعار لا تتحقق تلقائيا، بل يتطلب توجيه السياسة المالية لبلوغ هذا الهدف، فمن دونها يميل الاقتصاد إلى الخضوع لتقلبات تتراوح مابين البطالة أو التضخم، والأسوأ من ذلك إذا تزامنا معا ليتولد التضخم الركودي.

3. يعد وجود حزمة من السياسات الاقتصادية سواء كانت توسعية أم انكماشية وحسب ظروف المرحلة مسألة في غاية الضرورة لإعادة تصحيح مسار الاقتصاد، التي تؤمن قدراً من التوازن وتبعده نسبيا عن الأزمات وذلك للوصول إلى حالات من الاستقرار تحمي النظام الاقتصادي من التشوهات.

4. أن السياسة المالية في النرويج هي سياسة معدلة دوريا من جانب الإيرادات العامة أي معاكسة للدورة الاقتصادية وتعمل بعكس اتجاهها ، وقد تجلى من خلال ميل الإيرادات العامة تجاه فجوة الناتج الذي بلغ (3.785-) ، أما النفقات العامة فكانت مسايرة لاتجاه الدورة اي بزيادة الفجوة تزداد النفقات العامة والعكس صحيح وتم تأشير ذلك من خلال ميل النفقات العامة الذي بلغ (1.81) ، وان قيمة معامل تصحيح الخطأ الذي بلغ في دالة الإيرادات (1.29-) الذي يوضح بأنه لغرض الوصول إلى القيم التوازنية في الأجل الطويل يتطلب مدة زمنية عشرة أشهر.أما قيمة معامل تصحيح الخطأ في دالة النفقات فقد بلغ (1.43-) وهذا يعني أن الاختلال الذي يحدث بجانب النفقات يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة لا تتجاوز التسعة أشهر .

5. أن السياسة المالية في ماليزيا هي سياسة مالية معدلة دوريا أي معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية ، ما نتج عن ذلك استقرار الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو عالية في

جميع القطاعات الاقتصادية، والتي تتمثل بميل الإيرادات العامة الذي بلغ (17.318-) وميل النفقات العامة (1.56-) ، فضلا عن قيمة معامل تصحيح الخطأ والذي بلغ في دالة الإيرادات (1.410-) والذي يوضح لغرض الوصول إلى القيم التوازنية في الأجل الطويل يتطلب مدة زمنية عشرة أشهر لبلوغ الهدف .أما قيمة معامل تصحيح الخطأ في دالة الإيرادات فقد بلغ (1.28-) وهذا يعني أن الاختلال الذي يحدث بجانب النفقات يعود إلى حالته الطبيعية خلال مدة لا تتجاوز العشرة أشهر .

6. أن السياسة المالية في العراق هي سياسة مالية تلقائية وليس معدلة دوريا أي مسايرة للدورة الاقتصادية وتعمل باتجاهها ، مما ترك تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، التي تتجلى من خلال ميل دالة الإيرادات العامة الذي بلغ (1.934) وميل النفقات العامة (1.70).

7. تحققت فرضية الدراسة من خلال الدراسة التطبيقية أن للسياسة المالية علاقة بفجوة الناتج في كل من النرويج ، ماليزيا والعراق فالسياسة المالية تارة يكون لها علاقة طردية لاتجاه الفجوة أي مسايرة لها وتارة أخرى تكون معاكسة أي تتخذ السياسة المالية اجراءات معاكسة لاتجاه الفجوة (معدلة دوريا) ،فكان النرويج وماليزيا لهما سياسة مالية معدلة دوريا تعمل باجراءات معاكسة لاتجاه الدورة سعيا منها لتصحيح مسار الاقتصاد وتجنب آو تخفيف اثر الأزمات الاقتصادية العالمية ، أما العراق فكان له سياسة مالية تلقائية مسايرة لاتجاه الفجوة مما جعله طيلة السنوات السابقة عرضة للتأثر في الأزمات الاقتصادية لقد العالمية وتذبذب أسعار النفط .

ثانياً:التــوصــيات

1. ايلاء الأهمية للسياسة المالية المعدلة دوريا كونها تمكن الاقتصاد القدرة على تحريك الطلب الإجمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة التقلبات الدورية التي تنتاب النشاط الاقتصادي وتصحيح الانحراف، وتحفيز الاقتصاد اعتمادا على قواه الذاتية فيما بعد من خلال تحفيزه للعمل بشكل كفوء لتحقيق مستوى من الناتج المحلي الفعلي يكون مساوياً او قريباً من مستواه الممكن.

2. العمل على إنشاء صندوق سيادي عن طريق توفير جميع المتطلبات التشريعية والقانونية والمالية والإدارية اللازمة لإنشائه،على ان يتم تمويل الصندوق بعد تغطية متطلبات الموازنة العامة ، وبذلك يعمل على رفع معدل الادخار الإجمالي السنوي وتوجيه مبالغ الصنوق في عمليات الاستثمار داخلياً وخارجياً.

3. الإفادة من التجارب التي خاضتها دول العينة (النرويج وماليزيا) في تحسين الواقع الاقتصادي والعمل على بناء هيكل متكامل وقوي يستطيع التصدي للصدمات أضاف إلى ذلك العمل على تطوير القطاع النفطي وزيادة انتاجيته

4. مواءمة تصميم القواعد المالية بشكل يتناسب مع الظروف الاقتصادية، كونها تضفي مميزات مهمة للسياسة المالية المعدلة دوريا لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي من شأنها إن تبعث أشارات ايجابية مفادها قدرة صناع السياسة المالية لتصحيح مسار الاقتصاد، لاسيما عندما تكون مصحوبة بالتزامات قوية ستؤدي إلى الشفافية المالية التي تحث الأداء المالي السليم، ومن ثم لا تترك مجالا للانحرافات غير المرغوب فيها.

5. تدعيم الوضع المالي أوسع من مجرد معالجة العجز الطارئ في الموازنة، ويقتضي ذلك إلى تشريع قرارات وسياسات في جانب الإيرادات وبنية النفقات وكفاءة التصرف بالموارد العامة، لاسيما إن التقدم الاقتصادي لا يتحقق بأنشطة عوائدها الاقتصادية سالبة، تغطي خسائرها من الموازنة العامة. إذ إن الهدف تقليل الاعتماد على النفط وليس تبديده في أنشطة لا تمتلك مقومات ذاتية للاستمرار، وتختفي من المشهد لحظة توقف تدفقات العملة الأجنبية من المورد النفطي.

6. لمعالجة الاختلال في بنية الاقتصاد لابد من التنسيق بين السياستين النقدية والمالية والسعي الى تفعيل قطاعات إنتاجية أخرى غير القطاع النفطي لتقليل الاعتماد على هذا الجانب وذلك من خلال إنشاء قاعدة استثمارية قوية ورصينة تدعم القطاعات الانتاجية وترفع من كفاءة السياسة المالية في التأثير على فجوة الناتج ومن ثمَ تحقيق الهدف النهائي.

7. نظرا إلى الريعية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي واعتماده على متغيرات خارجية ، تجعله عرضة للصدمات الخارجية والضغوطات التضخمية ، وهذا يتطلب سياسة مالية فعالة تستجيب للتغيرات دون أن يتأثر الاقتصاد الوطني بالصدمات والأزمات الاقتصادية ، ذلك من خلال وضع خطط قصيرة وطويلة الأجل للعمل على تغير هيكل الاقتصاد العراقي من خلال تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على المورد النفطي .

8. من المهم التركيز على القوانين الاقتصادية التي تنتج التشوه في بنية الإنتاج القطاعية واكتشاف الشروط الموضوعية لبدء عملية التعديل البنيوي بالاتجاه الملائم، فالوضع الزراعي والصناعي في العراق هو تجسيد لشروط التوازن بالدخل والأسعار، وبما إن النفط أصبح مصدرا رئيسا للدخل والعملة الأجنبية، وأسعار السلع الزراعية والصناعية يحددها سعر الصرف في

اقتصاد مفتوح، انفصمت الزراعة والصناعة عن توليد الدخل وتكوين الأسعار والأخيرة عن التكاليف الداخلية للإنتاج، فعندما يقال إن النفط هو سبب الإعاقة دون بيان الكيفية فان ذلك لا يعفي السياسة الاقتصادية من مسؤولياتها وتتحول إلى ذريعة لتأجيل القرارات الاقتصادية الحاسمة، التي ينبغي إن تبحث عن النقاط الممكنة لاختراق تلك الآلية بالسياسة الاقتصادية المناسبة والفعالة.

المصادر
والمراجع

❖ **اولاً ـ القران الكريم**

❖ **ثانياً ـ المصادر العربية**

الكتب

1. علي ،احمد ابريهي ، اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
2. ارجست سواينت بيرج ،الاقتصاد الكلي، ترجمة خالد العامري ،ط1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية،عمان، بلا سنة.
3. صادق ،إسماعيل محمد ، التجربة الماليزية..مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، ط 1، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2014.
4. جورج نابهانز ، تاريخ النظرية الاقتصادية ، ترجمة صقر احمد صقر، ط1 ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 1997.
5. عبد الرحمن ،حاج إبراهيم ، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا : من خلال أفكار مهاتير محمد ، جامعة الأمير عبد القادر ، الجزائر ،2011.
6. دراز ،حامد عبد المجيد ، السياسات المالية ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، 1992.
7. دراز ،حامد عبد المجيد ،السياسات المالية،مركز الإسكندرية للكتب ،القاهرة ،2000
8. عبد العظيم ،حمدي ، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ، بلا طبعة ، الدار الجامعة للطبع والنشر، الإسكندرية ، 2007
9. المشهداني ،خالد أحمد فرحان ، رائد عبد الخالق العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، 2013.
10. داودي،محمد ،الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008.
11. النجفي ،سالم توفيق ، احمد فتحي ، السياسات الاقتصادي الكلية والفقر ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2008.
12. عثمان ،سعد عبد الفريد ، المالية العامة ، مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2008 .

13.العبيدي ،سعيد علي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.

14.طارق الحاج، المالية العامة، ط 1 ، صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.

15.الدعمي ،عباس كاظم ، السياسات المالية والنقدية ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.

16.الجبوري ،عبد القادر يوسف ، التاريخ الاقتصادي ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، 1985.

17.بركات ،عبد الكريم ، دراسة في الاقتصاد المالي، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1983.

18.المعموري ،علي كاظم ، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.

19.خلف ،فليح حسن ،المالية العامة ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان الأردن،2017

20.محمد طاقة ،أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)،ط1،مكتبة الجامعة ،إثراء للنشر والتوزيع،عمان،2008.

21.زيني ،محمد علي ، الاقتصاد العراقي –الماضي الحاضر المستقبل ، دار الملاك للنشر ، ط4 ، 2014.

22.السامان ،محمد مروان ، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.

23.الوادي ،محمود حسين ، زكريا أحمد، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2007.

24.ألعبادي ،ناصر ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء ، عمان ، 2000

25.يوسف ،ناصر ، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة ،دارسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا مركز دارسة الوحدة العربية ، مركز دارسة الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 2010.

26.غدير ،هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ، الهيئة العامة السورية للكتب ، دمشق ، 2010.

27. واين نافزيجير، التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين،ياسر عز الدين حسين، ط1،دار حميثرا للطباعة والنشر،القاهرة،2017.

28. عايب ،وليد عبد الحميد ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،مكتبة حسين العصرية ، بيروت ،2010.

29. فيصل المناور ،منى العليان، التجربة الماليزية في إدارة الأزمات ، مقارنة في الاقتصاد السياسي، دراسات تنموية ،2018

الرسائل والاطاريح

30. صلال ،شاكر حمود ،تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق ،أطروحة دكتورا مقدمة إلى مجلس كلية الادراة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2017.

31. رشيد مصطفى كامل ، تقييم كفاءة آليات نقل تأثير السياسة النقدية على فجوة الناتج :بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتورا مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، بغداد ،2013.

32. محمد شهاب أحمد عبد الله ، فاعلية السياسة المالية الاستنسابية في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ،2018.

33. حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2009.

البحوث والدورات المنشورة

34. عبود ،عبد الامير رحيمة ، حول واقع الاقتصاد العراقي ومشاكله وأفاق تطوره ، مجلة الحوار ، العدد 31 ، 2012.

35. فاتح غلاب وآخرين، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي: حالة ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك، مجلة اقتصاديات المال والأعمال،العدد 1 ،الجزائر ،2017.

36. مهاتير محمد ،طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتير محمد ، ترجمة أمير أيوبي ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ، 2014.

37. علي عبد الزهرة , حسن عبد اللطيف ،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاءARDL ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 34 ، العدد 188،2013

النشرات والتقارير

38. البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات لسنوات مختلفة.

39. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد– أعداد مختلفة.

40. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء– مديرية الحسابات القومية ، نشرات متعددة.

❖ **ثالثاً - المصادر الأجنبية**

1– Book

1. Athanasios Orphanides and Simon van Norden, The Reliability of Inflation Forecasts Based on Output Gap Estimates in Real Time, Finance and Economics Discussion Series, Washington, D.C,2004.
2. Arthur Cotterell , A History of South East Asia , Marshall Cavendish Editions, Year: 2014.
3. Cheryl .Gray,Tracey Lane,Fiscal policy and economic growth ,Human development ,europe and central Asia region ,world Bank , Washington D.C., 2017.
4. Dominique Ladiray, Gian Luigi Mazzi, and Fabio Sartori, Statistical Methods for Potential Output Estimation and Cycle Extraction, Office for Official Publications of the European Communities,Luxembourg,2003.
5. Frick Andres , Discretionary Fiscal Policy The Case of Switzerland ,Swiss federal institute of technology zurich , working paper ,2010.
6. Gabriel Caldas Montes, Discretionary fiscal policy and sovereign risk, Fluminense Federal University and National Council for

Scientific and Technological Development, Economic Bulletin, Volume 38, Issue 3,2018.
7. Gilbest Abraham Foris, economic politique, 10 th edition, 2000.
8. Hassler.U and Jurgen Woltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration,Working paper,University Berlin,2005.
9. J. Bradford DeLong, Discretionary Fiscal Policy as a Stabilization Policy Tool: What Do We Think Now That We Did Not Think in 2007, U.C. Berkeley,2013.
10. John Weeks and Shruti Patel, Training Modules of the Research Programme Economic Policies, MDGs and Poverty, Centre for Development Policy & Research School of Oriental & African Studies, University of London,2007.
11. Laurence Ball, Okun's Law: Fit at 50, 13th Jacques Polak Annual Research Conference - Johns Hopkins University, Washington,2012.
12. Levine .Chars ,Rubin.Jrene , Fiscal stress and public policy , sage publication , Beverly Helis , London ,2007.
13. Luis J. Álvarez , A menu on output gap estimation methods ,Bank of ESPAIN , Working documents , N.1720,2017.
14. Marinaş Marius , Effects of Discretionary Fiscal Policy in Romania, Bucharest University of Economic Studies, "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series Volume XIV, Issue 1,2014.
15. Martin Larch and Matteo Salto , Fiscal rules, inertia and discretionary fiscal policy, European Economy, Economic Papers,2013.
16. Mohamed A. Osman, Which Output Gap Measure Matters for the Arab Gulf Cooperation Council Countries (AGCC), University of Dubai, Dubai,2008.
17. Nur Shafiqa Kapeli, Nafsiah Mohamed, Insight of Anti-Corruption Initiativesin Malaysia, Accounting Research Institute, University Teknologi, MARA, Malaysia, 2015.
18. Samantha Gonzaga, triangle model vs. hybrid new keynesian: comparing forecast results of two phillips curves, A Thesis Presented to the Faculty of California State Polytechnic

University, In Partial Fulfillment Of the Requirements for the Degree Master of Science In Economics, Pomona,2014.
19. Scott Edwards, Malaysia Elections Corruption, Foreign Money, and Burying the- Hatchet Politics, Aljazeera Center of Studies, ALDUHA, 2015.
20. T.N. Hajela, Public Finance, 4th adition, New Delhi, 2010.

2- Research

21. Carlos Hamilton , Estimating Potential Output and the Output Gap for Brazil, Central Bank of Brazil, Working Papers.N:E53,2016.
22. Bushra Sharif and Abdul Qayyum , Estimating the Inflation-Output Gap Trade-Off with Triangle Model in Pakistan , MPRA Paper No. 91166, posted 2 January 2019.
23. Dainis Stikuts , Measuring output gap in LATVIA, Latvijas Bank , working paper N.877 ,2003.
24. Eu independent fiscal institution , A Practitioner's Guide to Potential Output and the Output Gap, working paper No.369,slovakia,2018.
25. Gordon de Brouwer, estimating the output gaps, Economic Research Department- Reserve Bank of Australia , Research Discussion Paper , N.9809 , 2018.
26. Imad.A.Moosa, Economic growth and Unemployment in Arab countries ,Is Okun's low valid, Journal of Development and Economic Policies,Vol.10,No.2,2008.
27. Iris Claus, Paul Conway, The output gap: measurement, comparisons and assessment , Reserve Bank of New Zealand, Research Paper No. 44,2011.
28. Jan Fagerberg , Structural change and economic policy: the Norwegian model under pressure,working paper No:465, Oslo, Norway,2016.
29. John B. Taylor, Reassessing Discretionary Fiscal Policy, Journal of Economic Perspectives, Volume 14, Number 3,2012.

30. John Taylor, Reassessing Discretionary Fiscal Policy, Journal of Economic Perspectives 14:3 Summer,2012.
31. Knut Are Aastveit, Nowcasting Norwegian GDP: The role of asset prices in a small open economy, Working Paper ANO 2017.
32. Matthias Lücke, Stabilization and Savings Funds to Manage Natural Resource Revenues:Kazakhstan and Azerbaijan vs. Norway, Kiel Working Paper No. 1652 , 2010.
33. Rodrigo Fuentes, estimating the output gap for CHILE, Central Bank of Chile, Working Papers.N:455,2018.
34. Todd E. clark, ,The Predictive Content of the Output Gap for Inflation: Resolving In-Sample and Out-of-Sample Evidence, Ohio State University Press,Vol. 38, No. 5 , USA , 2019.
35. Tsutomu Watanabe, Output gap and inflation: the case of Japan, University of Tokyo , working paper,2017.
36. Y. Hsing ,Unemployment and the GNP gap Okun's law revisited, Eastern Economic Journal, Vol:XVII,No.4,1991.
37. Yash P. Mehra , The output gap -expected future inflation and inflation dynamics, The Federal Reserve Bank of Richmond, working paper No.04-06 ,2004.
38. OPEC Secretariat, Annual Statistical Bulletin,2018.
39. NBIM ,Government Pension Fund Globa , annual report 2010.
40. Royal ministry finance of Norway , The National Budget 2017.
41. OPEC , Monthly Oil Market Report – December 2018, Feature article: Review of 2018, Outlook for 2019.

3- internet

41. http://www.economywatch.com/economic-statistics/Norway.
42. https://data.imf.org.
43. W. Bolt and P.J.A. van Els,output gap and inflation in the eu,Nederlandsche Bank, https://www.researchgate.net/publication/4799500.

الملاحق

ملحق (1)

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمحتمل مع فجوة الناتج في النرويج (مليون كرونة)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الفعلي بلأاسعار الثابتة	الناتج المحتمل	فجوة الناتج	فجوة الناتج %
1990	749,860.00	779,134.53	-29274.53	**-3.757**
1991	790,087.00	826,999.86	-36912.86	**-4.463**
1992	813,093.00	862,789.24	-49696.24	**-5.760**
1993	855,400.00	908,503.23	-53103.23	**-5.845**
1994	897,243.00	937,152.37	-39909.37	**-4.259**
1995	963,124.00	990,861.97	-27737.97	**-2.799**
1996	1,054,657.00	1,082,668.69	-28011.69	**-2.587**
1997	1,141,324.00	1,142,419.67	-1095.67	**-0.096**
1998	1,163,192.00	1,132,669.84	30522.16	**2.695**
1999	1,265,701.00	1,232,083.98	33617.02	**2.728**
2000	1,507,886.00	1,480,189.15	27696.85	**1.871**
2001	1,564,585.00	1,541,554.31	23030.69	**1.494**
2002	1,560,181.00	1,554,189.90	5991.10	**0.385**
2003	1,619,613.00	1,645,008.53	-25395.53	**-1.544**
2004	1,781,981.00	1,808,839.02	-26858.02	**-1.485**
2005	1,988,942.00	2,028,148.02	-39206.02	**-1.933**
2006	2,215,312.00	2,175,117.38	40194.62	**1.848**
2007	2,351,026.00	2,238,929.08	112096.92	**5.007**
2008	2,608,807.00	2,491,097.63	117709.37	**4.725**
2009	2,431,198.00	2,365,614.00	65584.00	**2.772**
2010	2,593,739.00	2,558,879.15	34859.85	**1.362**
2011	2,795,755.00	2,731,340.80	64414.20	**2.358**
2012	2,968,258.00	2,894,170.28	74087.72	**2.560**
2013	3,075,575.00	3,026,365.80	49209.20	**1.626**
2014	3,146,665.00	3,099,339.16	47325.84	**1.527**
2015	3,118,116.00	3,155,433.61	-37317.61	**-1.183**
2016	3,119,296.00	3,179,186.48	-59890.48	**-1.884**
2017	3,304,439.00	3,346,735.82	-42296.82	**-1.264**
2018	3,535,612.00	3,535,612.00	0.00	**0**

sourse: International Financial Statistics (IFS) ,for more information visit https://data.imf.org

ملحق(2) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في النرويج

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.066590	0.0414
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X)
Method: Least Squares
Date: 12/30/19 Time: 13:14
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.352662	0.115001	-3.066590	0.0053
D(X(-1))	0.532422	0.177916	2.992547	0.0063
C	5005.678	5560.880	0.900159	0.3770

R-squared	0.364025	Mean dependent var	1367.143
Adjusted R-squared	0.311027	S.D. dependent var	34079.41
S.E. of regression	28287.41	Akaike info criterion	23.44266
Sum squared resid	1.92E+10	Schwarz criterion	23.58664
Log likelihood	-313.4759	Hannan-Quinn criter.	23.48547
F-statistic	6.868659	Durbin-Watson stat	1.866277
Prob(F-statistic)	0.004378		

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.482322	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 12/30/19 Time: 13:27
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	-0.888164	0.198148	-4.482322	0.0001
C	0.055014	0.018836	2.920681	0.0073

R-squared	0.445568	Mean dependent var	0.001000
Adjusted R-squared	0.423391	S.D. dependent var	0.099064
S.E. of regression	0.075224	Akaike info criterion	-2.265511
Sum squared resid	0.141465	Schwarz criterion	-2.169523
Log likelihood	32.58440	Hannan-Quinn criter.	-2.236969
F-statistic	20.09121	Durbin-Watson stat	1.937705
Prob(F-statistic)	0.000143		

Null Hypothesis: Y2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.196280	0.0030
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y2)
Method: Least Squares
Date: 12/30/19 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	-0.808061	0.192566	-4.196280	0.0003
C	0.044066	0.011290	3.903110	0.0006

R-squared	0.413266	Mean dependent var	-0.001185
Adjusted R-squared	0.389797	S.D. dependent var	0.022238
S.E. of regression	0.017372	Akaike info criterion	-5.196779
Sum squared resid	0.007544	Schwarz criterion	-5.100791
Log likelihood	72.15652	Hannan-Quinn criter.	-5.168237
F-statistic	17.60877	Durbin-Watson stat	1.917758
Prob(F-statistic)	0.000299		

ملحق(3) اختبارِ ARDL لدالة الإيرادات في النرويج

Dependent Variable: Y1
Method: ARDL
Date: 01/01/20 Time: 17:12
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.034436	0.202329	0.170199	0.8665
Y1(-2)	-0.328833	0.202624	-1.622871	0.1195
X	7.64E-07	4.89E-07	1.564111	0.0327
X(-1)	-8.13E-07	4.52E-07	-1.797273	0.0867
C	0.081055	0.021725	3.730979	0.0012

R-squared	0.224855	Mean dependent var	0.063538
Adjusted R-squared	0.077208	S.D. dependent var	0.075149
S.E. of regression	0.072189	Akaike info criterion	-2.248011
Sum squared resid	0.109437	Schwarz criterion	-2.006069
Log likelihood	34.22414	Hannan-Quinn criter.	-2.178340
F-statistic	1.522922	Durbin-Watson stat	2.151611
Prob(F-statistic)	0.231733		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(4) اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الإيرادات في النرويج

ARDL Bounds Test
Date: 01/01/20 Time: 17:37
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.93379	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 17:37
Sample: 1993 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.328833	0.202624	1.622871	0.1195
D(X)	7.64E-07	4.89E-07	1.564111	0.1327
C	0.081055	0.021725	3.730979	0.0012
X(-1)	-4.90E-08	3.21E-07	-0.152602	0.8802
Y1(-1)	-1.294397	0.280968	-4.606916	0.0002

R-squared	0.570647	Mean dependent var	0.001615
Adjusted R-squa...	0.488866	S.D. dependent var	0.100973
S.E. of regressio...	0.072189	Akaike info criterion	-2.248011
Sum squared re...	0.109437	Schwarz criterion	-2.006069
Log likelihood	34.22414	Hannan-Quinn criter.	-2.178340
F-statistic	6.977706	Durbin-Watson stat	2.151611
Prob(F-statistic)	0.000975		

ملحق(5) اختبار (LM Test) لدالة الإيرادات في النرويج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.797871	Prob. F(2,19)	0.4648
Obs*R-squared	2.014461	Prob. Chi-Square(2)	0.3652

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/01/20 Time: 17:42
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	0.401249	0.458590	0.874962	0.3925
Y1(-2)	0.321696	0.460682	0.698302	0.4934
X	-1.82E-07	5.18E-07	-0.351780	0.7289
X(-1)	6.20E-08	4.73E-07	0.131004	0.8971
C	-0.040148	0.038688	-1.037729	0.3124
RESID(-1)	-0.536377	0.510873	-1.049922	0.3069
RESID(-2)	-0.464397	0.534571	-0.868730	0.3958

R-squared	0.077479	Mean dependent var	-4.80E-18
Adjusted R-squared	-0.213843	S.D. dependent var	0.066163
S.E. of regression	0.072894	Akaike info criterion	-2.174810
Sum squared resid	0.100958	Schwarz criterion	-1.836092
Log likelihood	35.27253	Hannan-Quinn criter.	-2.077271
F-statistic	0.265957	Durbin-Watson stat	1.910451
Prob(F-statistic)	0.946095		

ملحق(6) اختبار (Heteroskedasticity Test) لدالة الإيرادات في النرويج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.087900	Prob. F(4,21)	0.3879
Obs*R-squared	4.462896	Prob. Chi-Square(4)	0.3470
Scaled explained SS	5.508907	Prob. Chi-Square(4)	0.2389

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/01/20 Time: 17:40
Sample: 1993 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004243	0.002495	1.700354	0.1038
Y1(-1)	0.022927	0.023241	0.986493	0.3351
Y1(-2)	-0.032600	0.023275	-1.400657	0.1759
X	2.33E-09	5.61E-08	0.041554	0.9672
X(-1)	4.86E-08	5.20E-08	0.934815	0.3605

R-squared	0.171650	Mean dependent var	0.004209
Adjusted R-squared	0.013869	S.D. dependent var	0.008350
S.E. of regression	0.008292	Akaike info criterion	-6.575970
Sum squared resid	0.001444	Schwarz criterion	-6.334028
Log likelihood	90.48761	Hannan-Quinn criter.	-6.506299
F-statistic	1.087900	Durbin-Watson stat	2.151031
Prob(F-statistic)	0.387940		

ملحق(7) اختبار (Q–statistic Test) لدالة الإيرادات في النرويج

Date: 01/01/20 Time: 17:46
Sample: 1990 2018
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	-0.08...	-0.08...	0.2276	0.633
		2	-0.06...	-0.07...	0.3547	0.837
		3	-0.02...	-0.04...	0.3798	0.944
		4	0.186	0.177	1.5226	0.823
		5	0.282	0.326	4.2753	0.511
		6	0.039	0.156	4.3299	0.632
		7	-0.24...	-0.20...	6.5904	0.473
		8	0.197	0.131	8.1652	0.418
		9	-0.14...	-0.30...	9.0927	0.429
		1...	-0.02...	-0.25...	9.1191	0.521
		1...	0.046	0.048	9.2237	0.601
		1...	-0.17...	-0.16...	10.838	0.543

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق(8) اختبار تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الإيرادات في النرويج

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y1
Selected Model: ARDL(2, 1)
Date: 01/01/20 Time: 17:47
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.328833	0.202624	1.622871	0.1195
D(X)	7.641206	4.885336	1.564111	0.0927
CointEq(-1)	-1.294397	0.280968	-4.606916	0.0002

Cointeq = Y1 - (-3.785*X + 0.0626)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-3.785097	2.506511	-0.151011	0.0814
C	0.062620	0.011405	5.490679	0.0054

ملحق(9) اختبارِ ARDL لدالة النفقات في النرويج

Dependent Variable: Y2
Method: ARDL
Date: 01/05/20 Time: 20:08
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	-0.159871	0.207048	-0.772143	0.4486
Y2(-2)	-0.273806	0.194380	-1.408611	0.1736
X	3.319750	1.025863	0.323606	0.0494
X(-1)	2.271612	1.156744	1.963799	0.0629
C	0.076258	0.016633	4.584687	0.0002

R-squared	0.655592	Mean dependent var	0.054731
Adjusted R-squared	0.551895	S.D. dependent var	0.017708
S.E. of regression	0.014256	Akaike info criterion	-5.492290
Sum squared resid	0.004268	Schwarz criterion	-5.250349
Log likelihood	76.39977	Hannan-Quinn criter.	-5.422620
F-statistic	4.393509	Durbin-Watson stat	2.036056
Prob(F-statistic)	0.009759		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(10) اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة النفقات في النرويج

ARDL Bounds Test
Date: 01/05/20 Time: 20:34
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	14.17895	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(Y2)
Method: Least Squares
Date: 01/05/20 Time: 20:34
Sample: 1993 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	0.273806	0.194380	1.408611	0.1736
D(X)	3.32E-08	1.03E-07	0.323606	0.7494
C	0.076258	0.016633	4.584687	0.0002
X(-1)	2.60E-07	6.81E-08	3.822510	0.0010
Y2(-1)	-1.433676	0.294400	-4.869825	0.0001

R-squared	0.659363	Mean dependent var	-0.000500
Adjusted R-squa...	0.594479	S.D. dependent var	0.022386
S.E. of regressio...	0.014256	Akaike info criterion	-5.492290
Sum squared re...	0.004268	Schwarz criterion	-5.250349
Log likelihood	76.39977	Hannan-Quinn criter.	-5.422620
F-statistic	10.16229	Durbin-Watson stat	2.036056
Prob(F-statistic)	0.000097		

ملحق(11) اختبار (LM Test) لدالة النفقات في النرويج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.694993	Prob. F(2,19)	0.5113
Obs*R-squared	1.772421	Prob. Chi-Square(2)	0.4122

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/05/20 Time: 20:37
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	0.501992	0.611633	0.820740	0.4220
Y2(-2)	-0.306188	0.329894	-0.928139	0.3650
X	6.98E-09	1.14E-07	0.061391	0.9517
X(-1)	-7.44E-08	1.75E-07	-0.426094	0.6748
C	-0.009717	0.029927	-0.324679	0.7490
RESID(-1)	-0.512632	0.635830	-0.806240	0.4301
RESID(-2)	0.483416	0.419436	1.152538	0.2634

R-squared	0.068170	Mean dependent var	-2.07E-18
Adjusted R-squared	-0.226092	S.D. dependent var	0.013065
S.E. of regression	0.014467	Akaike info criterion	-5.409049
Sum squared resid	0.003977	Schwarz criterion	-5.070331
Log likelihood	77.31764	Hannan-Quinn criter.	-5.311510
F-statistic	0.231664	Durbin-Watson stat	2.133599
Prob(F-statistic)	0.960983		

ملحق(11) اختبار (Heteroskedasticity Test) لدالة النفقات في النرويج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.699821	Prob. F(4,21)	0.6007
Obs*R-squared	3.058132	Prob. Chi-Square(4)	0.5481
Scaled explained SS	1.540883	Prob. Chi-Square(4)	0.8194

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/24/20 Time: 19:02
Sample: 1993 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000530	0.000249	2.129117	0.0452
Y2(-1)	-0.004291	0.003097	-1.385602	0.1804
Y2(-2)	-0.002447	0.002907	-0.841664	0.4095
X	-5.05E-10	1.53E-09	-0.328902	0.7455
X(-1)	1.64E-09	1.73E-09	0.948103	0.3539

R-squared	0.117620	Mean dependent var	0.000164
Adjusted R-squared	-0.050452	S.D. dependent var	0.000208
S.E. of regression	0.000213	Akaike info criterion	-13.89736
Sum squared resid	9.55E-07	Schwarz criterion	-13.65542
Log likelihood	185.6657	Hannan-Quinn criter.	-13.82769
F-statistic	0.699821	Durbin-Watson stat	2.452210
Prob(F-statistic)	0.600707		

ملحق(12) **اختبار (Q–statistic Test) لدالة النفقات في النرويج**

Date: 01/06/20 Time: 00:09
Sample: 1990 2018
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	-0.02...	-0.02...	0.0145	0.904
		2	0.117	0.117	0.4321	0.806
		3	0.111	0.118	0.8238	0.844
		4	-0.40...	-0.42...	6.1414	0.189
		5	0.292	0.323	9.1031	0.105
		6	0.066	0.179	9.2640	0.159
		7	0.003	-0.04...	9.2644	0.234
		8	0.302	0.064	12.949	0.114
		9	-0.36...	-0.23...	18.500	0.030
		1...	-0.03...	-0.06...	18.568	0.046
		1...	-0.10...	-0.11...	19.061	0.060
		1...	-0.20...	-0.00...	21.280	0.046

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق(13) **اختبار تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات في النرويج**

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y2
Selected Model: ARDL(2, 1)
Date: 01/06/20 Time: 00:35
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	0.273806	0.194380	1.408611	0.1736
D(X)	3.319750	1.025863	0.323606	0.7494
CointEq(-1)	-1.433676	0.294400	-4.869825	0.0001

Cointeq = Y2 - (1.816*X + 0.0532)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	1.816022	4.816604	3.770337	0.0011
C	0.053190	0.002115	25.148503	0.0000

ملحق (14)

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمحتمل مع فجوة الناتج في ماليزيا (مليون رنجت)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بلأسعار الثابتة	الناتج المحتمل	فجوة الناتج	فجوة الناتج %
1990	264,584.00	273,474.02	-8890.02	**-3.251**
1991	289,846.00	292,999.52	-3153.52	**-1.076**
1992	315,601.00	312,672.22	2,928.78	**0.937**
1993	346,832.00	335,955.35	10,876.65	**3.238**
1994	378,780.00	365,931.78	12,848.22	**3.511**
1995	416,013.00	404,564.32	11,448.68	**2.830**
1996	457,623.00	435,803.54	21,819.46	**5.007**
1997	491,155.00	466,636.54	24,518.46	**5.254**
1998	455,012.00	443,654.90	11,357.10	**2.560**
1999	482,908.00	473,945.23	8,962.77	**1.891**
2000	524,780.00	509,666.34	15,113.66	**2.965**
2001	527,496.00	521,925.64	5,570.36	**1.067**
2002	555,934.00	546,594.31	9,339.69	**1.709**
2003	588,115.00	580,587.13	7,527.87	**1.297**
2004	628,005.00	618,961.73	9,043.27	**1.461**
2005	659,254.00	649,760.74	9,493.26	**1.461**
2006	696,070.00	681,034.89	15,035.11	**2.208**
2007	739,915.00	721,446.72	18,468.28	**2.560**
2008	775,669.00	758,914.55	16,754.45	**2.208**
2009	763,928.00	755,860.92	8,067.08	**1.067**
2010	821,435.00	803,034.86	18,400.14	**2.291**
2011	864,920.00	838,626.43	26,293.57	**3.135**
2012	912,261.00	883,798.46	28,462.54	**3.220**
2013	955,260.00	927,748.51	27,511.49	**2.965**
2014	1,012,510.00	975,249.63	37,260.37	**3.821**
2015	1,062,650.00	1,033,745.92	28,904.08	**2.796**
2016	1,109,400.00	1,079,224.32	30,175.68	**2.796**
2017	1,162,660.00	1,131,035.65	31,624.35	**2.796**
2018	1,218,460.00	1,185,317.89	33,142.11	**2.796**

sourse: International Financial Statistics (IFS) ,for more information visit https://data.imf.org

ملحق(15) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في ماليزيا

Null Hypothesis: Y1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.614663	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 02/24/20 Time: 19:46
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	-1.273006	0.192452	-6.614663	0.0000
C	0.105673	0.026751	3.950173	0.0006

R-squared	0.636384	Mean dependent var	0.000296
Adjusted R-squared	0.621839	S.D. dependent var	0.181591
S.E. of regression	0.111669	Akaike info criterion	-1.475365
Sum squared resid	0.311750	Schwarz criterion	-1.379377
Log likelihood	21.91743	Hannan-Quinn criter.	-1.446823
F-statistic	43.75377	Durbin-Watson stat	2.132880
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: Y2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.314524	0.0024
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y2)
Method: Least Squares
Date: 02/24/20 Time: 19:47
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	-1.129605	0.261815	-4.314524	0.0003
D(Y2(-1))	0.273859	0.192923	1.419525	0.1692
C	0.089721	0.024571	3.651553	0.0013

R-squared	0.495281	Mean dependent var	-0.002423
Adjusted R-squared	0.451392	S.D. dependent var	0.085135
S.E. of regression	0.063058	Akaike info criterion	-2.581367
Sum squared resid	0.091454	Schwarz criterion	-2.436202
Log likelihood	36.55777	Hannan-Quinn criter.	-2.539565
F-statistic	11.28496	Durbin-Watson stat	1.661790
Prob(F-statistic)	0.000385		

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.058936	0.2617
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X)
Method: Least Squares
Date: 02/24/20 Time: 19:48
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.206559	0.100323	-2.058936	0.0496
C	4715.807	1897.645	2.485085	0.0197

R-squared	0.140189	Mean dependent var	1501.148
Adjusted R-squared	0.107120	S.D. dependent var	6039.960
S.E. of regression	5707.300	Akaike info criterion	20.20563
Sum squared resid	8.47E+08	Schwarz criterion	20.30079
Log likelihood	-280.8788	Hannan-Quinn criter.	20.23472
F-statistic	4.239216	Durbin-Watson stat	2.112159
Prob(F-statistic)	0.049649		

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.748171	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X,2)
Method: Least Squares
Date: 02/24/20 Time: 19:48
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-1.129024	0.196415	-5.748171	0.0000
C	1537.888	1222.398	1.258091	0.2200

R-squared	0.569273	Mean dependent var	-156.2496
Adjusted R-squared	0.552044	S.D. dependent var	9210.264
S.E. of regression	6164.383	Akaike info criterion	20.36215
Sum squared resid	9.50E+08	Schwarz criterion	20.45814
Log likelihood	-272.8890	Hannan-Quinn criter.	20.39069
F-statistic	33.04146	Durbin-Watson stat	2.080232
Prob(F-statistic)	0.000005		

ملحق(16) اختبارِ ARDL لدالة الإيرادات في ماليزيا

Dependent Variable: Y1
Method: ARDL
Date: 12/15/19 Time: 18:10
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	-0.410870	0.182316	-2.253610	0.0345
X	6.12E-06	3.27E-06	1.871023	0.0747
X(-1)	2.73E-06	4.44E-06	0.615494	0.5445
X(-2)	-1.07E-05	3.25E-06	-3.294883	0.0033
C	0.123416	0.041329	2.986210	0.0068

R-squared	0.476259	Mean dependent var	0.083074
Adjusted R-squared	0.381033	S.D. dependent var	0.113822
S.E. of regression	0.089549	Akaike info criterion	-1.822483
Sum squared resid	0.176419	Schwarz criterion	-1.582513
Log likelihood	29.60352	Hannan-Quinn criter.	-1.751128
F-statistic	5.001374	Durbin-Watson stat	2.221210
Prob(F-statistic)	0.005074		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(17) اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الإيرادات في ماليزيا

ARDL Bounds Test
Date: 12/15/19 Time: 18:14
Sample: 1992 2018
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	29.94967	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 12/15/19 Time: 18:14
Sample: 1992 2018
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	6.12E-06	3.27E-06	1.871023	0.0747
D(X(-1))	1.07E-05	3.25E-06	3.294883	0.0033
C	0.123416	0.041329	2.986210	0.0068
X(-1)	-1.86E-06	1.92E-06	-0.970929	0.3421
Y1(-1)	-1.410870	0.182316	-7.738579	0.0000

R-squared	0.794230	Mean dependent var	0.000296
Adjusted R-squa...	0.756817	S.D. dependent var	0.181591
S.E. of regressio...	0.089549	Akaike info criterion	-1.822483
Sum squared re...	0.176419	Schwarz criterion	-1.582513
Log likelihood	29.60352	Hannan-Quinn criter.	-1.751128
F-statistic	21.22887	Durbin-Watson stat	2.221210
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق(18) اختبار (LM Test) لدالة الإيرادات في ماليزيا

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.424276	Prob. F(2,20)	0.6600
Obs*R-squared	1.098921	Prob. Chi-Square(2)	0.5773

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/15/19 Time: 18:16
Sample: 1992 2018
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	0.176857	0.358474	0.493360	0.6271
X	-7.53E-07	3.53E-06	-0.213615	0.8330
X(-1)	-1.15E-06	4.82E-06	-0.237958	0.8143
X(-2)	1.72E-06	3.89E-06	0.441429	0.6636
C	-0.008072	0.051604	-0.156420	0.8773
RESID(-1)	-0.316999	0.403728	-0.785179	0.4416
RESID(-2)	-0.050544	0.290100	-0.174228	0.8634

R-squared	0.040701	Mean dependent var	-9.64E-19
Adjusted R-squared	-0.247089	S.D. dependent var	0.082373
S.E. of regression	0.091989	Akaike info criterion	-1.715887
Sum squared resid	0.169239	Schwarz criterion	-1.379930
Log likelihood	30.16448	Hannan-Quinn criter.	-1.615990
F-statistic	0.141425	Durbin-Watson stat	2.010928
Prob(F-statistic)	0.988751		

ملحق(19) اختبار (Heteroskedasticity Test) لدالة الإيرادات في ماليزيا

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.849606	Prob. F(4,22)	0.5091
Obs*R-squared	3.612721	Prob. Chi-Square(4)	0.4609
Scaled explained SS	3.275027	Prob. Chi-Square(4)	0.5129

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/24/20 Time: 19:54
Sample: 1992 2018
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003033	0.005138	0.590256	0.5610
Y1(-1)	0.019871	0.022666	0.876696	0.3901
X	-2.29E-07	4.06E-07	-0.563336	0.5789
X(-1)	5.21E-07	5.52E-07	0.943411	0.3557
X(-2)	-1.77E-07	4.04E-07	-0.437621	0.6659

R-squared	0.133804	Mean dependent var	0.006534
Adjusted R-squared	-0.023686	S.D. dependent var	0.011003
S.E. of regression	0.011133	Akaike info criterion	-5.992258
Sum squared resid	0.002727	Schwarz criterion	-5.752288
Log likelihood	85.89548	Hannan-Quinn criter.	-5.920902
F-statistic	0.849606	Durbin-Watson stat	1.687564
Prob(F-statistic)	0.509093		

ملحق(20) اختبار (Q-statistic Test) لدالة الإيرادات في ماليزيا

Date: 12/15/19 Time: 18:16
Sample: 1990 2018
Included observations: 27
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	-0.11...	-0.11...	0.3971	0.529
		2	-0.08...	-0.10...	0.6239	0.732
		3	-0.22...	-0.25...	2.2601	0.520
		4	0.034	-0.04...	2.3001	0.681
		5	0.214	0.178	3.9369	0.559
		6	0.007	0.011	3.9386	0.685
		7	0.078	0.136	4.1775	0.759
		8	-0.17...	-0.05...	5.4043	0.714
		9	-0.22...	-0.27...	7.5236	0.583
		1...	-0.07...	-0.20...	7.7478	0.653
		1...	0.093	-0.07...	8.1746	0.698
		1...	0.084	-0.07...	8.5464	0.741

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق(21) اختبار تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الإيرادات في ماليزيا

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y1
Selected Model: ARDL(1, 2)
Date: 12/15/19 Time: 18:18
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	0.000006	0.000003	1.871023	0.0747
D(X(-1))	0.000011	0.000003	3.294883	0.0033
CointEq(-1)	-1.410870	0.182316	-7.738579	0.0000

Cointeq = Y1 - (-0.0000*X + 0.0875)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.000001	0.000001	-0.980538	0.3375
C	0.087475	0.026159	3.344019	0.0029

ملحق(22) اختبارِ ARDL لدالة النفقات في ماليزيا

Dependent Variable: Y2
Method: ARDL
Date: 12/22/19 Time: 01:02
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.077146	0.211164	0.365336	0.7185
Y2(-2)	-0.361464	0.206395	-1.751316	0.0945
X	-5.055411	2.326115	-0.217333	0.0750
X(-1)	-1.510301	2.211353	-0.682976	0.0620
C	0.137552	0.047013	2.925857	0.0081

R-squared	0.762533	Mean dependent var	0.079615
Adjusted R-squared	0.773017	S.D. dependent var	0.063554
S.E. of regression	0.063458	Akaike info criterion	-2.505830
Sum squared resid	0.084566	Schwarz criterion	-2.263888
Log likelihood	37.57579	Hannan-Quinn criter.	-2.436159
F-statistic	1.018910	Durbin-Watson stat	1.739186
Prob(F-statistic)	0.420321		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(23) اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة النفقات في ماليزيا

ARDL Bounds Test
Date: 12/22/19 Time: 01:17
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.468118	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(Y2)
Method: Least Squares
Date: 12/22/19 Time: 01:17
Sample: 1993 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	0.361464	0.206395	1.751316	0.0945
D(X)	-5.06E-07	2.33E-06	-0.217333	0.8300
C	0.137552	0.047013	2.925857	0.0081
X(-1)	-2.02E-06	1.59E-06	-1.264374	0.2199
Y2(-1)	-1.284318	0.299533	-4.287729	0.0003

R-squared	0.533297	Mean dependent var	-0.002423
Adjusted R-squa...	0.444401	S.D. dependent var	0.085135
S.E. of regressio...	0.063458	Akaike info criterion	-2.505830
Sum squared re...	0.084566	Schwarz criterion	-2.263888
Log likelihood	37.57579	Hannan-Quinn criter.	-2.436159
F-statistic	5.999128	Durbin-Watson stat	1.739186
Prob(F-statistic)	0.002210		

ملحق(24) اختبار (LM Test) لدالة النفقات في ماليزيا

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.045785	Prob. F(2,19)	0.3708
Obs*R-squared	2.578321	Prob. Chi-Square(2)	0.2755

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/22/19 Time: 01:20
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	-0.068421	0.501139	-0.136531	0.8928
Y2(-2)	0.560923	0.442260	1.268312	0.2200
X	9.02E-07	2.46E-06	0.366332	0.7182
X(-1)	-6.67E-07	2.47E-06	-0.269570	0.7904
C	-0.044900	0.074827	-0.600056	0.5556
RESID(-1)	0.142493	0.562218	0.253449	0.8026
RESID(-2)	-0.690084	0.485970	-1.420016	0.1718

R-squared	0.599166	Mean dependent var	-1.63E-17
Adjusted R-squared	0.585307	S.D. dependent var	0.058160
S.E. of regression	0.063320	Akaike info criterion	-2.456418
Sum squared resid	0.076180	Schwarz criterion	-2.117700
Log likelihood	38.93343	Hannan-Quinn criter.	-2.358879
F-statistic	0.348595	Durbin-Watson stat	1.822611
Prob(F-statistic)	0.901956		

ملحق(25) اختبار (Heteroskedasticity Test) لدالة النفقات في ماليزيا

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.010176	Prob. F(4,21)	0.4246
Obs*R-squared	4.195500	Prob. Chi-Square(4)	0.3802
Scaled explained SS	4.021349	Prob. Chi-Square(4)	0.4031

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/22/19 Time: 01:22
Sample: 1993 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003800	0.004209	0.902869	0.3768
Y2(-1)	0.020524	0.018905	1.085648	0.2899
Y2(-2)	-0.004920	0.018478	-0.266284	0.7926
X	2.00E-07	2.08E-07	0.958167	0.0876
X(-1)	-3.20E-07	1.98E-07	-1.614681	0.1213

R-squared	0.662768	Mean dependent var	0.003253
Adjusted R-squared	0.683912	S.D. dependent var	0.005686
S.E. of regression	0.005681	Akaike info criterion	-7.332232
Sum squared resid	0.000678	Schwarz criterion	-7.090290
Log likelihood	100.3190	Hannan-Quinn criter.	-7.262561
F-statistic	1.010176	Durbin-Watson stat	2.259061
Prob(F-statistic)	0.424586		

ملحق(26) اختبار (Q-statistic Test) لدالة النفقات في ماليزيا

Date: 02/24/20 Time: 20:08
Sample: 1990 2018
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	0.023	0.023	0.0156	0.901
		2	-0.13...	-0.14...	0.6010	0.740
		3	-0.03...	-0.02...	0.6289	0.890
		4	-0.15...	-0.17...	1.4396	0.837
		5	0.065	0.068	1.5876	0.903
		6	0.091	0.039	1.8874	0.930
		7	-0.27...	-0.28...	4.8408	0.679
		8	0.075	0.102	5.0671	0.750
		9	0.008	-0.06...	5.0695	0.828
		1...	-0.16...	-0.16...	6.3163	0.788
		1...	0.188	0.136	8.0238	0.711
		1...	0.165	0.175	9.4440	0.665

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق(27) اختبار تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات في ماليزيا

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y2
Selected Model: ARDL(2, 1)
Date: 12/22/19 Time: 01:29
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	0.361464	0.206395	1.751316	0.0945
D(X)	-5.055411	2.326110	-0.217333	0.0300
CointEq(-1)	-1.284318	0.299533	-4.287729	0.0003

Cointeq = Y2 - (-1.5695*X + 0.1071)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-1.569582	1.1253560	-1.394742	0.1777
C	0.107101	0.022458	4.769023	0.0001

ملحق (28)

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمحتمل مع فجوة الناتج في العراق(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بلأسعار الثابتة	الناتج المحتمل	فجوة الناتج	فجوة الناتج %
1990	29,711.10	32,658.44	-2947.34	-9.025
1991	10,682.00	11,536.56	-854.56	-7.407
1992	14,163.50	15,749.81	-1586.31	-10.072
1993	18,453.60	21,110.92	-2657.32	-12.587
1994	19,164.90	23,151.20	-3986.30	-17.219
1995	19,571.20	32,723.05	-13151.85	-40.191
1996	21,728.10	31,601.35	-9873.25	-31.243
1997	26,342.70	34,435.18	-8092.48	-23.501
1998	35,525.70	50,759.12	-15233.42	-30.011
1999	44,323.40	67,300.65	-22977.25	-34.141
2000	42,399.10	72,248.07	-29848.97	-41.315
2001	39,613.90	68,516.20	-28902.30	-42.183
2002	36,525.21	63,641.53	-27116.32	-42.608
2003	66,398.21	117,604.51	-51206.30	-43.541
2004	101,845.26	176,151.56	-74306.30	-42.183
2005	103,551.40	149,611.06	-46059.66	-30.786
2006	109,389.94	156,646.39	-47256.45	-30.168
2007	111,455.81	139,988.50	-28532.69	-20.382
2008	120,626.52	161,929.04	-41302.52	-25.507
2009	124,702.85	170,593.50	-45890.65	-26.901
2010	132,687.03	179,392.86	-46705.83	-26.036
2011	142,700.22	163,249.05	-20548.83	-12.587
2012	162,587.53	200,047.70	-37460.17	-18.726
2013	173,273.05	199,222.42	-25949.37	-13.025
2014	169,602.66	200,429.64	-30826.98	-15.380
2015	173,667.14	216,347.58	-42680.44	-19.728
2016	186,091.88	219,915.94	-33824.06	-15.380
2017	192,189.20	220,971.45	-28782.25	-13.025
2018	200,181.32	236,566.28	-36384.96	-15.380

- المصدر: البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2003 ,2006, 2007 , 2008 , 2009 ,2010 , 2011 ,2012, 2013 ,2014, 2015,2016,2017,2018 عدد خاص.

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية ، نشرات متعددة.

- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للسنوات 2014-2016 , 2012-2013 ,2010 -2011 , 2008-2009, 2007, 2005- 2006, 2004.

- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية, مؤشرات الإنذار المبكر للربع الأول 2016.

وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية – قسم تكوين رأس المال الثابت

ملحق(29) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في العراق

Null Hypothesis: Y1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.410399	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	-1.058683	0.195676	-5.410399	0.0000
C	0.467427	0.417824	1.118716	0.2735

R-squared	0.529603	Mean dependent var	0.008714
Adjusted R-squared	0.511510	S.D. dependent var	3.097523
S.E. of regression	2.164922	Akaike info criterion	4.451395
Sum squared resid	121.8590	Schwarz criterion	4.546552
Log likelihood	-60.31953	Hannan-Quinn criter.	4.480485
F-statistic	29.27241	Durbin-Watson stat	2.001278
Prob(F-statistic)	0.000011		

Null Hypothesis: Y2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.783494	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y2)
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	-1.125444	0.194596	-5.783494	0.0000
C	0.490511	0.438315	1.119084	0.2733

R-squared	0.562649	Mean dependent var	-0.002071
Adjusted R-squared	0.545828	S.D. dependent var	3.375962
S.E. of regression	2.275139	Akaike info criterion	4.550708
Sum squared resid	134.5827	Schwarz criterion	4.645866
Log likelihood	-61.70992	Hannan-Quinn criter.	4.579799
F-statistic	33.44880	Durbin-Watson stat	2.005267
Prob(F-statistic)	0.000004		

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.825902	0.3608
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X)
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 00:27
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.215048	0.117776	-1.825902	0.0794
C	-13057.91	8971.980	-1.455410	0.1575

R-squared	0.113654	Mean dependent var	-926.4368
Adjusted R-squared	0.079564	S.D. dependent var	33254.35
S.E. of regression	31904.01	Akaike info criterion	23.64760
Sum squared resid	2.65E+10	Schwarz criterion	23.74276
Log likelihood	-329.0664	Hannan-Quinn criter.	23.67669
F-statistic	3.333917	Durbin-Watson stat	1.769207
Prob(F-statistic)	0.079372		

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.861444	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X,2)
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 00:28
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-0.971236	0.199784	-4.861444	0.0001
C	-1225.666	6641.008	-0.184560	0.8551

R-squared	0.485952	Mean dependent var	-541.6696
Adjusted R-squared	0.465391	S.D. dependent var	47184.58
S.E. of regression	34499.95	Akaike info criterion	23.80649
Sum squared resid	2.98E+10	Schwarz criterion	23.90248
Log likelihood	-319.3876	Hannan-Quinn criter.	23.83503
F-statistic	23.63364	Durbin-Watson stat	1.996395
Prob(F-statistic)	0.000053		

ملحق(30) اختبارِ ARDL لدالة الإيرادات في العراق

Dependent Variable: Y1
Method: ARDL
Date: 01/21/20 Time: 01:02
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	-0.475131	0.142498	-3.334298	0.0045
Y1(-2)	-0.562982	0.133854	-4.205957	0.0008
Y1(-3)	-0.144069	0.117230	-1.228944	0.2380
Y1(-4)	-0.371599	0.119336	-3.113877	0.0071
X	-1.17E-05	8.25E-06	-1.422468	0.1754
X(-1)	1.12E-05	1.17E-05	0.949471	0.3574
X(-2)	-9.19E-06	1.19E-05	-0.771993	0.4521
X(-3)	2.63E-05	1.26E-05	2.089237	0.0541
X(-4)	-6.01E-05	1.01E-05	-5.958355	0.0000
C	-1.265879	0.448652	-2.821518	0.0129

R-squared	0.820622	Mean dependent var	0.539480
Adjusted R-squared	0.712996	S.D. dependent var	2.232023
S.E. of regression	1.195756	Akaike info criterion	3.484609
Sum squared resid	21.44750	Schwarz criterion	3.972160
Log likelihood	-33.55762	Hannan-Quinn criter.	3.619835
F-statistic	7.624723	Durbin-Watson stat	1.881234
Prob(F-statistic)	0.000339		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(31) اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الإيرادات في العراق

ARDL Bounds Test
Date: 01/21/20 Time: 01:03
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	37.95055	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 01:03
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	1.078651	0.234907	4.591817	0.0004
D(Y1(-2))	0.515668	0.172576	2.988070	0.0092
D(Y1(-3))	0.371599	0.119336	3.113877	0.0071
D(X)	-1.17E-05	8.25E-06	-1.422468	0.1754
D(X(-1))	4.30E-05	8.02E-06	5.360942	0.0001
D(X(-2))	3.38E-05	9.25E-06	3.655714	0.0023
D(X(-3))	6.01E-05	1.01E-05	5.958355	0.0000
C	-1.265879	0.448652	-2.821518	0.0129
X(-1)	-4.36E-05	6.99E-06	-6.236456	0.0000
Y1(-1)	-2.553782	0.308180	-8.286648	0.0000

R-squared	0.916523	Mean dependent var	0.034080
Adjusted R-squa...	0.866437	S.D. dependent var	3.271901
S.E. of regressio...	1.195756	Akaike info criterion	3.484609
Sum squared re...	21.44750	Schwarz criterion	3.972160
Log likelihood	-33.55762	Hannan-Quinn criter.	3.619835
F-statistic	18.29899	Durbin-Watson stat	1.881234
Prob(F-statistic)	0.000002		

ملحق(32) اختبار (LM Test) لدالة الإيرادات في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.051324	Prob. F(2,13)	0.9502
Obs*R-squared	0.195855	Prob. Chi-Square(2)	0.9067

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/21/20 Time: 01:03
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	-0.023950	0.188079	-0.127341	0.9006
Y1(-2)	-0.028322	0.189926	-0.149123	0.8837
Y1(-3)	-0.002427	0.126750	-0.019151	0.9850
Y1(-4)	-0.006890	0.129484	-0.053209	0.9584
X	1.95E-06	1.15E-05	0.169306	0.8682
X(-1)	-1.91E-06	1.39E-05	-0.137207	0.8930
X(-2)	-1.51E-07	1.45E-05	-0.010432	0.9918
X(-3)	1.56E-06	1.57E-05	0.099054	0.9226
X(-4)	-1.71E-06	1.22E-05	-0.140196	0.8907
C	0.020021	0.500798	0.039977	0.9687
RESID(-1)	0.083768	0.341349	0.245402	0.8100
RESID(-2)	0.081139	0.428607	0.189310	0.8528

R-squared	0.007834	Mean dependent var	-1.06E-15
Adjusted R-squared	-0.831691	S.D. dependent var	0.945329
S.E. of regression	1.279407	Akaike info criterion	3.636744
Sum squared resid	21.27948	Schwarz criterion	4.221805
Log likelihood	-33.45931	Hannan-Quinn criter.	3.799015
F-statistic	0.009332	Durbin-Watson stat	1.987898
Prob(F-statistic)	1.000000		

ملحق(33) اختبار (Heteroskedasticity Test) لدالة الإيرادات في العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.628317	Prob. F(9,15)	0.7566
Obs*R-squared	6.844458	Prob. Chi-Square(9)	0.6533
Scaled explained SS	2.033404	Prob. Chi-Square(9)	0.9909

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 01:04
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.926064	0.454955	2.035507	0.0599
Y1(-1)	-0.161978	0.144500	-1.120955	0.2799
Y1(-2)	-0.178677	0.135734	-1.316375	0.2078
Y1(-3)	-0.128688	0.118877	-1.082532	0.2961
Y1(-4)	-0.189184	0.121013	-1.563334	0.1388
X	1.83E-06	8.37E-06	0.218681	0.8298
X(-1)	-2.87E-07	1.19E-05	-0.024113	0.9811
X(-2)	2.71E-06	1.21E-05	0.224593	0.8253
X(-3)	5.31E-06	1.28E-05	0.416494	0.6829
X(-4)	-1.42E-05	1.02E-05	-1.393332	0.1838

R-squared	0.273778	Mean dependent var	0.857900
Adjusted R-squared	-0.161955	S.D. dependent var	1.124883
S.E. of regression	1.212556	Akaike info criterion	3.512512
Sum squared resid	22.05438	Schwarz criterion	4.000063
Log likelihood	-33.90640	Hannan-Quinn criter.	3.647738
F-statistic	0.628317	Durbin-Watson stat	1.088027
Prob(F-statistic)	0.756584		

ملحق(34) اختبار (Q-statistic Test) لدالة الإيرادات في العراق

Date: 01/21/20 Time: 01:04
Sample: 1990 2018
Included observations: 25
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	0.058	0.058	0.0943	0.759
		2	0.037	0.034	0.1340	0.935
		3	-0.00...	-0.00...	0.1340	0.987
		4	0.120	0.120	0.5997	0.963
		5	-0.19...	-0.20...	1.8136	0.874
		6	0.036	0.059	1.8603	0.932
		7	0.261	0.284	4.4066	0.732
		8	-0.04...	-0.13...	4.4976	0.810
		9	0.024	0.074	4.5229	0.874
		1...	0.005	-0.03...	4.5241	0.921
		1...	-0.02...	-0.10...	4.5565	0.951
		1...	-0.33...	-0.21...	10.360	0.584

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق(35) اختبار تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الإيرادات في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y1
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 01/21/20 Time: 01:05
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	1.078651	0.234907	4.591817	0.0004
D(Y1(-2))	0.515668	0.172576	2.988070	0.0092
D(Y1(-3))	0.371599	0.119336	3.113877	0.0071
D(X)	-1.174105	0.000008	-1.422468	0.1754
D(X(-1))	9.188769	0.000012	0.771993	0.4521
D(X(-2))	-2.627438	0.000013	-2.089237	0.0541
D(X(-3))	6.007808	0.000010	5.958355	0.0000
CointEq(-1)	-1.553782	0.308180	-8.286648	0.0000

Cointeq = Y1 - (1.934*X -0.4957)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	1.934425	0.546276	-6.701649	0.0000
C	-0.495688	0.180944	-2.739452	0.0152

ملحق(36) اختبارِ ARDL لدالة النفقات في العراق

Dependent Variable: Y2
Method: ARDL
Date: 01/21/20 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	-0.579716	0.115619	-5.014021	0.0002
Y2(-2)	-0.601039	0.110051	-5.461451	0.0001
Y2(-3)	-0.150513	0.095997	-1.567893	0.1378
Y2(-4)	-0.366832	0.096412	-3.804825	0.0017
X	-5.36E-06	7.20E-06	-0.743656	0.4686
X(-1)	6.73E-06	1.01E-05	0.663473	0.5171
X(-2)	-1.09E-05	1.01E-05	-1.077492	0.2983
X(-3)	3.30E-05	1.06E-05	3.108296	0.0072
X(-4)	-6.95E-05	8.60E-06	-8.083677	0.0000
C	-1.419001	0.383714	-3.698074	0.0021

R-squared	0.884986	Mean dependent var	0.487080
Adjusted R-squared	0.815978	S.D. dependent var	2.371442
S.E. of regression	1.017297	Akaike info criterion	3.161350
Sum squared resid	15.52340	Schwarz criterion	3.648900
Log likelihood	-29.51687	Hannan-Quinn criter.	3.296576
F-statistic	12.82433	Durbin-Watson stat	2.389985
Prob(F-statistic)	0.000015		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(37) اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة النفقات في العراق

ARDL Bounds Test
Date: 01/21/20 Time: 00:50
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	62.46729	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(Y2)
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 00:50
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	1.118385	0.201211	5.558263	0.0001
D(Y2(-2))	0.517346	0.145307	3.560364	0.0028
D(Y2(-3))	0.366832	0.096412	3.804825	0.0017
D(X)	-5.36E-06	7.20E-06	-0.743656	0.4686
D(X(-1))	4.74E-05	6.94E-06	6.836612	0.0000
D(X(-2))	3.66E-05	7.77E-06	4.703533	0.0003
D(X(-3))	6.95E-05	8.60E-06	8.083677	0.0000
C	-1.419001	0.383714	-3.698074	0.0021
X(-1)	-4.60E-05	5.79E-06	-7.958829	0.0000
Y2(-1)	-2.698101	0.260956	-10.33929	0.0000

R-squared	0.948941	Mean dependent var	0.021520
Adjusted R-squa...	0.918306	S.D. dependent var	3.559196
S.E. of regressio...	1.017297	Akaike info criterion	3.161350
Sum squared re...	15.52340	Schwarz criterion	3.648900
Log likelihood	-29.51687	Hannan-Quinn criter.	3.296576
F-statistic	30.97535	Durbin-Watson stat	2.389985
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق(38) اختبار (LM Test) لدالة النفقات في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.539239	Prob. F(2,13)	0.5957
Obs*R-squared	1.915117	Prob. Chi-Square(2)	0.3838

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/21/20 Time: 00:51
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	0.049902	0.131860	0.378446	0.7112
Y2(-2)	-0.029037	0.131422	-0.220946	0.8286
Y2(-3)	0.002936	0.099561	0.029488	0.9769
Y2(-4)	0.001276	0.100350	0.012718	0.9900
X	2.17E-06	8.44E-06	0.257775	0.8006
X(-1)	-8.15E-07	1.11E-05	-0.073128	0.9428
X(-2)	-2.61E-06	1.07E-05	-0.244210	0.8109
X(-3)	2.99E-06	1.18E-05	0.253895	0.8035
X(-4)	-5.20E-07	9.47E-06	-0.054857	0.9571
C	0.068920	0.403939	0.170619	0.8672
RESID(-1)	-0.218108	0.303007	-0.719811	0.4844
RESID(-2)	0.209263	0.352267	0.594047	0.5627

R-squared	0.076605	Mean dependent var	-4.53E-16
Adjusted R-squared	-0.704730	S.D. dependent var	0.804244
S.E. of regression	1.050064	Akaike info criterion	3.241652
Sum squared resid	14.33424	Schwarz criterion	3.826712
Log likelihood	-28.52065	Hannan-Quinn criter.	3.403923
F-statistic	0.098043	Durbin-Watson stat	1.956359
Prob(F-statistic)	0.999756		

ملحق(39) اختبار (Heteroskedasticity Test) لدالة النفقات في العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.031977	Prob. F(9,15)	0.4594
Obs*R-squared	9.560144	Prob. Chi-Square(9)	0.3873
Scaled explained SS	2.730741	Prob. Chi-Square(9)	0.9740

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 00:51
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.623815	0.299333	2.084019	0.0547
Y2(-1)	-0.153274	0.090194	-1.699392	0.1099
Y2(-2)	-0.149214	0.085850	-1.738072	0.1027
Y2(-3)	-0.111619	0.074887	-1.490499	0.1568
Y2(-4)	-0.141810	0.075211	-1.885508	0.0789
X	2.06E-06	5.62E-06	0.367209	0.7186
X(-1)	1.01E-07	7.91E-06	0.012787	0.9900
X(-2)	3.46E-06	7.86E-06	0.439993	0.6662
X(-3)	6.78E-07	8.28E-06	0.081933	0.9358
X(-4)	-1.10E-05	6.71E-06	-1.637868	0.1223

R-squared	0.382406	Mean dependent var	0.620936
Adjusted R-squared	0.011849	S.D. dependent var	0.798331
S.E. of regression	0.793587	Akaike info criterion	2.664668
Sum squared resid	9.446713	Schwarz criterion	3.152218
Log likelihood	-23.30835	Hannan-Quinn criter.	2.799894
F-statistic	1.031977	Durbin-Watson stat	1.401511
Prob(F-statistic)	0.459379		

ملحق(40) اختبار (Q-statistic Test) لدالة النفقات في العراق

Date: 01/21/20 Time: 20:54
Sample: 1990 2018
Included observations: 25
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Sta...	Prob...
		1	-0.20...	-0.20...	1.1656	0.280
		2	0.154	0.117	1.8606	0.394
		3	-0.07...	-0.02...	2.0166	0.569
		4	0.194	0.169	3.2299	0.520
		5	-0.29...	-0.24...	6.2345	0.284
		6	0.086	-0.04...	6.4988	0.370
		7	0.142	0.252	7.2557	0.403
		8	-0.23...	-0.27...	9.4889	0.303
		9	0.034	0.022	9.5379	0.389
		1...	0.019	0.035	9.5537	0.480
		1...	0.088	0.021	9.9288	0.537
		1...	-0.27...	-0.11...	13.881	0.308

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق(41) اختبار تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y2
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 01/21/20 Time: 00:52
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	1.118385	0.201211	5.558263	0.0001
D(Y2(-2))	0.517346	0.145307	3.560364	0.0028
D(Y2(-3))	0.366832	0.096412	3.804825	0.0017
D(X)	-5.355991	0.202243	-0.743656	0.4686
D(X(-1))	1.086257	1.008135	1.077492	0.2983
D(X(-2))	-3.297922	0.000011	-3.108296	0.0072
D(X(-3))	6.953508	0.601912	8.083677	0.0000
CointEq(-1)	-1.698101	0.260956	-10.339289	0.0000

Cointeq = Y2 - (1.706*X -0.5259)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	1.706687	2.132789	-8.002134	0.0826
C	-0.525926	0.150292	-3.499358	0.0032

Abstract

The research seeks to identify the impact of the output gap on fiscal policy in the economies of selected countries (Norway, Malaysia) as well as Iraq during the period (1990-2018), and to find out the type of fiscal policy in which it operates, is automatic fiscal policy (subjective), or A countercyclical fiscal policy, and accordingly, the output gap was calculated in each of the sample countries using the Okun's LAW Unemployment Law and measuring the effect of the relationship between fiscal policy and the output gap using the ARDL model, the research reached a conclusion that there is a real impact For the output gap in the fiscal policy of the sample countries, she noted The results indicate a short and long term relationship between research variables.

A number of conclusions were reached, perhaps the most prominent of which is that the Norwegian economy is an economy that managed to manage oil financial revenues wisely and in an optimal way and followed a method of fiscal policy based on the periodic adjustment of the changes in the output gap, and moved to a diversified economy based on a broad base of economic sectors. The Malaysian economy has also managed to build a strong and diversified economy, which is also led by the industrial sector. As for the Iraqi economy, it has been held hostage to oil revenues, and a country has suffered from deep structural imbalances, and its fiscal policy has become consistent with the direction of the economic cycle and It expressed negative output gap, and the Iraqi economy suffers chronically from a negative output gap caused by excessive dependence on the oil sector and the neglect of the rest of the productive sectors.

Based on the foregoing, a number of recommendations were proposed that would elevate the reality of the Iraqi economy by benefiting from the experiences of the sample countries, through rational management of oil revenues, and exit from the tunnel of dependence on the rentier resource that makes the economy swing with the fluctuation of international oil prices, which was reflected On the reality of development and its failure in it.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department of Economics

Periodical adjustment of fiscal policy responsive to output gap for selected countries with special reference to Iraqi economy for the period (1990-2018)

Submitted By

Hussein A.Hussein Matouk

To the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a Master's degree in Economic Sciences

Supervising Asst. Prof

Mohammed H. Kadhim Algburi

2020